الموسم الثاني
للانصات المركزي

تحالف مكة الدفاعي .. توازنات إقليمية جديدة أم امتداد للصراعات ؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/08/09
No. : 8114

كركوك والمادة 140

خلاصة مسار تاريخي طويل

من جذور القضية إلى استحقاق الحل الدستوري

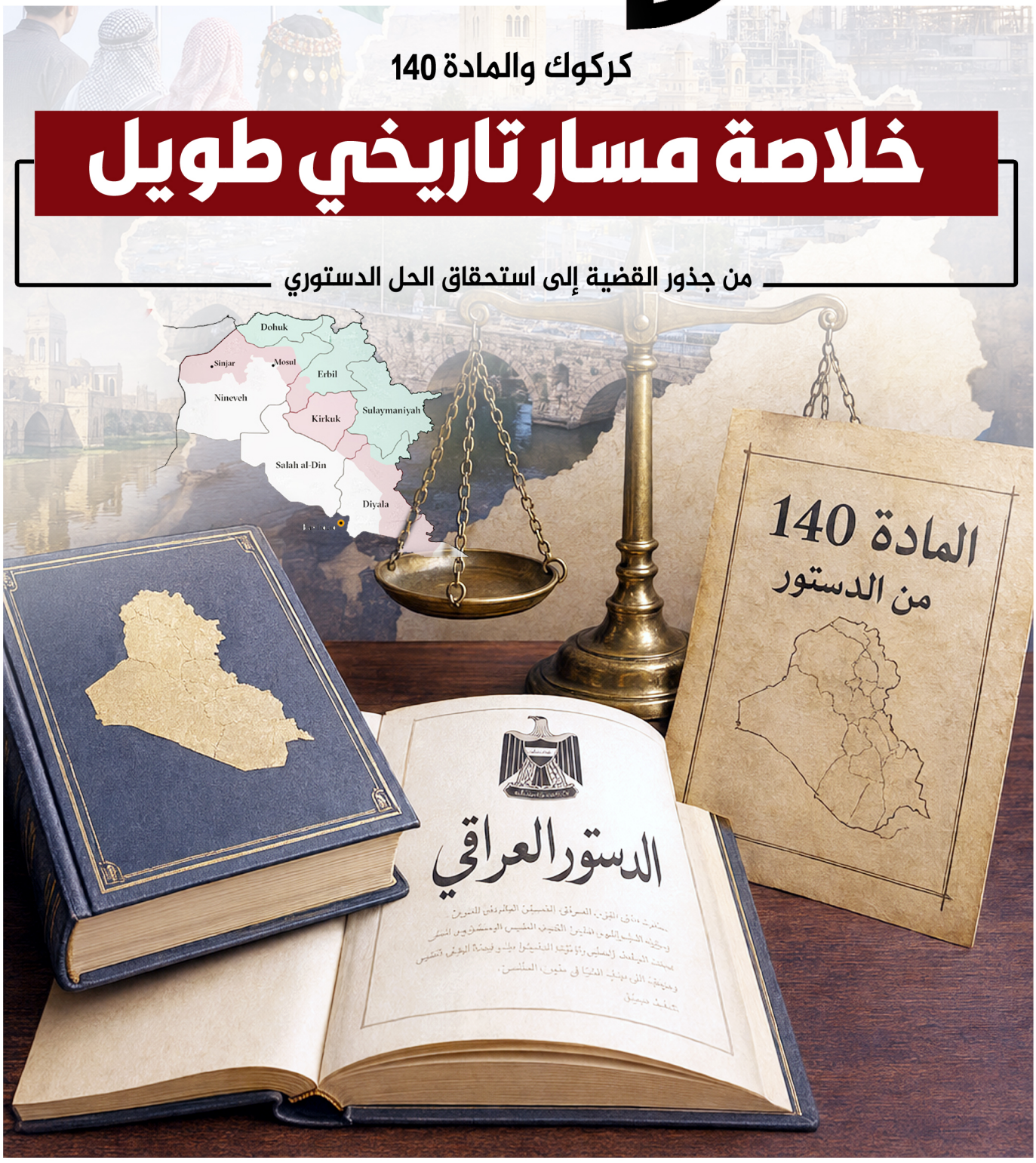

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

ضرورة تعزيز العمل المشترك لتحسين الأوضاع في كوردستان

التكاتف من أجل ترسيخ الوحدة والتلاحم الداخلي الكوردستاني

مركز أبحاث: البيشمركة شريك حيوي للولايات المتحدة

حكومة الاقليم ترفض بيان "دانة غاز وكريسنت بتروليوم": انتهاك تعاقدي

الزيدي: عازمون على تحويل العراق إلى قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة

الزيدي: ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة يمثلان درع الدولة في حماية المال العام

العراق يطلق أضخم مشروع لأنابيب النفط بـ15 مليار دولار

قضايا كردستانية

تحليل توثيقي:كركوك والمادة 140.. من جذور القضية إلى الحل الدستوري

علي شمدين: حماية الحركة الكردية، لا نسفها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

عماد أحمد: عن ثمن الحقيقة في بورصة الأخبار

د.كينيث بولاك: العراق بين إيران ومأزق حقيقي صعب

بغداد تصارع لتأمين الرواتب وخبراء يحذرون من أشهر صعبة

تأخر الرواتب..تآكل ثقة المواطن وتراجع إنتاجية الدولة

فرست عبدالرحمن: الثامن من آب... يومٌ انتصر فيه البيان وبكى الوطن...

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

انعطافة تشريعية: لجنة العدل البرلمانية تقرمشروع قانون تعزيز التضامن الوطني

فيغن يوكسكداغ: يجب الدفاع عن الحل لا عن استمرار الانسداد

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

طهران وواشنطن من حافة الحرب إلى حافة المفاوضات

بزشكيان: لن نخضع للإكراه.. وإيران اختارت الصمود والإصلاح

نعوم ريدان، فرزين نديمي: التوصل إلى ترتيبات إدارية عملية في مضيق هرمز

رئيس الأركان الامريكي: التصعيد العسكري قد يأتي بنتائج عكسية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

«اتفاقية مكة»... شراكة دفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان

عبد الرحمن الراشد: «الحلف» ضد طهرانَ على ثلاث جبهات

اتفاق مكة في تناول الصحف الإيرانية

اتفاقية مكة..بين مقتضيات المناورة التكتيكية وآفاق التحالف الاستراتيجي

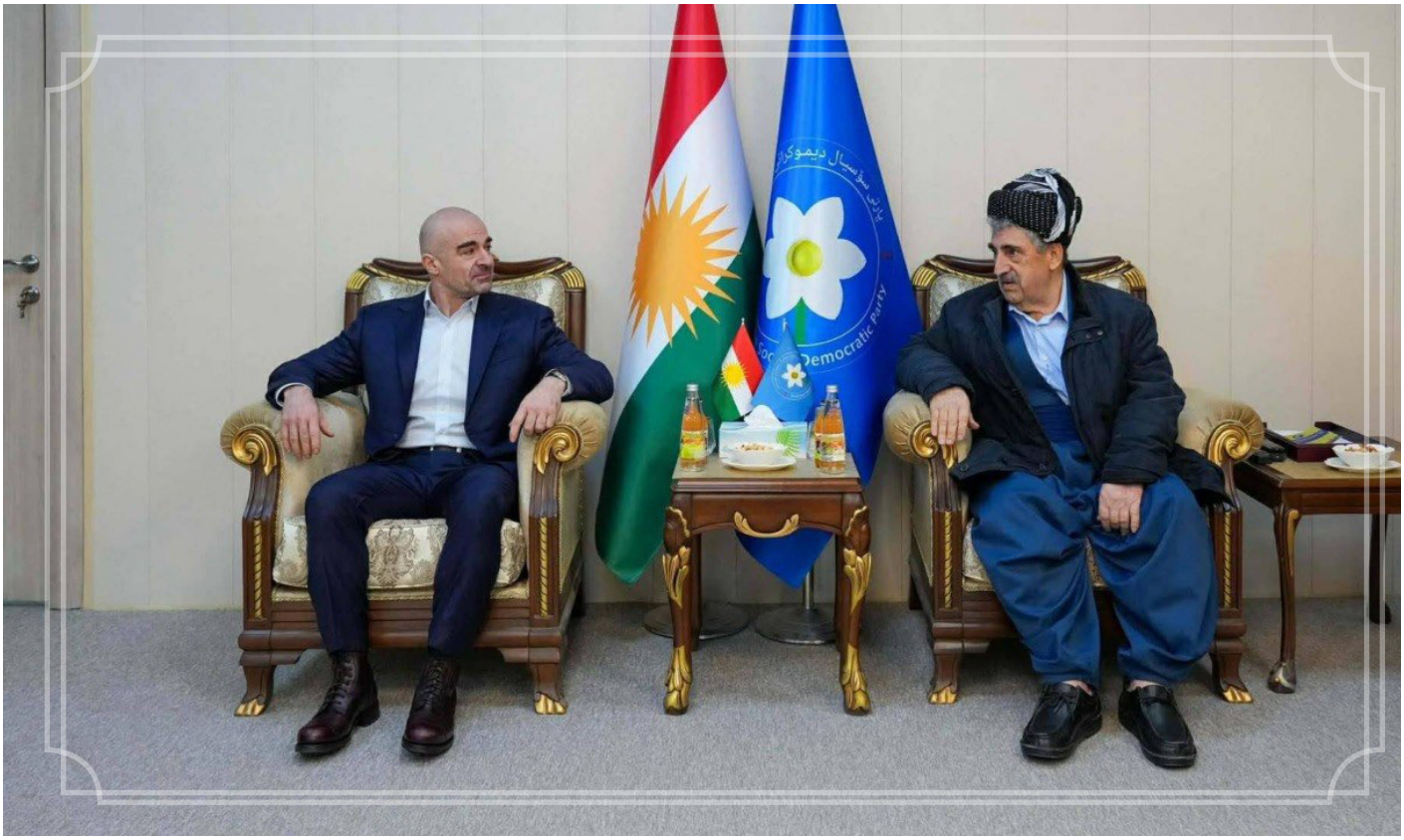

ضرورة تعزيز العمل المشترك لتحسين الأوضاع في كوردستان

السيد محمد الحاج محمود،

رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني

بمناسبة الذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، نتقدم بأزكى التهاني والتبريكات الى سيادتكم وقيادة وأعضاء ومؤيدي حزبكم، آملين لكم دوام النجاح والتوفيق.

ينظر الاتحاد الوطني الكوردستاني بعين التقدير الى تاريخكم وتاريخ حزبكم المناضل، الذي هو جزء من تاريخ الثورة الجديدة والحركة التحررية لشعب كوردستان.

وفي هذه المناسبة، نجدد التأكيد على مواصلة تعزيز العلاقات فيما بيننا، والعمل المشترك لتحسين الأوضاع في اقليم كوردستان وحل المشكلات، من أجل وطننا.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/٨/٨

الاتحاد الوطني مهنئا الحزب الاشتراكي الديمقراطي بذكرى تأسيسه..

التكاتف من أجل ترسيخ الوحدة والتلاحم الداخلي الكوردستاني

أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٦/٨/٨ بياناً بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، هنّأ فيه قيادة الحزب وأعضاءه وأنصاره، مؤكدا أهمية مواصلة النضال المشترك وتوحيد طاقات القوى والأحزاب السياسية في كوردستان لمواجهة التحديات والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة والإقليم.وفيما يأتي نص البيان:

السادة في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني المحترمين.

بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس حزبكم المناضل، نتوجه إليكم بأحرّ التحيات، متمنين لكم دوام النجاح والتوفيق.

وفي هذه الذكرى، نأمل أن تظل روح مسيرة نضالنا المشترك حية ومتواصلة، كي نتمكن معاً مع جميع الأحزاب والقوى والأطراف السياسية في كوردستان من توحيد طاقاتنا، من أجل تجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، والتي ازدادت وطأتها على شعبنا بفعل حالة الانسداد السياسي في الإقليم.

مرة أخرى، نهنئكم، وجميع أعضاء حزبكم وأنصاره، بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني.

المكتب السياسي

الاتحاد الوطني الكوردستاني

من أجل ترسيخ الوحدة والتلاحم الداخلي

وزار وفد من الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/٨/٨ برئاسة سالار سرحد، مسؤول العلاقات الكوردستانية، المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب، ونقل رسالة رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني والمكتب السياسي للاتحاد إلى رئيس وأعضاء المكتب السياسي وأعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني.

وأشادت الرسالة بنضال الحزب وتضحياته، وبنضال وتضحيات السيد محمد حاج محمود في مسيرة حركة التحرر الكوردستانية، مؤكدةً على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وجميع الأحزاب والقوى السياسية الكوردستانية، من أجل ترسيخ الوحدة والتلاحم الداخلي الكوردستاني، وحماية كيان إقليم كوردستان، وتأمين مستقبل أفضل لجماهير شعب كوردستان.

مركز أبحاث: البيشمركة شريك حيوي للولايات المتحدة

وفقاً لدراسة حديثة أجراها معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute)، الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، تُعد قوات البيشمركة في كوردستان واحدة من أهم الشركاء الدفاعيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتستحق تعزيز قدراتها من خلال التسليح والتدريب، مستدركة أن الانقسام الحزبي يؤثر سلباً على هذه القوة ويعيق تقدمها، رغم الخطوات التي اتُخذت مؤخراً لتوحيدها.

وجاء في الدراسة أن «قوات البيشمركة، التي تمثل الجناح العسكري لحكومة إقليم كوردستان، كانت ولاتزال من أهم الشركاء الدفاعيين لأميركا في المنطقة، حيث تعود علاقاتهما الأمنية إلى عام ١٩٩١. لكن ولاءات قوات البيشمركة منقسمة بشدة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني)؛ إذ يحتفظ كل طرف بقيادته الحزبية لوحداته الخاصة، مما يشكل عائقاً أمام تطور هذه القوة».

وتحت عنوان «جيش كوردستان»، تُقيم الدراسة كفاءة البيشمركة، لاسيما في تجربة الحرب ضد داعش (٢٠١٤-٢٠١٧) والاشتباكات اللاحقة مع الجيش العراقي و«الجماعات المسلحة المقربة من

إيران».

وترى الدراسة أن «الفهم الأفضل لنقاط القوة والضعف لدى البيشمركة» سيمثل أساساً للتنسيق المستقبلي بين واشنطن وإقليم كوردستان.

مطالب بتسليح ثقيل وحماية الحدود

أكد التقرير أنه «رغم بعض الإخفاقات الملحوظة، أثبتت البيشمركة بشكل عام أنها قوة قتالية كفؤة وشريك موثوق للولايات المتحدة. وفي المستقبل، يجب على واشنطن العمل على تقوية البيشمركة لتتمكن من حماية حدود الإقليم، ومنع الهيمنة الإيرانية، والاستمرار في محاربة الجماعات الإرهابية».

لذا، توصي الدراسة بضرورة أن «تضغط الولايات المتحدة لتعريف البيشمركة كقوة رئيسية مسؤولة عن حماية الحدود، ويجب أن يشمل هذا الجهد تزويدها بأسلحة ثقيلة وتطوير دفاعاتها الجوية».

شروط أميركية للإصلاح وتوحيد القيادة

تطرقت الدراسة إلى «الشروط والضغوط» اللازمة لتوحيد القوات، مشيرة إلى أن «تطوير العلاقات الأميركية مع إقليم كوردستان يجب أن يكون مشروطاً بحدوث تقدم حقيقي في إصلاحات البيشمركة وتوحيد القيادة تحت مظلة الوزارة، بدلاً من الانقسام الحزبي».

وتضيف: «إذا استمرت بغداد في احتضان الجماعات المسلحة والعمل ضد المصالح الأميركية عبر طهران، فإن مبررات تقوية البيشمركة ستزداد».

كما تقترح الدراسة أن يكون التدخل الأميركي في الإصلاحات عبر الضغط لتعيين القادة العسكريين بناءً على الكفاءة وليس الولاء الحزبي. وفي حال إحراز تقدم، يمكن لأميركا «مكافأة» البيشمركة بإرسال أسلحة مباشرة، تشمل: طائرات مسيرة صغيرة للاستطلاع، صواريخ مضادة للدبابات، منظومات دفاع جوي، ومدرعات قتالية، بالإضافة إلى تجديد المساعدات المالية للرواتب بعد ضمان نظام الدفع الإلكتروني.

الهيكلية والمأسسة

أشارت الدراسة إلى النصوص الدستورية العراقية؛ حيث اعترف دستور ٢٠٠٥ بإقليم كوردستان وسلطاته (المادة ١١٧) ومنحه الحق في امتلاك قوات أمن داخلية مثل الشرطة وحرس الإقليم (المادة ١٢١). وبينما يُعد رئيس الإقليم هو القائد العام، لا تزال القيادة منقسمة بين «الوحدة ٨٠» (الديمقراطي) و«الوحدة ٧٠» (الاتحاد الوطني)، ومن المقرر دمج جميع هذه القوات في وزارة البيشمركة بحلول أيلول ٢٠٢٦.

أما بخصوص الأعداد، فتشير التقديرات إلى تباين الأرقام بين ١٩٠ ألفاً إلى ٣٥٠ ألف شخص، لكن تقييماً أجري عام ٢٠٢١ أظهر وجود نحو ٥٦ ألف مقاتل جاهز للعمليات القتالية فعلياً.

دور البيشمركة بهزيمة داعش

تحدثت الدراسة عن دور البيشمركة في هزيمة داعش، مشيرة إلى أنه في عام ٢٠١٤، حين سقطت الموصل وانهار الجيش العراقي، لم تكن البيشمركة مستعدة لحرب كلاسيكية كبرى في البداية. لكن بدعم جوي أميركي، شنت هجوماً مضاداً واستعادت مناطق استراتيجية مثل سد الموصل، بمشاركة قوات مكافحة الإرهاب وبالتعاون مع قوى أخرى.

وفي مرحلة ٢٠١٥-٢٠١٦، أنشأت البيشمركة خط دفاع ثابتاً يمتد لـ ١٠٥٠ كيلومتراً، وتعلمت تكتيكات جديدة مثل استخدام صواريخ «ميلان» المضادة للدبابات التي قدمها التحالف لصد الهجمات الانتحارية. كما أثبتت كفاءتها في عملية تحرير الموصل، حيث قدمت تضحيات جسيمة بلغت نحو ٢٠٠٠ شهيد و١٢ ألف جريح، ووصفها قادة عسكريون أميركيون بأنها «واحدة من أفضل القوات في الشرق الأوسط».

التوصيات للسياسة الأميركية

-الاعتراف بالبيشمركة كقوة رسمية لحماية الحدود.

-التزويد بأسلحة ثقيلة مثل دبابات أبرامز، مدرعات برادلي وسترايكر، ومنظومات دفاع جوي مثل Avenger وHAWK لمواجهة تهديدات المسيرات والصواريخ.

-جعل المساعدات المالية ورقة ضغط للإصلاح (علماً أن المساعدات ستقل تدريجياً لتصل إلى الصفر في ٢٠٢٦).

-التدخل في عملية الترقية العسكرية لضمان المهنية.

-تشجيع التصنيع المحلي للأسلحة الخفيفة والعتاد لتقليل الاعتماد على الخارج.

الخلاصة

تختتم الدراسة بالتأكيد على أن البيشمركة شريك فعال، لكن الانقسام السياسي هو العائق الأكبر. إذا نجحت الإصلاحات بحلول عام ٢٠٢٦ وتوفرت قيادة وطنية موحدة، يمكن لأميركا رفع الشراكة إلى مستوى أعلى وتحويل البيشمركة إلى «جيش عصري».

وتؤكد الدراسة: «إذا استمرت بغداد في التقارب مع طهران، فإن مكانة إقليم كوردستان وقوات البيشمركة ستصبح الخيار الأول والأساسي للولايات المتحدة».

حكومة الاقليم ترفض بيان «دانة غاز وكريسنت بتروليوم»: انتهاك تعاقدي

أصدرت حكومة إقليم كوردستان بياناً مساء الخميس ٢٠٢٦/٨/٦، أعربت فيه عن رفضها الشديد للقرار «الأحادي الجانب» الصادر عن شركتي «كريسنت بتروليوم» و«دانة غاز»، المشغلين المشتركين لحقل كورمور، بالبدء في توريد الغاز الطبيعي لوزارة الكهرباء العراقية دون موافقة حكومة الإقليم أو التنسيق المسبق معها.

وأوضحت حكومة الإقليم، في بيانها، أنها أُبلغت من قبل الشركتين بالتزامن مع إعلانهما الرسمي في الرابع من آب الجاري. وتؤكد الحكومة أن هذا الإجراء الأحادي يُعد خرقاً واضحاً للالتزامات التعاقدية، وتدخلاً غير مبرر في الترتيبات المؤسسية والقانونية التي تنظم العلاقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

وشددت حكومة الإقليم، أنها بصفتها كياناً دستورياً في جمهورية العراق الاتحادية، ملتزمة بتعزيز أمن الطاقة في الإقليم وعموم العراق عبر استثمارات كبرى في البنية التحتية. وبيّنت أنها لم تعارض قط تزويد أي منطقة عراقية بالغاز أو الكهرباء، بشرط أن يتم ذلك ضمن

الإطار التعاقدي الحاكم وبموافقة رسمية من الحكومة بصفتها الجهة المتعاقدة.

ورفضت حكومة إقليم كوردستان «بشكل قاطع ما ورد في البيان الرسمي للشركتين من شكر موجه للإقليم على دعمه لهذه الإمدادات»؛ مؤكدةً أن «الإقليم لم يوافق أو يأذن بهذا الإجراء، وأن أي إيحاء بدعمه لهذا القرار الأحادي يعد أمراً غير دقيق ومضلاً للرأي العام».

وأشارت حكومة الاقليم، أنها تقوم حالياً بدراسة التداعيات القانونية والتعاقدية والتشغيلية المترتبة على تصرفات الشركتين، مؤكدة أنها ستتخذ «كافة التدابير المناسبة لحماية حقوقها، والحفاظ على نزاهة الإطار التعاقدي لمشروع كورمور، وحماية مصالح الطاقة لشعبي إقليم كوردستان والعراق».

وفي ختام البيان، جددت الحكومة «التزامها التام بالعمل البناء والمشترك مع الحكومة الاتحادية لزيادة إنتاج الغاز وتوليد الكهرباء، وفق ترتيبات متفق عليها بشكل متبادل وممتثلة للعقود وتصب في مصلحة الشعب».

وكانت شركتا «دانة غاز كريسنت بتروليوم»، أعلنتا الثلاثاء، بدء توريد الغاز الطبيعي من حقل كورمور بمحافظة السليمانية إلى محطات وزارة الكهرباء في محافظة كركوك.

وقالت الشركتان، في بيان، إنه «بموجب الاتفاقية الموقعة مع وزارة الكهرباء العراقية في ديسمبر الماضي، ستقوم شركتا «دانة غاز» و«نفط الهلال»، بصفتهما المشغلين المشتركين لمشروع غاز كوردستان، بتوريد ١٠٠ مليون قدم مكعب قياسي يوميًا من الغاز الطبيعي من منشأة معالجة الغاز في كورمور إلى محطة كهرباء تازة الغازية في كركوك، وذلك لمدة أولية تبلغ عامًا واحدًا، بما يسهم في تعزيز إنتاج الكهرباء وتحسين الخدمات المرتبطة بها في مختلف أنحاء العراق».

الزيدي يؤكد لماكرون:

عازمون على تحويل العراق إلى قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في المنطقة

بحث رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد علي فالح الزيدي، يوم السبت، خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون، العلاقات الثنائية بين العراق وفرنسا وسبل تطويرها وتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات.

وتناول الاتصال عدداً من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها التعاون الاقتصادي والاستثماري في العراق والفرص المتاحة أمام الشركات الفرنسية، إلى جانب تطورات الأوضاع في المنطقة، والجهود المشتركة الرامية إلى خفض التوتر وتعزيز الأمن والاستقرار.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء الى أهمية العلاقات العراقية الفرنسية، داعيا الرئيس ماكرون إلى زيارة العراق، والعمل المشترك لبناء شراكة اقتصادية واستثمارية مستدامة بين البلدين، بما يحقق مصالحهما المشتركة.

وأكد سيادته استمرار الحكومة بالعمل على تعزيز الاستقرار، وتحويل العراق إلى قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في المنطقة، بما يمتلكه من ثروات وموقع مهم ومؤثر يربط بين خطوط التجارة الدولية.

وبين السيد رئيس مجلس الوزراء حرص العراق على بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار، وعدم السماح باستخدام الأراضي العراقية لتهديد أمنها، والتأكيد على حماية أمن العراق وسيادته ومصالح شعبه، مؤكداً أهمية الركون الى الحوار في القضايا الإقليمية والدولية.

وشدد السيد الزيدي على أن ٣٠ أيلول المقبل يمثل الموعد النهائي لانسحاب قوات التحالف من العراق، مبيناً أن انتهاء مهمة التحالف سيفتح مجالا أوسع أمام العراق لتركيز جهوده على البناء والتنمية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه للشعب العراقي.

من جانبه، أعرب الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون عن تقديره للخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية، مؤكداً دعم فرنسا لجهود العراق في مكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومواصلة دعم العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرات القوات المسلحة العراقية.

ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة يمثلان درع الدولة في حماية المال العام

أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، زيارة إلى مقر ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ترأس خلالها اجتماعاً مشتركاً ضمّ السادة؛ رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ورئيس هيأة النزاهة، بحضور وزير المالية، خُصص لبحث آليات تعزيز الرقابة الوقائية وحماية المال العام وتطوير إجراءات تدقيق العقود الحكومية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن المسؤولية تقتضي العمل الجاد والإنجاز وإتمام الواجب على الوجه الأمثل، مشدداً على وجوب تحمل الجميع لمسؤولياتهم القانونية والوطنية.

ووجّه سيادته باعتماد مبدأ التدقيق القبلي للعقود قبل توقيعها، بوصفه إجراءً وقائيا يهدف إلى معالجة المشكلات قبل وقوعها، لأنه يمثل حصانة للمؤسسات، ودعا ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة إلى أن يكونا عين الدولة في اكتشاف الثغرات ومعالجتها قبل أن تتحول إلى مشكلات أو ملفات فساد.

وفي هذا الصدد وجّه السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق متخصص من ديوان الرقابة المالية يتولى مهمة التدقيق القبلي للعقود، خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل، مع تحديد سقوف وقيم العقود التي تخضع لهذا النوع من التدقيق، بما يحقق سرعة الإنجاز وكفاءة الرقابة في آن واحد.

كما شدد السيد الزيدي على ضرورة أن تكون العقود الحكومية سليمة من الناحية القانونية والفنية، وأن تستند إلى أسعار عادلة ومعقولة، مبيناً أن المغالاة في الكلف تعد من أبرز منافذ الفساد، الأمر الذي يتطلب التصدي لها بحزم، مع ضمان تنفيذ المشاريع وفق المواصفات والجودة المنصوص عليها في العقود.

ودعا سيادته إلى ترسيخ العقلية الوقائية في العمل الرقابي، إلى جانب الدور الرقابي التقليدي، مؤكداً أن ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة يمثلان درع الدولة في حماية المال العام، وضمان حقوق المواطنين وهي مسؤولية وطنية وأخلاقية.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية إبعاد ديوان الرقابة المالية عن أي اعتبارات سياسية أو محاصصات، وأن تكون معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية والحياد هي الأساس في عمله، مجدداً التزام الحكومة بتقديم جميع أشكال الدعم والإسناد إلى الديوان وهيأة النزاهة لتمكينهما من أداء مهامهما بكفاءة واستقلالية.

العراق يطلق أضخم مشروع لأنابيب النفط بـ15 مليار دولار

أعلن العراق، يوم السبت، إطلاق مشروع جديد لإنشاء خط أنابيب استراتيجي لنقل النفط الخام من محافظة البصرة إلى أقصى شمال البلاد، بطاقة تصميمية تبلغ مليوني برميل يومياً وكلفة تقديرية تصل إلى ١٥ مليار دولار. وقال وزير النفط العراقي باسم محمد خضير، في تصريحات للصحافيين، إن بغداد توصلت إلى اتفاق مع ائتلاف شركات تقوده شركة شيفرون الأميركية، إلى جانب شركة «تي آي كابيتال» الأميركية وشركة «يو سي سي» القطرية، لتنفيذ المشروع، موضحاً أن خط الأنابيب الجديد سيقام بمحاذاة الخط الاستراتيجي القائم حالياً، وسيربط مستقبلاً صادرات النفط العراقية عبر ميناء بانياس السوري وميناء العقبة الأردني.

وأضاف الوزير، وفق وكالة «أسوشييتد برس» أن المشروع يمثل أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في قطاع النفط العراقي، إذ سيوفر منفذاً إضافياً لصادرات الخام إلى جانب المنافذ الجنوبية، ويمنح العراق مرونة أكبر في إدارة تدفقات النفط إلى الأسواق العالمية عبر أكثر من مسار تصديري. ويأتي الإعلان بعد نحو شهر من موافقة مجلس الوزراء العراقي على توقيع اتفاقية مبادئ ومذكرة سرية معلومات مع الائتلاف الأميركي – القطري لإعداد الدراسات الفنية والهندسية والاقتصادية للمشروع، ضمن خطة حكومية لتطوير شبكة الأنابيب الاستراتيجية وتنويع منافذ تصدير النفط. وكانت وزارة النفط أكدت آنذاك أن الاتفاقية لا ترتب أي التزامات مالية أو تعاقدية، وإنما تقتصر على إعداد الدراسات اللازمة لتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

وبحسب وزير النفط، تبلغ الطاقة التصميمية للخط الجديد مليوني برميل يومياً، وهي طاقة تتيح استيعاب أي زيادات مستقبلية في الإنتاج، كما تعزز قدرة العراق على توجيه صادراته بين الموانئ الجنوبية والمنافذ الشمالية وفقاً لظروف السوق والأوضاع التشغيلية. وأشار خضير إلى أن إنتاج العراق من النفط الخام يبلغ حاليا نحو ٢٫٧٥ مليون برميل يومياً، فيما يصل متوسط الصادرات خلال الشهر الجاري إلى نحو ١٫٧٥ مليون برميل يومياً. وأوضح أن الحكومة تعمل كذلك على استئناف الصادرات وزيادتها عبر ميناء جيهان التركي بصورة تدريجية، بمعدل يصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً من حقول كركوك وإقليم كردستان، إضافة إلى نقل الخام المنتج في حقول البصرة عبر الحوضيات والخط الاستراتيجي الحالي.

كركوك والمادة ١٤٠.. من جذور القضية إلى الحل الدستوري (تحليل توثيقي)

لم تكن وليدة مفاوضات ما بعد سقوط النظام فقط، ولم تظهر فجأة في الدستور الدائم، وإنما كانت خلاصة لمسار سياسي طويل

قضية كركوك ليست مجرد نزاع على مدينة أو خلاف إداري حول حدود محافظة، كما أنها ليست قضية طارئة ظهرت مع سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣، بل هي واحدة من أكثر القضايا السياسية والتاريخية تعقيدا في العراق

الحديث، لأنها ترتبط في جوهرها بالهوية، والديموغرافيا، والحقوق القومية، والعدالة، وإعادة بناء الدولة على أساس المواطنة وسيادة القانون.

ولهذا بقيت كركوك، على مدى عقود، نقطة تقاطع بين تاريخ العراق السياسي وصراعاته القومية، ومقياسا حقيقيا لمدى قدرة الدولة العراقية على معالجة أخطاء الماضي دون إنتاج أزمات جديدة في الحاضر.

من يريد قراءة قضية كركوك بصورة موضوعية لا يستطيع أن يبدأ من لحظة سقوط النظام البعثي، ولا من المادة ١٤٠ من الدستور العراقي وحدها، لأن المادة لم تولد من فراغ، ولم تكن نصا منفصلا عن سياقه التاريخي والسياسي، وإنما جاءت نتيجة مسار طويل من السياسات والممارسات التي غيرت الواقع السكاني والإداري والقومي للمدينة ومناطق أخرى متنازع عليها، ولا سيما خلال العقود التي سبقت عام ٢٠٠٣ ولذلك فإن فهم المادة ١٤٠ يقتضي العودة إلى جذور القضية، وتتبع مراحل تشكلها، والبحث في الظروف التي جعلت من معالجة آثار تلك السياسات قضية دستورية ووطنية لا يمكن تجاوزها بالتأجيل أو الإنكار.

لقد كانت قضية كركوك حاضرة، بدرجات مختلفة، في جميع المراحل الأساسية من تاريخ الدولة العراقية الحديثة فمنذ تأسيس الدولة، بقيت مسألة حقوق الكورد وموقعهم في الدولة العراقية موضع اختبار حقيقي لمفهوم المواطنة والشراكة الوطنية.

وعلى الرغم من أن الدساتير العراقية الأولى تضمنت اعترافا بحقوق الكورد، فإن الفجوة بين النصوص والممارسة ظلت قائمة، وتحولت مع مرور الزمن إلى مصدر دائم للتوتر وعدم الثقة بين المكونات العراقية.

غير أن المنعطف الأخطر بدأ مع صعود حزب البعث إلى السلطة، ولا سيما بعد عام ١٩٦٨، حين انتقلت سياسات التغيير الديموغرافي في كركوك من ممارسات متفرقة إلى سياسة دولة ذات أهداف واضحة. فقد شهدت المدينة حملات واسعة لإبعاد السكان الكورد والتركمان والكلدوآشوريين، وتغيير أسماء المناطق والأحياء، وإعادة توزيع السكان، وتشجيع نقل عائلات عربية من محافظات أخرى إلى كركوك، في إطار سياسة استهدفت إعادة تشكيل التركيبة السكانية للمدينة ومحيطها.

ولم يكن الكورد وحدهم ضحايا هذه السياسات، إذ طالت آثارها مختلف المكونات غير العربية في المدينة، وهو ما يجعل قضية كركوك، في جوهرها، قضية تتعلق برفض سياسة فرض هوية أحادية على مدينة متعددة القوميات والثقافات، أكثر مما هي مجرد خلاف بين قوميتين.

ومن هنا فإن أي معالجة تاريخية مسؤولة للقضية ينبغي أن تنظر إلى معاناة الكورد والتركمان والكلدوآشوريين وسائر سكان كركوك بوصفها جزءا من تاريخ المدينة الذي يجب توثيقه والاعتراف به، لا الانتقائية في قراءته.

بين التغيير الديموغرافي وخيار المواجهة

كان السؤال الأصعب أمام الحركة الكوردية، في مواجهة تلك السياسات، هو: كيف يمكن مواجهة مشروع واسع لتغيير الواقع السكاني والسياسي في كركوك من دون تحويل المدينة إلى ساحة صراع أهلي بين مكوناتها؟

وهنا تكمن إحدى أهم النقاط التي يحاول هذا البحث التوقف عندها، فبعيدا عن الخطابات السياسية المتشنجة، تكشف مسيرة الحركة السياسية الكوردية، في مراحل عديدة، عن اعتمادها الوثيقة والحجة السياسية والحوار والمؤتمرات

والاتفاقات باعتبارها أدوات أساسية لمعالجة قضية كركوك، مع إدراكها المبكر أن أي مواجهة مفتوحة بين الكورد والعرب أو بين مكونات المدينة لن تؤدي إلا إلى تعميق الجرح الذي تركته سياسات النظام السابق.

وتبرز أحداث انتفاضة آذار عام ١٩٩١ بوصفها محطة مهمة في هذا السياق. فعندما خرجت كركوك من قبضة النظام البعثي خلال الانتفاضة، كان من الممكن أن تتحول المدينة إلى ساحة للانتقام الجماعي، خصوصا بعد سنوات طويلة من التهجير والإقصاء والتغيير الديموغرافي والقمع، لكن ما حدث في تلك المرحلة يستحق التوقف والدراسة، ليس بهدف تبرئة أي طرف من الأخطاء التي وقعت، وإنما لفهم حقيقة أن الخيار القومي الكوردي لم يكن، في جوهره، قائما على الانتقام من السكان العرب الذين جرى نقلهم إلى المدينة ضمن سياسات النظام، بل ظل هناك إدراك بأن معالجة آثار الماضي يجب أن تتم عبر القانون والحوار والاتفاق السياسي، لا عبر عمليات ثأر جماعي تفتح بابا جديدا للصراع.

وهذه النقطة بالذات مهمة لفهم التطورات اللاحقة؛ لأن موقف الكورد من سكان كركوك العرب الذين استقدمتهم الدولة العراقية ضمن سياسات التغيير الديموغرافي كان مختلفا، في جوهره، عن سياسة النظام التي جلبتهم وأعادت توزيعهم على أساس قومي. فالمشكلة لم تكن مع الإنسان العربي بوصفه عربيا، وإنما مع سياسة الدولة التي استخدمت السكان أداة لإعادة هندسة المدينة وتغيير هويتها السكانية.

من المعارضة إلى البحث عن حل عراقي

خلال تسعينيات القرن الماضي، انتقلت قضية كركوك بصورة متزايدة من كونها قضية كردية داخلية إلى قضية عراقية مطروحة على طاولة المعارضة العراقية والمؤتمرات السياسية التي شاركت فيها مختلف القوى المناهضة للنظام السابق. وهنا بدأت ملامح المعالجة السياسية والقانونية للقضية تتبلور بصورة أوضح.

ففي المؤتمرات والبيانات والوثائق التي ناقشت مستقبل العراق، طرحت القيادة الكوردستانية رؤيتها بشأن معالجة آثار سياسات التعريب والتهجير، ولم تطرح القضية، في جوهرها، باعتبارها مشروعا لعزل كركوك عن العراق أو تحويلها إلى قضية صراع قومي دائم، بل باعتبارها واحدة من القضايا التي يجب أن تجد لها الدولة العراقية الجديدة حلا عادلا ودستوريا.

وكان لهذا التوجه منطلقان أساسيان:

أولا: الحفاظ على العلاقة التاريخية بين الكورد والعرب، ومنع تحويل السياسات التي انتهجها النظام البعثي إلى سبب دائم للعداء بين الشعبين.

ثانيا: النظر إلى قضية كركوك باعتبارها قضية عراقية تتطلب حلا عراقيا، ضمن إطار سياسي ودستوري يضمن حقوق جميع مكونات المدينة، وليس باعتبارها ورقة قومية تستخدم لتفكيك العراق أو فرض إرادة مكون على مكون آخر.

ومن هذه الزاوية تحديدا ينبغي قراءة التطورات التي قادت لاحقا إلى المادة ١٤٠، فالمادة لم تكن وليدة مفاوضات ما بعد سقوط النظام فقط، ولم تظهر فجأة في الدستور العراقي الدائم، وإنما كانت خلاصة لمسار سياسي طويل، بدأ من الاعتراف بوجود خلل تاريخي في الواقع السكاني والإداري للمناطق المتنازع عليها، مرورا بمحاولات المعارضة العراقية الاتفاق على آليات لمعالجة هذا الخلل، وصولا إلى تثبيت مبدأ المعالجة الدستورية في عراق ما بعد ٢٠٠٣.

من تشخيص المشكلة إلى محاولة معالجتها

أهمية المادة ١٤٠ لا تكمن في نصها القانوني وحده، وإنما في الخلفية التاريخية التي أنتجتها. فهي تمثل، في أحد أوجهها، اعترافا دستوريا بأن سياسات التغيير الديموغرافي التي اتبعتها الدولة العراقية السابقة خلقت واقعا مشوها لا يمكن تركه ليصبح أمرا واقعا دائما.

ولهذا جاءت فكرة التطبيع، ثم الإحصاء، ثم الاستفتاء بوصفها مسارا لمعالجة القضية عبر أدوات سياسية وقانونية ودستورية، بدلا من تركها رهينة للقوة أو للأمر الواقع أو للتوازنات الأمنية المتغيرة.

لكن المفارقة أن المادة التي صيغت لمعالجة واحدة من أعقد نتائج سياسات النظام السابق، تحولت هي نفسها، بعد عام ٢٠٠٣، إلى واحدة من أكثر مواد الدستور إثارة للجدل السياسي، بسبب اختلاف القوى العراقية في تفسيرها وآليات تنفيذها وتوقيتها، فضلا عن تراكم المصالح السياسية والقومية والإدارية حول كركوك.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث؛ فهو لا يسعى إلى إعادة إنتاج الخطاب القومي من طرف واحد، ولا إلى اختزال كركوك في ثنائية الكورد والعرب، وإنما يحاول تتبع مراحل ولادة المادة ١٤٠، والظروف السياسية والتاريخية التي سبقتها، والخيارات التي اتخذتها القوى الكوردية في التعامل مع القضية، وصولا إلى إدراجها في الدستور العراقي.

فكركوك ليست مجرد ملف مؤجل في سجل الدولة العراقية، بل هي اختبار حقيقي لقدرة العراق على مواجهة تاريخه بصدق، ومعالجة أخطاء الدولة السابقة بالوسائل الدستورية، وبناء صيغة تعايش لا تقوم على محو ذاكرة مكون لصالح مكون آخر.

إن معالجة قضية كركوك لا تبدأ بالسؤال: لمن تكون كركوك؟ بقدر ما ينبغي أن تبدأ بسؤال أكثر عمقا: كيف يمكن للعراق أن يصحح آثار سياسات الماضي، ويحمي حقوق جميع سكان المدينة، ويمنع تحويل التنوع القومي والديني فيها إلى مصدر دائم للصراع؟

وهذا هو المدخل الضروري لفهم المادة ١٤٠، وفهم لماذا أصبحت هذه المادة جزءا من الدستور، ولماذا بقي تنفيذها، حتى اليوم، واحدة من أكثر القضايا حساسية في المشهد السياسي العراقي.

مؤتمرات المعارضة العراقية

عملت القيادة الكوردستانية على طرح رؤيتها و تصوراتها بصورة سلمية وعقلانية في كيفية تصحيح مسار الاجحاف الذي ارتكب بحق اجزاء كثيرة من كوردستان من قبل الانظمة العراقية المتعاقبة فعند التمعن في البيانات الختامية لمؤتمرات المعارضة العراقية التي لازالت اطراف منها تشكل جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية نجد ان القيادة الكوردية كما الآن عرضت رؤيتها لحل هذه المسائل بروح اخوية ووطنية مسؤولة ونذكر هنا ابرز ماجاء في مؤتمرات المعارضة العراقية:

ميثاق دمشق:

عند قراءة نص ميثاق دمشق والمعروف بـ (ميثاق العمل الوطني المشترك) الذي تمخض عن مؤتمر للمعارضة العراقية عقد في دمشق بتاريخ ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٠ نجد هذه العبارة :

ثالثا – تأمين عودة المهجرين والمهاجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه الى اماكن سكناهم، واعادة حقوقهم وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضا عادلا.

رابعا – الغاء سياسة التمييز القومي وازالة الآثار السياسية والديمغرافية السكانية لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كوردستان العراق، وحل المشكلة الكوردية حلا عادلا، وضمان الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية من التركمان والآشوريين وغيرهم.

وكان الموقعون على البيان هم:

- السيد محمد الحيدري، ابو اسراء المالكي، ممثلين عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.
- الحاج ابو بلال الاديب، والسيد جواد محمد، ممثلي عن حزب الدعوة الاسلامية في العراق.
- الشيخ محسن الحسيني، والسيد رضا جواد تقي، ممثلي عن منظمة العمل الاسلامي في العراق
- السيد محمد الآلوسي، ممثلا للكتلة الاسلامية.
- السيد ابو رامز المهدي، ممثلا للحزب الاسلامي العراقي.
- المهندس بيان جبر، ممثلا لحركة المجاهدين العراقيين.
- السيد ابو زيد ممثلا لمنظمة جند الامام.
- السيد جلال طالباني، ممثلا عن الاتحاد الوطني الكوردستاني.
- السيد مسعود البارزاني، ممثلا عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني.
- السيد كريم احمد، ممثلا للحزب الشيوعي العراقي.
- اللواء حسن النقيب، ممثلا للقوميين المستقلين.
- الدكتور مبدر الويس ممثلا للاتحاد الاشتراكي العراقي.
- السيد مهدي العبيدي، ممثلا لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.
- السيد صالح دكله، ممثلا للتجمع الديمقراطي العراقي.
- السيد سامي عبد الرحمن، ممثلا عن حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني.
- الحركة الديمقراطية الآشورية

مؤتمر بيروت للمعارضة

وجاء في البيان الختامي لمؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية الذي عقد في ١١ ــ١٣ آذار /١٩٩١ مايات :

٧ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والاختطاف والسجن والإعدامات الجماعية، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير، وحرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة

وكانت الاطراف الموقعة هي:

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.حزب الدعوة الاسلامية في العراق.منظمة العمل الاسلامي في العراق.الكتلة الاسلامية.الحزب الاسلامي العراقي.حركة المجاهدين العراقيين.منظمة جند الامام.الحزب الديمقراطي الكوردستاني.الاتحاد الوطني الكوردستاني.الحزب الشيوعي العراقي.القوميين المستقلين.الاتحاد الاشتراكي العراقي. حزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.التجمع الديمقراطي العراقي.حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني. الحركة الديمقراطية الآشورية.

مؤتمر صلاح الدين

جاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية العراقية الذي عقد في صلاح الدين –الاول من تشرين الثاني ١٩٩٢ مايلي :

وعند دراسة القضية الكوردية وسبل الحل المنشود اكد الاجتماع حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع القومية والمذهبية والسياسية واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، معبرا عن احترامه للشعب الكوردي وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف عند قرار الاتحاد الفدرالي، وناقش صيغة وتجارب النظام الفدرالي واعتبره يمثل صيغة مستقبلية لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكوردية في أطار المؤسسات الدستورية الشرعية بعد القضاء على نظام صدام حسين وإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر الوطني العراقي الموحد ما توصل اليه اجتماع صلاح الدين _ شقلاوة في ايلول الماضي ومؤتمر فينا في حزيران الماضي حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري، مبددا بذلك كل المزاعم والتخرصات حول خطر التقسيم ومحاولات الانفصال أو التفتيت والتجزئة تلك التي يروج لها النظام الدكتاتوري الذي فرط بسيادة الوطن ورهن ارادته وثرواته وقبل بقرارات مجحفة، كما ان استمرار بقائه يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة العراق وسيادته وخطرا دائما ومستمرا على الشعب وعلى الجيران والسلم والأمن الدوليين.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة للشعب الكوردي وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع العنصري على اساس المبدأ القانوني الذي يقر حقه بتقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن الواحد.

مؤتمر لندن

ومن خلال البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تم وضع فقرة حول كيفية حل مسائل التعريب والتطهير العرقي الذي تعرض له اجزاء من كوردستان العراق تحت اسم « حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي» وجاء في تفاصيلها مايلي:

حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها, وذلك عبر الإجراءات التالية:

.عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

. إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

.عودة الكورد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواطنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

. إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كوردستان العراق.

بعد سقوط نظام صدام حسين

بعد سقوط النظام العراقي قامت قوات البيشمركة بتحرير مدينتي كركوك والموصل و سلمتهما الى القوات الامريكية في اطار اتفاق بين الجانبين وكان باستطاعة هذه القوات الاقدام على اتخاذ بعض الاجراءات ايضا داخل كركوك والمناطق التي تعرضت للتطهير العرقي ولكنها لم تفعل ذلك من منطلق ايمانها بان الحوار واللجوء الى مبدأ القانون و الوثائق هو انجع السبل لتصحيح المسار وليست القوة والعنف.

و خلال اجتماعات مجلس الحكم و صياغة قانون ادارة الدولة العراقية المؤقتة وخاصة المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال في اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩،عملت القيادة الكوردستانية على تحويل الاقوال الى الافعال عبر ادراج ما طالبت به اثناء مؤتمرات المعارضة العراقية التي لاتزال تشكل اطراف منها جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية في مادة سميت بالمادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت وتنص على ماياتي:

المادة الـ(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت

(أ)- تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية.

ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية :

فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق و اراض معينة، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب المادة ١٠ من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم، اولضمان امكانية تلقي تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي،على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.

اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية و غيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد و بالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات.

وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرمـوقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج)- تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك،الى حين استكمال الاجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم.

يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مباديء العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

وقد حظيت هذه المادة بموافقة اغلبية الاطراف الاساسية في العملية الديمقراطية العراقية ولم تدون من قبل الكورد وللكورد فقط بل جاءت في اطار توافق هذه الاطراف بغية حل المسالة حلا قانونيا يقبل الجميع بنتائجها.

وبعدها تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي لم تبت في حل المسالة وتطبيق المادة بصورة جدية وطيلة الفترة الانتقالية لم تجد قضية كركوك سوى المماطلة والتأجيل،والحكومات التي تعاقبت على الحكم لم تعمل بتعهداتها لتنفيذ المادة المذكورة والتي تمخضت عنها تداعيات سلبية منها عودة النغمة العنصرية لدى البعض بخصوص كركوك و المادة المذكورة اضافة الى انتشار الشائعات والدعايات المغرضة من قبل جهات مشبوهة لتشويه الحقيقة واعطاء صورة مزيفة عن المسالة برمتها.

المادة ١٤٠

وخلال فترة الحكومة الانتقالية و انشغال لجان كتابة الدستور بصياغة دستور يعبر عن تطلعات و طموحات العراقيين

جميعا ورغم ما لمسته من عدم التزام الاخرين بتعهداتهم تجاه المادة (٥٨) وتطبيق تنفيذها الا ان القيادة الكوردستانية اصرت على موقفها المؤيد لتطبيق المادة و تثبيتها في الدستور الدائم وتنفيذها في فترة ليست ببعيدة وهي اواخر عام ٢٠٠٦ الا ان بقية الاطراف العربية الحت على ان تحدد اواخر عام ٢٠٠٧ كموعد نهائي لحل المسالة برمتها ورغم ضغوطات الشعب الكوردي الا ان القيادة الكوردستانية وافقت على هذه المدة بعد تاكيد الاطراف على الالتزام بهذه المدة الزمنية واحترامها و قد تمت المصادقة على الدستور وثبتت المادة (١٤٠) بهذا الخصوص واشارت المادة (١٤٣) منه الى إلغاء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقه عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة(أ) من المادة (٥٣) والمادة (٥٨) منه،اي أن نص المادة ٥٨ من قانون أدارة الدولة العراقية أصبحت له الغطاء القانوني والدستوري هذا ودون ان ننسى ان المادة (١٤٠) لم تكن ضمن المواد المختلف عليها بين الاطراف المشاركة في كتابة الدستور حيث ادرج بعض المواضيع فيه بانه قابل للتراجع والتعديل من خلال توافق الجميع عليها.

وبعد ذلك عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي وبعدها وفي ٢٠٠٥/١٠/١٥ جرت عملية الاستفتاء على الدستور الذي حاز على موافقة اغلبية العراقيين.

نص المادة (١٤٠)

اولاً :ـ تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً :ـ المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

المنهاج الحكومي

وعقب الموافقة على الدستور جرت الانتخابات العامة و انتخابات مجالس المحافظات في عموم العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ وقد حازت قائمة (التآخي)التي تتكون من احزاب كوردية وغير كوردية على اغلبية الاصوات في انتخابات مجالس المحافظة بكركوك مقارنة ببقية الاحزاب في اقوى دليل على كوردستانيتها.

وفي بغداد تم تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور نوري المالكي الذي ادخل مسالة تطبيق تنفيذ المادة الـ(١٤٠)في برنامج عمل حكومته الذي عرضه على مجلس النواب وحاز على موافقة المجلس باغلبية كبيرة وجاء في برنامج عمل حكومة المالكي بخصوص المادة (١٤٠) من الدستور و في فقرته الـ(٢٢) ماياتي:

٢٢- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والمعتمدة على المادة الـ ٥٨ من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث : التطبيع والإحصاء والإستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في ٢٠٠٧/٣/٢٩ م حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها في ٢٠٠٧/٧/٣١ م وتتم المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء في ٢٠٠٧/١١/١٥ م.

بين الدستور والعدالة والاخوة

لم تكن قضية كركوك بالنسبة إلى الكورد يوما مجرد صراع على مدينة أو تنافس على النفوذ، بل هي قضية ارتبطت بتاريخ طويل من التغيير الديموغرافي والتهجير ومصادرة الحقوق، ولذلك اختاروا، رغم قسوة ما تعرضوا له، أن يجعلوا من الدستور والقانون والحوار طريقا لمعالجة آثار الماضي، بدلا من تحويل المظالم إلى وقود لصراع جديد بين مكونات المدينة.

وعندما أبدت الحكومة العراقية في مرحلة سابقة جدية في تنفيذ المادة ١٤٠، استقبل الكورد ذلك بارتياح كبير، وشكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير العدل هاشم الشبلي وعضوية ممثلين عن مكونات كركوك، وتمكنت اللجنة، رغم الصعوبات، من اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بتعويض المهجرين والوافدين، وإعادة الموظفين المفصولين، وتسهيل عودة الراغبين إلى أماكنهم الأصلية. ولم يكن هذا المسار بالنسبة إلى القيادة الكوردستانية مشروعا لإقصاء مكون أو طرد آخر، بل محاولة لمعالجة آثار سياسة سابقة وإعادة التوازن إلى واقع اختل بفعل إجراءات لم تكن إرادة سكان كركوك جميعا هي التي صنعتها.

ومن هنا، فإن الحديث عن الاخوة الكوردية ــ العربية ليس شعارا سياسيا عابرا، بل هو خيار ينبغي أن يكون أساسا لأي معالجة مستدامة لقضية كركوك. فقد أدركت القيادة الكوردستانية أن مستقبل المدينة لا يمكن أن يبنى على منطق الغالب والمغلوب، وأن معالجة المظالم لا تعني صناعة مظالم جديدة، وأن استعادة الحقوق لا ينبغي أن تتحول إلى انتقام من مواطنين لمجرد انتمائهم القومي.

المحكمة الاتحادية وحسم الجدل

غير أن المشكلة الحقيقية بدأت عندما تراجعت الحكومات العراقية المتعاقبة عن استكمال تنفيذ المادة ١٤٠، وتحولت المواعيد الدستورية إلى سنوات من التأجيل والمماطلة والوعود.

ومع مرور الوقت، لم تختف المشكلة، بل ازدادت تعقيدا، ووجدت القوى الخارجية مساحة أوسع للتدخل، بينما بقيت كركوك تدفع ثمن غياب الحل الدستوري.

والأهم من كل ذلك أن الجدل القائل بانتهاء المادة ١٤٠ بانتهاء الموعد المحدد لتنفيذها قد حسمته المحكمة الاتحادية العليا بصورة واضحة.

ففي ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٩، نظرت المحكمة، بناء على طلب من مجلس النواب، في تفسير المادة ١٤٠ من حيث استمرار سريانها من عدمه، وقررت بقاء سريان المادة إلى حين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها. وأكدت أن الخطوات المطلوبة بموجب المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لم تستكمل، وأن الهدف من تشريع المادة ١٤٠ ما يزال قائما وواجب التنفيذ، كما أوضحت أن الموعد المحدد للتنفيذ وضع لأغراض تنظيمية ولحث المعنيين على تنفيذها، ولا يمس جوهر المادة ولا يسقط الغاية التي شرعت من أجلها.

وبذلك لم يعد استمرار سريان المادة ١٤٠ قضية تخضع للرغبات السياسية أو للتفسيرات المتعارضة؛ فقد قالت المحكمة الاتحادية كلمتها. والمطلوب بعد ذلك ليس البحث عن مبررات لتعطيل النص، بل البحث عن الطريق الذي يقود إلى تنفيذه بصورة عادلة ومتوازنة، وبما يحفظ حقوق جميع مكونات كركوك ويمنع تحويل القضية إلى مصدر دائم للتوتر.

مدينة عراقية ذات خصوصية كوردستانية

إن الكورد ينظرون إلى كركوك باعتبارها مدينة عراقية ذات خصوصية كوردستانية، يعيش فيها الكورد والعرب والتركمان والكلدوآشوريون، ولا يرون في استعادة الحقوق انتقاصا من حقوق الآخرين، فالعدالة لا تعني أن يخسر طرف لكي يربح طرف آخر، وإنما تعني إزالة آثار الظلم وإعادة الاعتبار إلى من سلبت حقوقه، ثم بناء نظام من التعايش يضمن للجميع الأمن والكرامة والمساواة.

ومن الخطأ أن ينظر إلى ما تعرض له الكورد من تهجير وتغيير ديموغرافي باعتباره مجرد ملف من ملفات الماضي انتهى بسقوط النظام السابق. فالعدالة لا تتحقق بالنسيان، كما أن المصالحة الحقيقية لا تقوم على دفن المظالم دون معالجتها. المطلوب هو الاعتراف بما حدث، ومعالجة آثاره بالوسائل القانونية والدستورية، وخلق واقع جديد لا يشعر فيه أي مكون بأنه مغلوب أو مهدد أو محروم من حقوقه.

الحوار والدستور بدلا من العنف والانتقام

لقد اختار الكورد، في واحدة من أكثر قضاياهم حساسية، طريق الحوار والدستور بدلا من العنف والانتقام.

وهذا الخيار لا ينبغي أن يفسر على أنه ضعف، بل باعتباره تعبيرا عن مسؤولية تجاه العراق أولا، وتجاه الاخوة الكوردية ــ العربية ثانيا. وإذا كان هناك درس ينبغي استخلاصه من السنوات الماضية، فهو أن تجاهل المشكلة لا يلغيها، وتأجيل الحل لا يجعله أقل إلحاحا، بل يزيد كلفته السياسية والإنسانية.

كركوك لا تحتاج إلى معركة جديدة بين مكوناتها، ولا إلى منتصر ومهزوم؛ إنها تحتاج إلى عدالة يشعر بها الجميع، وإلى شجاعة سياسية تضع الدستور فوق الحسابات الآنية والمادة ١٤٠، ما دامت المحكمة الاتحادية العليا قد أكدت استمرار سريانها إلى حين استكمال مستلزماتها وتحقيق غايتها، تبقى إطارا دستوريا لمعالجة قضية لا يمكن تركها معلقة إلى الأبد ، فإعادة المياه إلى مجاريها لا تكون بتجاهل الماضي، ولا بإعادة إنتاجه، وإنما بإعادة التوازن إلى ميزان اختل بفعل سياسات التهجير والتغيير الديموغرافي، ثم تحويل الاعتراف بأخطاء الماضي إلى عدالة، وتحويل العدالة إلى مصالحة، وتحويل المصالحة إلى شراكة.

عندها فقط يمكن أن تصبح كركوك مدينة لجميع أبنائها، وأن تتحول الاخوة الكوردية ــ العربية من شعار نرفعه في المناسبات إلى واقع سياسي واجتماعي يحمي العراق ومستقبله وتنعكس على التعايش والتاخي بين الكرد والتركمان والعرب والكلدواشوريين في كركوك .

***المصادر:**

-كتاب مؤتمرات المعارضة العراقية-حقائق ومواقف
-قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت
-قرارات المحكمة الاتحادية
-الدستور العراقي الدائم

علي شمدين:

حماية الحركة الكردية، لا نسفها

لقد واجهت الحركة الكردية في سوريا منذ انطلاقتها عام (١٩٥٧)، ومن دون توقف، الكثير من حملات التشويش على سياساتها وأهدافها، ومحاولات النيل من عزيمة كوادرها ومناضليها، سواء من داخل صفوفها أم من جانب السلطات الشوفينية التي مارست بحقها مختلف أساليب القمع والاستبداد. ومع ذلك، ظلت تواصل نضالها بين مطرقة السياسات الشوفينية القاسية وسندان الأوساط الكردية الانعزالية حتى يومنا هذا..

ولا شك أن الحركة الكردية في سوريا قد مرّت، خلال مسيرتها الطويلة، بظروف قاسية واستثنائية، وهي، بكل تأكيد، تحتاج إلى مراجعة نقدية بنّاءة لتصحيح مسارها، وتعزيز دورهـا، وتحسين أدائها بما ينسجم مع هذه المتغيرات العميقة والتطورات المتلاحقة التي تشهدها البلاد على مدى عقد ونصف من عمر الأزمة السورية، وقد كشفت هذه الأزمة الستار عن أخطاء الحركة الكردية في سوريا، وأظهرت نقاط ضعفها، ولا سيما بعد سقوط نظام البعث وتفرُّد هيئة تحرير الشام بمقاليد السلطة في البلاد، وفرضها اللون الواحد على مختلف مؤسساتها وإداراتها المؤقتة، وتجاهلها المتعمد للمكونات القومية والدينية، ولا سيما المكون الكردي، بوصفه ثاني أكبر مكوِّن قومي في البلاد، وإبعادها عن المشاركة الحقيقية في بناء سوريا الجديدة.

وهذا الواقع الكارثي المرير هو الذي دفع أطراف الحركة الكردية في سوريا إلى الإستجابة لضغوط الرأي العام الكردي والكردستاني والدولي، والمبادرة ، لأول مرّة في تاريخها، إلى عقد كونفرانسها الشامل في مدينة القامشلي بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، تحت عنوان: (وحدة الموقف والصف الكردي)، الذي حضره ممثلون عن مختلف الأحـزاب السياسية والفعاليات الثقافية والاجتماعية الكردية، إلى جانب ممثلين عن القوى الكردستانية الرئيسية، وعن التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في سوريا، وقد خرج المشاركون برؤية سياسية مشتركة لحل القضية الكردية والقضية الوطنية في البلاد، وانبثق عنه وفد كردي موحَّد ومخوَّل للحوار مع الحكومة المؤقتة في دمشق وفقاً لتلك الرؤية، الأمر الذي أبهج الشعب الكردي وأصدقاءه في كل مكان.

إلاّ أن أطرافاً بعينها من الحركة الكردية في سوريا لم تتمكن من تجاوز خلافاتها البينية، وانجرَّت وراء مصالحها الضيقة، واتجهت منفردةً نحو دمشق. وهذا ما كانت تريده الحكومة المؤقتة، التي احتفت بوفود تلك الأطراف واستقبلتها بحرارة، بهدف تجميد الوفد الكردي الموحد وتفتيته، وتحويل آلية التعامل مع الملف الكردي، بوصفه قضيةً قوميةً تخص أكثر من (١٥٪) من مجموع سكان البلاد، ولا بدّ من حلها دستورياً، إلى مجرد مطالب إدارية ومناصب حكومية وبرلمانية، ليس إلا.

وفي الوقت الذي كان يُنتظر فيه أن يبادر الرأي العام الكردي والكردستاني إلى مواجهة تلك الأطراف، ومطالبتها بالالتزام بمخرجات كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي، تعالت مؤخرًا أصواتٌ هنا وهناك تهاجم أطراف الحركة الكردية في سوريا وتدينها من دون استثناء، وتطالبها بحلّ نفسها، وتدعو إلى عقد مؤتمرات لإعادة بنائها وفقاً لمقاساتها. وبتحديد الجهات التي تروج لهذه الدعوات، يلاحظ أن البعض من مروجيها هم من الذين أخفقوا في إدارة أحزابهم، وساهموا بهذا الشكل أو ذاك في تشتيت صفوف الحركة الكردية خلال العقود الأخيرة من عمرها، ولهم باع طويل في تعطيل الوفد الكردي وإجهاض مخرجات كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي . وبدلاً من أن يعيد هؤلاء الفاشلون تجربة شمشون الجبار، التي تقول: (عليَّ وعلى أعدائي)، والدعوة إلى نسف ما تبقى من الهيكل التنظيمي للحركة الكـردية فـي سـوريـا، فإنه من الأجدر بهم أن يستذكروا التضحيات الجسيمة لمئات الآلاف من مناضليها الأوائـل، الذين ضحوا، طـوال ما يـقـارب السبعة عقود مـن الـزمـن، بكل غال ونفيس في مواجهة سياسات القمع والقهر والاستبداد التي مارستها الأنظمة الشوفينية المتتالية ضد شعبنا. وأن يخلصوا لقضيتهم القومية ويبادروا إلى رفع العراقيل أمام مخرجات كونفرانس ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، وإفساح الطريق أمام الوفد الكردي الذي لا يزال يتمتع بالشرعية القومية التي منحها له هذا الكونفرانس، والعمل بإخلاص على طرح الرؤية المشتركة لحل القضية الكردية في البلاد بوصفها قضية قومية لا بدّ من حلها دستورياً. وهذا لن يتحقق بالدعوة إلى نسف الحركة الكردية، وإنما ببناء شخصيتها الاعتبارية، وحماية استقلالية قرارها السياسي، وترسيخ خصوصيتها القومية.

> **أطراف من الحركة الكردية لم تتمكن من تجاوز خلافاتها البينية**

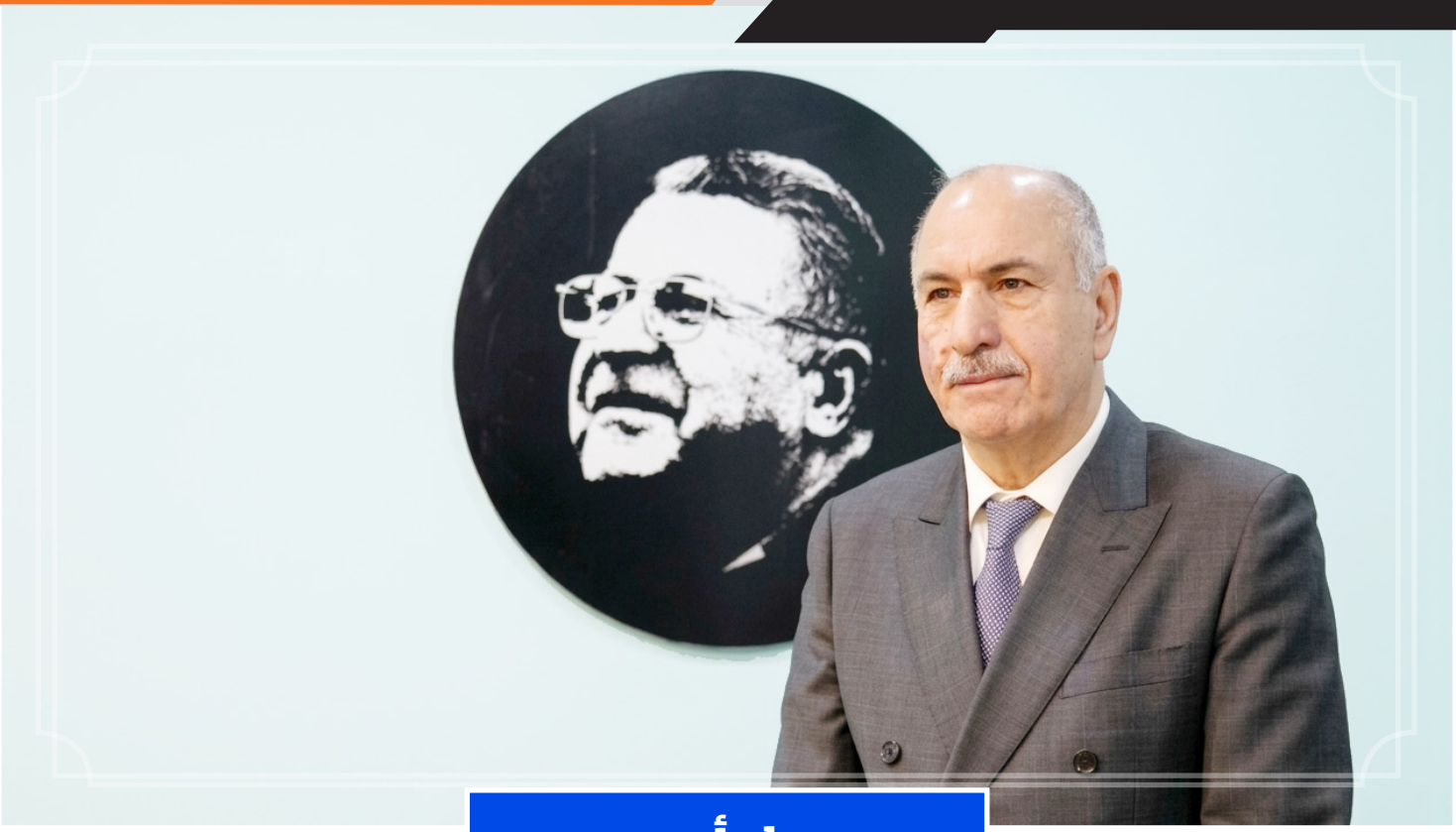

عماد أحمد:

عن ثمن الحقيقة في بورصة الأخبار

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

هناك عصور يُكتب تاريخها بالدم، وأخرى يُكتب بالقلم، أما عصرنا فلعلّه أول عصر يُكتب بالأخبار.

فلم يعد الخبر مجرد نقل لواقعة؛ بل أصبح هو نفسه يصنع الحدث والموقف، ويؤسس لسوق الأفكار والقناعات، ويبني الثقة أو يهدمها، وأحيانا يغيّر مصير الأمم. وفي عالم اليوم، ليس كل من يرفع صوته أولاهو الأقرب إلى الحقيقة.

يشهد العالم مرحلة جديدة حافلة بالتحولات، تتغير فيها موازين القوى الكبرى، ولم تعد الحروب تُخاض على الحدود وحدها، بل أصبحت مستمرة في أسواق الطاقة والاقتصاد والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والإعلام. وفي هذا العصر، تحولت المعلومات إلى مصدر قوة، ولم يعد النفوذ يُقاس بالسيطرة على الأرض فحسب؛ فمن يستطيع التأثير في فكر

> يحتاج كل من كوردستان والعراق إلى لغة هادئة، وإعلام مسؤول

الإنسان ومشاعره، يستطيع أيضا أن يحدد اتجاه القرارات المستقبلية. ولذلك، فإن الحروب تُخاض في وعي الإنسان وضميره قبل أن تُخاض على الأرض.

ولا يزال العراق يتحرك بين آمال الإصلاح وثقل الأزمات التاريخية. فمحاولات بناء دولة القانون، ومكافحة الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة، واستعادة ثقة المواطنين، ليست طريقا يسيرا. فكل عملية إصلاح تهز مصالح قديمة، وكل خطوة نحو التغيير تجلب معها في الوقت ذاته أصوات التأييد والمعارضة. وفي خضم ذلك، إذا انفصل الخبر والعمل الإعلامي عن الضمير، فإنهما يتحولان بسهولة إلى أداة لتشويه الرأي العام.

وفي إقليم كوردستان أيضا، بينما ينتظر المواطنون حلولا لمشكلات الرواتب والاقتصاد والخدمات ومستقبلا أكثر وضوحا، كثيرا ما تنتقل المنافسة بين السلطة والقوى السياسية من الحوار البرامجي إلى الصراع الإعلامي. وفي هذا الفراغ، تحل الدعاية والقناعات والمعلومات الناقصة سريعا محل الحقيقة، ويجد المواطن نفسه وسط ضجيج الأصوات عاجزا عن التمييز بين الحقيقة والزيف.

لقد أصبح الإعلام اليوم أكثر من مجرد مرآة للمجتمع؛ فهو شريك في تشكيله. فبخبر واحد يمكن أن تُصنع الطمأنينة، كما يمكن أن تُبث مشاعر الخوف والقلق. ويمكن أن تُبنى الثقة، كما يمكن أن تنهار في غضون دقائق. ولهذا، لم تكن المسؤولية الأخلاقية للإعلام في أي وقت أثقل مما هي عليه اليوم.

لقد أنشأت وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، رغم ما يتيحانه من فرص هائلة، سوقا جديدة، تُقدَّم فيها السرعة غالبا على الدقة، ويغدو العنوان أهم من المحتوى، وتحل أعداد المشاهدات محل الأدلة والبراهين. وفي هذا السوق، تتنكر الأكاذيب في ثوب الحقيقة، بينما تُجبر الحقيقة على أن تبحث بهدوء عن الثقة التي فقدتها.

إن أخطر ما يميز عصر المعلومات ليس ندرة المعلومات، بل كثرتها مع ندرة الضمير في التعامل معها. والخطر الحقيقي لا يكمن في وجود الكذب، فالكذب كان دوما رفيقا للتاريخ، وإنما يكمن في أن يفقد الإنسان تدريجيا قدرته على التساؤل والبحث والتفكير. فعندما يُصدَّق كل شيء بلا دليل ولا تمحيص، تصبح حرية التفكير نفسها معروضة في المزاد.

وفي هذه المرحلة الحساسة، يحتاج كل من كوردستان والعراق إلى لغة هادئة، وإعلام مسؤول، وسياسة تتسم بالوعي. فما يحمي الشعوب ليس المال ولا السلطة وحدهما، بل الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسات. وإذا انهارت هذه الثقة، فلن يستطيع أي نجاح سياسي، ولا أي استثمار اقتصادي، ولا أي حملة إعلامية أن يعوضها.

ويبقى السؤال مطروحا أمامنا بكل عمقه: بكم تُباع الحقيقة في بورصة الأخبار؟

لعل الحقيقة لا تملك ثمنا في الأسواق، لكنها تمتلك دائما ثمنا أخلاقيا. فكلما تراجعت قيم الضمير والمسؤولية والثقة في بورصة السياسة والإعلام، ارتفعت كلفة الحقيقة. لكن إذا بيعت الحقيقة، فلن تكون الكلمة وحدها هي التي تُعرض في المزاد، بل ستُباع معها ثقة الناس، ومستقبل المجتمع، ومعنى الإنسانية ذاته.

إن الحقيقة لم تكن يوما سلعة تجارية، بل كانت المصباح الذي يهدي طريق المجتمع. وحين ينطفئ ذلك المصباح، لا يبيع الكذب الأخبار فحسب، بل يبيع الظلام أيضا. والمجتمع الذي يفقد الحقيقة لا يفقد مستقبله وحده، بل يفقد كذلك قدرته على التمييز بين النور والظلام، وبين الضمير والدعاية

د.كينيث م. بولاك:

العراق بين إيران ومأزق حقيقي صعب

«معهد الشرق الاوسط»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أصبح من المألوف لدى الامريكيين وصف حربنا الحالية مع إيران بأنها عالقة في نوع من المنطقة الرمادية، فلا هي حرب شاملة ولا هي سلام حقيقي. ولسنا وحدنا في ذلك، فالعراق يجد نفسه عالقا في حالة مشابهة من عدم الحسم، بين امريكا وإيران، وبين ما يمكن احتماله وما لا يمكن احتماله، وبين التقدم والانتكاس.

وكما هي الحال في وضعنا المضطرب والملتبس، فإن وضع العراق هو الآخر من صنعنا إلى حد كبير ــ وإن لم يكن ذلك بالكامل.

ولفهم المأزق الذي يواجهه العراق حاليا، لا بد من إدراك ثلاثة أمور:

أولها أن أشد الانقسامات السياسية حدة لم تعد بين السنة والشيعة والكرد، وإنما أصبحت بين الشيعة أنفسهم.

وثانيها أن رئاسة الوزراء تحولت بصورة متزايدة إلى واجهة تخفي وراءها صراعا بين أصحاب النفوذ ومراكز القوى في الكواليس.

وثالثها أن العراق قد يتبين أنه أكبر ضحايا الحرب مع إيران، رغم أن دوره فيها لم يتجاوز بالكاد دورا هامشيا.

> لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل كلفة التخلي عن نفوذها المتبقي في العراق

سمحنا بسحق السنة أولا، ثم الكرد

بدأت الحرب الأهلية الثانية في العراق ــ وهي الحرب التي يسميها الامريكيون حرب تنظيم داعش ــ عام ٢٠١٤، وانتهت بعد ثلاث سنوات بانتصار الشيعة العراقيين على كل من المجتمعين السني والكردي.

وقد نتج هذا التطور إلى حد كبير عن إحجام الولايات المتحدة عن التعامل مع الصراع باعتباره عودة إلى الحرب الأهلية الأولى، تلك الحرب التي أطلقتها الولايات المتحدة عندما أوجدت فراغا أمنيا بعد غزوها للعراق عام ٢٠٠٣، ولم تنجح في إنهائها إلا من خلال استراتيجية زيادة القوات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، التي أدت إلى تأمين البلاد وإبرام اتفاق لتقاسم السلطة بين مكونات المجتمع.

ومن خلال تركيزنا الضيق على القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، سمحنا لقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران بسحق السنة أولا، ثم الكرد.

ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة العراقية اليوم تدور بالكامل حول الشيعة. فما زال الحزبان الكرديان الكبيران، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، موجودين، لكن كلا منهما بات مضطرا إلى الرجوع إلى بغداد للحصول على الأموال والموافقات، بطريقة لم يكن بحاجة إليها قبل عام ٢٠١٧.

أما حفنة من الأحزاب السنية التي يقودها محتالون صغار، فتتصارع من أجل الحصول على الفتات الذي تمنحه لها مختلف الأحزاب الشيعية التي تمسك بكل السلطة والثروة الحقيقيتين في البلاد.

والأسوأ من ذلك أن كل انتخابات تشهد انتقال المزيد من السلطة إلى الأحزاب الشيعية الأكثر قربا من إيران.

ولا يزال التقسيم الثلاثي للعراق ــ إلى شيعة وسنة وكرد ــ قائما، وهو التقسيم الذي بالغ الامريكيون في تأكيده ثم أسهموا في تعميقه، لكنه بات يكاد يكون خارج صلب القضية.

فكل السلطة في العراق يمارسها الشيعة، والصراعات الوحيدة التي تهم في تحديد المسار المستقبلي للبلاد هي تلك التي تدور بين مختلف الأحزاب والشخصيات الشيعية.

وفضلا عن ذلك، وبسبب الطريقة التي سارعت بها الولايات المتحدة إلى تشكيل حكومة بعد غزو عام ٢٠٠٣، ثم تجاهلت السياسة الداخلية العراقية بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١، فإن أفضل الشخصيات داخل المعسكر الشيعي أخذت تتراجع تدريجيا، وبصورة لا هوادة فيها، لمصلحة أسوأ الشخصيات.

حرب الملوك الطامحين

في منتصف تموز/يوليو، جاء رئيس الوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي، إلى واشنطن، وقد شعر العراقيون والامريكيون على حد سواء بحماس كبير إزاء الزيارة. وتم توقيع عشرات الصفقات التجارية الجديدة، فيما أُعجب الرئيس دونالد ترامب بالزيدي على الفور، ودعاه إلى البقاء في البيت الأبيض لتناول غداء لم يكن مقررا، ووصفه بأنه «رجل ذكي للغاية». وقال ترامب متوقعا: «هذا الرجل سيكون قائدا عظيما في الشرق الأوسط، وليس في العراق فحسب. وسوف يمتد نفوذه في جميع أنحاء الشرق الأوسط».

وكان ذلك مهما، لأن الزيدي اختير رئيسا لوزراء العراق تقريبا لسبب وحيد، هو كسب ود الرئيس الامريكي. وخلافا لما ادعاه ترامب، فإن الزيدي لم يفز في الانتخابات العراقية التي أوصلته إلى السلطة.

بل إنه لم يشارك فيها أصلا. فقد اختير بعد سبعة أشهر

من إجراء الانتخابات من قبل صاحب السلطة الحقيقي خلف العرش، كبير القضاة في العراق، فائق زيدان.

واختار زيدان الزيدي لأنه كان يعتقد أنه، على حد تعبير كثير من العراقيين، «دونالد ترامب العراقي». وكان زيدان يريد «دونالد ترامب عراقيا» لأن ترامب، كما أقر بنفسه، هدد بقطع جميع المساعدات عن العراق إذا لم يختر العراقيون شخصا يحظى بإعجابه.

وبالنسبة إلى الامريكيين، ينبغي أن يوضح اختيار الزيدي نقطتين أساسيتين. أولا، على الرغم من مدى النفوذ الذي أصبحت إيران تتمتع به في العراق، فإن امريكا لا تزال مهمة بالنسبة إلى بغداد، ولا تزال واشنطن قادرة على ممارسة نفوذها على البلاد.

وكثيرا ما افترض الامريكيون خلال العقد الماضي أن العراق أصبح خاضعا لإيران إلى درجة لم يعد معها من المجدي محاولة التأثير في مستقبله، وهو ما أدى في النهاية إلى نبوءة تحقق ذاتها.

وثانيا، فإن الرجل الذي يمسك بزمام الأمور في العراق ليس رئيس الوزراء، وإنما زيدان، من موقعه غير المألوف رئيسا لمجلس القضاء الأعلى في العراق. ولا سيما منذ انتهاء الحرب الأهلية العراقية الثانية، برز زيدان بوصفه الرجل الأكثر نفوذا في العراق.

وعلى الرغم من لقبه الوظيفي، فإنه ليس رجلا شديد الالتزام بالعدالة أيضا، إذ يمارس السلطة بقسوة لا تقل عن قسوة العديد من الدكتاتوريين العراقيين السابقين، وإن كان ذلك لا يقترب بأي حال من أهوال صدام حسين.

كما أنه ليس بالضرورة صديقا للولايات المتحدة. لكنه قومي عراقي؛ ولا يبدو أنه يريد أن يكون أداة بيد طهران، كما أنه يدرك جيدا حجم القوة الامريكية. فضلا عن ذلك، فإنه الحاكم الأكثر قوة في عراق ما بعد الغزو منذ رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

ومع ذلك، فإن سلطة زيدان ليست مطلقة. فإلى جانب مواجهته الإيرانيين، والامريكيين في بعض الأحيان، يواجه

> **لفهم المأزق الذي يواجهه العراق لا بد من إدراك ثلاثة أمور**

زيدان، بحسب التقارير، تحديا من زعيم شيعي آخر هو قيس الخزعلي، زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، وهي جماعة صنفتها الولايات المتحدة منظمة إرهابية. والخزعلي مسؤول شخصيا عن قتل جنود امريكيين خلال حرب العراق، لكنه مع ذلك يطمح إلى أن يصبح رئيسا لوزراء العراق وانتزاع السلطة من زيدان. ولهذا السبب، بدأ الخزعلي بإرسال إشارات انفتاح إلى الولايات المتحدة، تماما كما يفعل زيدان.

وقد يصبح الصراع على السلطة العليا في العراق بين زيدان والخزعلي السمة الأبرز للسياسة العراقية خلال الأشهر، وربما السنوات، المقبلة. وقد يتبين أن هذا الصراع أكثر تأثيرا في تحديد مسار الأحداث من رغبات كل من الولايات المتحدة وإيـران. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يؤدي صراعهما إلى إقصاء واشنطن وطهران تماما من المشهد.

وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها إيران خلال الصراع المستمر، لا يزال العراقيون شديدي الحذر من جارتهم الشرقية الكبرى، ولا سيما لأن كثيرا منهم يخشون أن ترجح كفة إيران في نهاية المطاف، وأن تخرج من الحرب وهي تسيطر على مضيق هرمز، وبحوزتها عشرات أو مئات المليارات من الدولارات لإنفاقها.

لكن الحرب أعادت أيضا إحياء احترام العراقيين لدور امريكا، سواء بسبب استعراض القوة العسكرية الامريكية التي لا تضاهى، أو بسبب حاجة بغداد الملحة إلى المساعدة الامريكية في ما يتعلق بصادراتها النفطية في ظل استمرار القتال.

> سمحنا للحشد بسحق السنة أولا، ثم الكرد

العراق وحرب إيران

لو اكتفينا بقراءة الصحف الامريكية، فقد يُعذر المرء في الاعتقاد بأن العراق بقي إلى حد كبير خارج الحرب مع إيران فهناك تقارير عن هجمات متفرقة تشنها الميليشيات العراقية المدعومة من إيران على القوات الامريكية وحلفائها، تتبعها ضربات انتقامية امريكية وإسرائيلية، وسعودية الآن أيضا، لكن هذه الهجمات كانت محدودة نسبيا. أما كرد الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد تعرضوا بانتظام لضربات الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية الإيرانية، لكن عمليات القصف هذه بالكاد تجد صدى في الصحافة الغربية.

ويحدث ذلك رغم أن الكرد، خلافا لحلفاء امريكا الآخرين في المنطقة، لا يمتلكون أي دفاعات جوية خاصة بهم، كما أن الولايات المتحدة ولا إسرائيل خصصتا أي دفاعات جوية لحمايتهم.

لكن التأثير الأسوأ للحرب على العراق كان يتمثل في تداعياتها على صادرات النفط العراقية، فقبل اندلاع الحرب، كان العراق قد ارتقى إلى المرتبة الرابعة بين كبار مصدري النفط في العالم، بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة فقط. وكان العراق يصدر ما بين ٣٫٥ و٤ ملايين برميل من النفط يوميا، يمر معظمها عبر مضيق هرمز. وقد أدى إغلاق المضيق إلى خنق صادرات النفط العراقية، لتتراجع إلى نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا فقط، أي ما يزيد قليلا على ٦ بالمئة من حجم مبيعاتها قبل الحرب.

النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي. وتشكل مبيعات النفط ما بين ٨٥ و٩٠ بالمئة من إيرادات الحكومة العراقية. ويعمل نحو ٤٠ بالمئة من قوة العمل بصورة مباشرة لدى الحكومة، كما أن أكثر من ٦٠ بالمئة من العراقيين الذين يحصلون على أجور منتظمة بدوام كامل يعملون في القطاع الحكومي. فضلا عن ذلك، يعتمد نحو ٤٠ بالمئة من السكان في مصادر دخلهم على نحو كبير أو كلي على الأشخاص الذين يعملون مباشرة لدى الحكومة.

ولذلك، اضطر العراق، شأنه شأن الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج، إلى الاعتماد على مدخراته لتغطية هذا العجز الهائل في الإيـرادات. لكنه، خلافا للسعودية والإمارات والكويت وقطر، لا يمتلك صناديق ثروة سيادية ضخمة يمكنه السحب منها. فعدد سكان العراق كبير جدا، إذ يبلغ نحو ٤٨ مليون عراقي، مقارنة بنحو ٢٢ مليون مواطن سعودي فقط، كما أن اقتصاده يعاني من فساد واسع النطاق يحول دون تراكم مدخرات عامة كبيرة.

وقبل اندلاع الحرب في نهاية شباط/فبراير، كان لدى العراق نحو ١١٠ مليارات دولار من احتياطيات النقد الأجنبي. وبعد أربعة أشهر، في أوائل تموز/يوليو، وحتى بعد مرور بضعة أسابيع كان خلالها المضيق مفتوحا إلى حد كبير، انخفضت الاحتياطيات العراقية إلى أقل من ٨٠ مليار دولار. وإذا ظل المضيق مغلقا، فإن العراق، وفقا لمعدل استنزاف احتياطياته الحالي، لن يتمكن من تغطية نفقاته لأكثر من تسعة إلى عشرة أشهر على أبعد تقدير.

نهاية حقبة، مرة أخرى

وسط كل ذلك، تنسحب الولايات المتحدة من العراق، مرة أخرى. ومن المقرر أن تغادر القوات الامريكية كردستان العراق في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بعد أن كانت قد انسحبت من بقية أنحاء العراق العام الماضي. ويتوقع مسؤولون امريكيون، وكذلك العديد من النخب العراقية، أن تستمر بعض المهام الامريكية، مثل التدريب وبيع الأسلحة، من خلال مكتب كبير للتعاون الأمني داخل السفارة الامريكية.

وبالطبع، هذا هو بالضبط ما حاولت الولايات المتحدة القيام به عام ٢٠١١، لكنها اكتشفت آنذاك أن الخطوة كانت سابقة لأوانها، وأن غياب القوات العسكرية الامريكية أدى سريعا إلى عودة الحرب الأهلية وغزو تنظيم داعش.

هذه المرة، يفترض أن يترافق الانسحاب الامريكي مع نزع سلاح الميليشيات العراقية المدعومة من إيران، لكن لا أحد يتوقع فعليا أن يحدث ذلك بالشكل الذي يجري الإعلان عنه. فقد وافقت معظم الميليشيات، بما فيها ميليشيا الخزعلي، على نزع سلاحها. وحتى هذه الفصائل يتوقع منها أن تسلم جزءا فقط من ترسانتها، أو أن تدمج مقاتليها في قوات الأمن العراقية، بما يتيح لها السيطرة بصورة أفضل على هذه القوات.

لكن مجموعتين على الأقل، هما كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء، رفضتا ببساطة إلقاء سلاحهما. ونظرا إلى أنهما الجهتان الرئيسيتان المسؤولتان عن الهجمات التي استهدفت الامريكيين وحلفاءهم خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا الأمر ليس مسألة هامشية على الإطلاق.

ولا أحد يعرف ما الذي ستكون الحكومة العراقية مستعدة أو قادرة على فعله تجاه هاتين الجماعتين، لكن ذلك سيكون اختبارا حاسما لكل من واشنطن ــ التي تريد نزع سلاحهما ــ وطهران ــ التي لا تريد ذلك.

فإلى أين يترك كل هذا العراق؟

إنه مفتوح على جميع الاحتمالات.

كل واحد من هذه العناصر يوفر للولايات المتحدة نقاط نفوذ يمكنها استخدامها، إذا كانت إدارة ترامب مستعدة لتوظيفها. وبإمكان واشنطن دعم السنة والكرد، أو حتى مجرد التهديد بذلك، من أجل تحفيز الجماعات الشيعية على التصرف بصورة أفضل.

وبالمثل، تستطيع واشنطن أن تضع خطوطا حمراء ومطالب واضحة أمام كل من زيدان والخزعلي، وأن تساعد أحدهما في مواجهة الآخر، أو أن تدعم مرشحا ثالثا في مواجهة الاثنين معا.

> **الحرب أعادت إحياء احترام العراقيين لدور امريكا**

وليس على الولايات المتحدة أن تفعل ما يكفي للفوز بالصراع على السلطة؛ بل يكفيها أن تزيد من تعقيد الصراع الداخلي بالقدر الذي يضمن امتثال العراق لمتطلباتها.

كما تستطيع الولايات المتحدة مساعدة العراق على إدارة أوضاعه المالية من خلال تقديم قروض عبر مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو حتى من خلال وزارة الخزانة الامريكية نفسها، مقابل إحداث تغييرات ملموسة في السياسات.

ومع ذلك، فإن مأزق العراق يمثل أيضا سببا إضافيا، من بين مليون سبب، يوضح لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل أن يُنظر إليها على أنها خسرت الحرب مع إيران، ناهيك عن أن تكون قد تخلت عن السيطرة على مضيق هرمز وقبلت بإكراه إيران لحلفائنا في الخليج.

فالعراقيون يراقبون المشهد بعناية أيضا. وإذا اعتقدوا أن إيران هي التي انتصرت في الحرب، فإن النفوذ الامريكي الكبير المتبقي في العراق سيتبخر.

وعندها سيتحول العراق فعلا إلى دولة تابعة لإيران، وسيصبح بوابة للنفوذ والقوة الإيرانيين إلى العالم العربي.

***كينيث م. بولاك هو نائب رئيس السياسات في معهد الشرق الأوسط. وقد عمل محللا عسكريا لشؤون الخليج العربي في وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA)، ومديرا لشؤون الخليج العربي في مجلس الأمن القومي الامريكي، ومديرا لمركز سياسات الشرق الأوسط في مؤسسة بروكينغز.**

بغداد تصارع لتأمين الرواتب وخبراء يحذرون من أشهر صعبة

صحيفة «الشرق الاوسـط»- فاضل النشمي:ما زال الكثير من الموظفين في القطاع العام من دون مرتبات شهر يوليو (تموز) الماضي، نتيجة حالة «العسرة الاقتصادية» التي تمر بها الدولة العراقية بعد أن وجدت نفسها من دون مداخيل مالية تغطي حاجتها للإنفاق، نتيجة الحرب الامريكية-الإيرانية، وما نجم عنها من إغلاق «مضيق هرمز» الذي تمر من خلاله معظم صادرات البلاد النفطية.

ومع إمكانية تفجر الأوضاع الأمنية في المنطقة عموما، وبقاء المضيق الحيوي مغلقا، فإن مشاعر إحباط آخذة في التنامي لدى العراقيين، خصوصا المشتغلين في القطاع العام، والمتقاعدين، والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية الذين تقدر نسبتهم بنحو ٢٣ في المائة من إجمالي سكان العراق.

ولا تبدو الأزمة المالية الحالية ناجمة عن غلق «مضيق هرمز» فقط وإيقاف صادرات النفط، حسب كثير من الخبراء والاقتصاديين، بل إنها ترتبط ببنية النظام الاقتصادي، وسوء إدارة الموارد والفساد المستشري.

وقد استشرف السياسي الراحل أحمد الجلبي عام ٢٠٠٨، ما يجري حاليا، حين توقع عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب الموظفين والمتقاعدين في غضون ١٠ سنوات من ذلك التاريخ، نتيجة «سوء الإدارة المالية، وتضخم التوظيف الحكومي، وإهمال القطاع الخاص».

وحتى مع إمكانية نجاح الحكومة في توفير رواتب

الشهرين المقبلين، فإن توقعات اقتصادية متشائمة لا تستبعد عجزها عن ذلك، خلال الأشهر اللاحقة، في حال استمرار حالة الحرب واللاحرب بين الولايات المتحدة وإيران.

وتعاني الحكومة العراقية من فجوة كبيرة بين الأموال المتاحة والنفقات المطلوبة، وفي وقت سابق، اعترف وزير المالية فالح الساري، بوجود عجز مالي حقيقي يعرقل استكمال صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي الرعاية الاجتماعية، وتحدث عن أن إجمالي الالتزامات الشهرية للرواتب يبلغ نحو ٧٫٨ تريليون دينار (نحو ٦ مليارات دولار).

ورغم اعتراف الحكومة بالأزمة المالية الخانقة التي تواجهها، ما زال التباين واضحا بين تصريحات الشخصيات الحكومية والقريبة منها وخبراء المال والاقتصاد بشأن حدود الأزمة ونتائجها وطرق معالجتها.

فقد كشف مظهر محمد صالح، المستشار المالي والاقتصادي لرئيس الوزراء علي الزيدي، عن آليات مواجهة الأزمة المالية وتأمين صرف رواتب الموظفين خلال الفترة المقبلة.

وقال صالح في تصريحات صحافية إن «استمرار الحرب حتى مطلع العام المقبل، وما سيرافقها من تأثير محتمل في صادرات النفط، قد يدفع الحكومة إلى مواصلة اعتماد مزيج من أدوات التمويل، من بينها الاقتراض الداخلي والخارجي، ولا سيما في حال إقرار قانون الاقتراض المعروض حاليا على مجلس النواب».

وأضاف أن «المرحلة الحالية تتطلب أيضا إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، والاستفادة من الاحتياطيات الأجنبية بوصفها أداة ضمان للحفاظ على استقرار التدفقات المالية، واستمرار صرف الرواتب والوفاء بالالتزامات الأساسية للدولة».

ورأى صالح أن «طبيعة الأزمة الحالية لا تتمثل في غياب الموارد أو خطر الإفلاس، بل هي، في الأساس، أزمة إدارة تدفقات نقدية في ظرف استثنائي يتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين، ما يعني أن الدولة ما زالت تمتلك القدرة على احتواء الضغوط، شريطة إدارة أدواتها المالية والنقدية بكفاءة ودقة».

على الجانب الآخر، يرى أستاذ الاقتصاد عماد عبد اللطيف سالم أن من «الصعب جدا تمويل رواتب الموظفين والمتقاعدين والحماية الاجتماعية، وهذه الصعوبة سوف تتفاقم بشدة شهرا بعد آخر، وصولا إلى حد العجز عن الدفع، إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن».

> **مشاعر إحباط آخذة في التنامي لدى العراقيين**

وذكر سالم في سلسلة تدوينات لا تخلو من الغضب عبر منصة «إكس» أن «عدد الموظفين في القطاع العام هو ٧٫٣٥٠ مليون، مع مليونين ومائة ألف مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية، ليصبح العدد الإجمالي ٩٫٥ مليون».

وأضاف أنه «يجب القيام بإعادة ضبط صارمة للإنفاق العام. هناك الكثير من التبديد والبَطر والترف والترهل في الموازنة التشغيلية. هناك مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين (الفضائيين)، وهناك أرتال من الحمايات الخاصة التي لا ضرورة لها سوى تضخيم الإنفاق على متطلبات الوجاهة الزائفة».

وتابع: «تصوروا حجم الفشل وانعدام الكفاءة وانحطاط الإدارة في دولة تعرف أن ليس لديها سوى النفط الخام، وتحصل من تصديره على ١٥٠ مليار دولار سنويا (كمعدل) طيلة ٢٣ عاما، ومع ذلك لا تتحسب للمتغيرات، ولا

تستثمر ولا تدّخر، وليس لديها صندوق سيادي. ليصل بها الحال الآن إلى العجز عن دفع رواتب موظفيها».

أما الباحث الاقتصادي زياد الهاشمي فيرى أن «العراق يدخل رسميا حالة (العسرة المالية)، والحكومة تمر بأسوأ حالاتها، والشعب ينتظر استلام استحقاقاته المالية».

وقال عبر تدوينة في «إكس»، إنه «ليس مفاجئا أن تعترف الحكومة العراقية أخيرا بشح السيولة في خزانتها، بعد أشهر طويلة من المكابرة والإنكار والعناد، وبعد أن أجبرها التدهور المستمر في الإيـرادات على الاعتراف بالحقيقة المُرّة أمام الشعب، إنما المفاجئ حقا أن هناك من كان مطمئنا إلى أن كل شيء يسير على ما يرام، وأنه لا يوجد ما يدعو إلى القلق».

وأضاف أن «من سوء حظ العراق أن إيراداته النفطية تعتبر (إيرادات مستنزفة) حتى قبل أن تصل إلـى خزينة الحكومة، فالفاسدون يـنـتـظـرون حصتهم، والمكاتب الاقتصادية الحزبية تنتظر حصتها، وجماعات السلاح تنتظر حصتها، والدائنون ينتظرون حصتهم، والموظفون الوهميون ينتظرون حصتهم، ليأتي الموظف العراقي الحقيقي في آخر القائمة».

> **تعاني الحكومة من فجوة كبيرة بين الأموال المتاحة والنفقات**

يتظاهرون احتجاجا على تأخر مرتباتهم

هذا وخرج المئات من الموظفين في القطاع العام، الأربعاء، بمظاهرات احتجاجية في ٦ محافظات وضمنها العاصمة بغداد للمطالبة بتسلم مرتباتهم المتأخرة عن شهر يوليو (تموز) الماضي، في غضون ذلك تفيد مصادر سياسية باجتماع لائتلاف «إدارة الدولة» لبحث الأزمة المالية المتفاقمة.

وما زالت الحكومة العراقية تصارع لتأمين مرتبات الموظفين في القطاع العام ولم تنجح حتى الآن بإيصال مستحقات شهر يوليو (تموز) الماضي لأكثر من مليون موظف، الأمر الذي يضعها أمام ظروف مالية بالغة الخطورة قد تؤدي لاحقا إلى تفجر موجة كبيرة من الاحتجاجات الشعبية إذا ما استمر الإخفاق الحكومي في إدارة ملف رواتب القطاع العام.

وألقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران نهاية فبراير (شباط) الماضي، بظلالها الكارثية على أوضاع العراق المالية بعد إغلاق مضيق هرمز وتوقف صادرات البلاد النفطية التي ترفد موازنته المالية بنحو ٩٥ في المائة من مداخيلها سنويا.

طبقا لإحصاءات وزارة المالية الرسمية، فإن إجمالي الالـتـزامـات الشهرية للرواتب يبلغ نحو ٧٫٨ تريليون دينار (نحو ٦ مليارات دولار)، كانت الحكومة قـادرة على الإيفاء بها حين كانت تصدر نحو ٣٫٥ مليون برميل من النفط يوميا، غير أن إغلاق مضيق هرمز حرمها من مصدر الدخل الرئيس، بحيث لم تتمكن خلال شهري مايو (أيار) ويونيو (حزيران) الماضيين، من بيع نحو ٣٢ مليون برميل نفط، بإيرادات مالية تجاوزت ٢٫٣ مليار دولار.

ومع توصيف «العسرة المالية» التي يطلقها اقتصاديون على ظروف البلاد الحالية، ومع الحاجة إلى تأمين مرتبات نحو ٢٣ في المائة من السكان من موظفين ومتقاعدين ومستفيدين من شبكات الحماية الاجتماعية، فإن «التوقعات المتشائمة» باتت حاضرة بقوة بين الأوساط الرسمية والاقتصادية من عدم إمكانية الحكومة من تأمين المرتبات خلال الأشهر القليلة المقبلة في حال بقاء آبارها النفطية متوقفة والمضيق الحيوي مغلق.

مصطفى ملا هذال

تأخر الرواتب..
تآكل ثقة المواطن وتراجع إنتاجية الدولة

الرواتب الشهرية أحد أهم الالتزامات التي تتحملها الدولة تجاه موظفيها، فهي تمثل عقدا معنويا وقانونيا بين الدولة والعاملين فيها، ومن هنا فإن أي تأخير في صرف الرواتب لا يُنظر إليه بوصفه إجراء ماليا عابرا، وإنما باعتباره مؤشرا يثير القلق بشأن قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها، ويترك آثارا عميقة تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإدارية.

أهمية الراتب الشهري تأتي من ان الموظف يعتمد بصورة أساسية عليه لتنظيم حياته المعيشية، وحين يتأخر يجد نفسه أمام حالة من عدم اليقين، فمعظم الأسر تبني التزاماتها المالية على موعد محدد للراتب، سواء تعلق الأمر بإيجار السكن أو أقساط القروض أو المصاريف الدراسية أو النفقات اليومية.

وعندما يختل هذا الموعد تتعرض تلك الأسر لضغوط متزايدة قد تدفعها إلى الاقتراض أو تأجيل بعض الالتزامات أو التخلي عن جزء من احتياجاتها الأساسية.

لكن التأثير الأخطر يتمثل في انعكاس ذلك على مستوى الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، فالثقة تُبنى على أساس الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وعندما يصبح موعد الراتب غير واضح أو عرضة للتأجيل المتكرر، يبدأ المواطن بطرح تساؤلات تتعلق بقدرة الدولة على إدارة مواردها والتخطيط لالتزاماتها، ومع تكرار حالات التأخير تتسع دائرة الشكوك، وقد يتحول القلق الفردي إلى شعور جماعي بعدم الاطمئنان تجاه الأداء الحكومي

> التأثير الأخطر يتمثل في انعكاس ذلك على مستوى الثقة بين المواطن و الدولة

بشكل عام.

ومن المعروف أن الثقة تمثل رأس مال معنوي لا يقل أهمية عن الموارد المالية، فالدول التي تتمتع مؤسساتها بثقة المواطنين تكون أكثر قدرة على تنفيذ سياساتها وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، أما عندما تتراجع هذه الثقة، فإن المواطن يصبح أكثر ميلا إلى التشكيك في القرارات الحكومية وأكثر حساسية تجاه الأزمات والشائعات، ما ينعكس سلبا على العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

ولا يخلو الامر من آثار نفسية، فعلى المستوى النفسي، يترك تأخير الرواتب آثارا مباشرة على الموظفين، فالقلق المستمر بشأن القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية يضع الفرد تحت ضغوط ذهنية متزايدة، ويؤثر في تركيزه واستقراره النفسي، وقد أثبتت العديد من الدراسات الإدارية أن الموظف الذي يواجه مشكلات مالية متكررة يكون أقل قدرة على الإبداع واتخاذ القرار وأكثر عرضة للتوتر والإرهاق الوظيفي.

أما من الناحية الإنتاجية، فإن العلاقة بين انتظام الرواتب ومستوى الأداء علاقة وثيقة للغاية، فالموظف الذي يشعر بالأمان الوظيفي والاستقرار المالي يكون أكثر استعدادا للعطاء والالتزام وتحمل المسؤولية، في المقابل عندما تتأخر مستحقاته المالية، يبدأ الشعور بالإحباط بالتسلل إلى بيئة العمل، وقد تنخفض مستويات الحافز والدافعية نحو الإنجاز.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن الموظفين سيتوقفون عن أداء واجباتهم، فالغالبية منهم تدفعهم المسؤولية المهنية والأخلاقية إلى الاستمرار في العمل، إلا أن الأداء الوظيفي يتأثر بصورة غير مباشرة، فالتركيز ينصرف جزئيا إلى التفكير بالمشكلات المالية، والوقت الذي يفترض أن يُستثمر في تطوير العمل أو رفع كفاءته قد يُستهلك في البحث عن حلول مؤقتة للأزمة المعيشية.

وتظهر انعكاسات ذلك أيضا على المؤسسات الحكومية نفسها، إذ قد تواجه صعوبة في تحقيق أهدافها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، فالإنتاجية هي حصيلة تفاعل معقد بين الموارد والإدارة والعامل البشري، وعندما يتأثر العنصر البشري بالضغوط المالية، فإن الأداء المؤسسي ككل يتعرض للتراجع بدرجات متفاوتة.

كما أن استمرار هذه الحالة لفترات طويلة قد يدفع بعض الكفاءات إلى البحث عن فرص عمل بديلة أكثر استقرارا، سواء داخل القطاع الخاص أو خارجه، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسارة مؤسسات الدولة لخبرات مهمة هي في الأصل نتاج سنوات من التدريب والتأهيل.

وفي المقابل، فإن انتظام صرف الرواتب يحمل رسائل إيجابية متعددة، فهو يعزز الثقة بالمؤسسات، ويؤكد قدرة الدولة على إدارة التزاماتها المالية، ويمنح الموظف شعورا بالاستقرار يمكنه من التركيز على أداء مهامه بكفاءة أعلى، كما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي.

تسليم رواتب الموظفين بانتظام هو أحد المؤشرات المهمة على كفاءة الإدارة العامة واستقرارها، وعندما تتأخر الرواتب تتأثر الثقة والإنتاجية والحركة الاقتصادية في آن واحد، بينما يؤدي انتظامها إلى ترسيخ الاستقرار وتعزيز الانتماء المؤسسي ورفع مستوى الأداء، ولهذا فإن الحفاظ على مواعيد صرف الرواتب يمثل استثمارا في الإنسان وفي الدولة معا، ويُعد خطوة أساسية نحو بناء مؤسسات أكثر قوة وفاعلية وقدرة على كسب ثقة المواطنين.

فرست عبدالرحمن مصطفى:

الثامن من آب...
يومٌ انتصر فيه البيان وبكى الوطن...

في الثامن من آب، لا أستطيع أن أتذكر «بيان البيانات» بوصفه بيانا عسكريا أو خطابا سياسيا عابرا.

أتذكره كصفحة أخرى من صفحات وطنٍ تعلّم أن يسمع كلمة انتصار بينما كانت عيناه تريان الهزيمة.

كان البيان يتحدث بلغة عالية منتشية بالنصر وعن البطولة والمجد والصمود... بينما كانت خلف تلك الكلمات عائلاتٌ تعدّ أبناءها الغائبين وأمهات يخبئن صور موتاهم في صدورهن وبيوت اغلقت أبوابها لأن أصحابها لم يعودوا إليها.

كان الصوت في المذياع يقول «انتصرنا» وكانت الأرض تقول «من دفع الثمن»؟

تلك هي مأساة الأنظمة الشمولية حين تعجز عن صناعة الانتصار في الواقع فتصنعه في البيانات.

وحين تتراكم الخسائر تكثر من الكلمات. وحين يكثر الموت يزداد الحديث عن المجد. وحين يعجز الوطن عن الوقوف وتُرفع راية الانتصار فوق جسده المنهك.

ومنذ الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تعاقبت الأنظمة والوجوه والبيانات، لكن شيئا واحدا بقي ثابتا وهو ان السلطة تعلن انتصاراتها والشعب يدفع فواتيرها.

بيانات تتحدث عن السيادة فيما المواطن يبحث عن الأمان.

بيانات تتحدث عن الكرامة فيما المواطن يبحث عن لقمة الخبز.

بيانات تتحدث عن المستقبل فيما أجيال كاملة

بيان الانتصار.. عندما كانت البيانات تهزم الحقيقة

استيقظت ذات صباح لتجد أن مستقبلها قد سُرق منها.

كم من مرة قيل للعراقيين إنهم انتصروا؟

وكم مرة نظر الأب إلى وجه ابنه فلم يعرف أين ذهب ذلك الانتصار؟

كم مرة رفعت السلطة صوتها فوق صوت الناس حتى أصبح صراخ الجائعين أقل ارتفاعا من مكبرات الخطاب؟

والمأساة الأشد إيلاما أن هذه الحكاية لم تكن حكاية قوم ضد قوم. لا... ولم تكن مأساة العرب وحدهم ولا مأساة الكورد وحدهم.

كانت مأساة الإنسان العراقي العربي والكوردي، المسلم والمسيحي، ابن المدينة وابن القرية...

كلهم عرفوا طعم الخوف وكلهم عرفوا الانتظار، كلهم دفنوا أحبة وكلهم بعد كل تلك العقود، وجدوا أنفسهم أمام السؤال ذاته ماذا بقي لنا؟

منذ ستة وثلاثين عاما في كوردستان تعاقبت مراحل وشعارات واحتفالات وبيانات، وتحدثنا كثيرا عن الإنجازات والانتصارات والتضحيات.

لكن خلف كل تلك العناوين هناك إنسان بسيط ما زال يستيقظ كل صباح ليسأل عن راتبه وعن عمله وعن سعر الخبز وعن مستقبل أولاده.

إنسانٌ لم يعد يريد خطابا عن المجد بل يريد حياة كريمة. يريد أن يضع الخبز على مائدة أطفاله دون أن يشعر أنه يخوض معركة جديدة كل يوم.

وهنا تكمن المفارقة الأكثر مرارة، شعبٌ قدّم كل تلك التضحيات وما زال قسمٌ كبير منه يركض خلف قطعة خبز.

أيُّ انتصارٍ هذا؟ وكيف يمكن لوطنٍ أن يتغنى بالنصر بينما أمٌّ تقسم رغيفها بين أطفالها؟

كيف يمكن أن نتحدث عن الرفاه والازدهار، بينما شابٌ يحمل شهادته تحت ذراعه ويجوب الشوارع بحثا عن عمل؟

كيف نقول إننا انتصرنا إذا كان المواطن ما زال يخشى الغد أكثر مما يحلم به؟

إن أخطر ما تفعله السلطة حين تكرر لغة الانتصار أنها تجعل الشعب يعتاد على الخسارة.

يعتاد الفقر ويعتاد الانتظار ويعتاد الفساد ويعتاد أن يرى أبناءه يغادرون البلاد بحثا عن حياة أفضل.

ثم يأتي البيان فيقول له «اصبر... لقد انتصرنا».

لكن الجائع لا يأكل البيان والأم لا تعانق البيان والشاب لا يبني مستقبله بالبيان... لا، ولا الشعب يعيش على التصفيق.

الشعب يريد وطنا يشعر فيه أن التضحيات التي قدمها لم تذهب إلى جيوب السلطة وأن دماء الذين رحلوا لم تكن مجرد وقود لصعود آخرين إلى الكراسي.

في الثامن من آب ربما علينا أن نقلب السؤال.

لا نسأل ماذا قالت السلطة في بيانها؟

بل نسأل ماذا يقول الوطن اليوم؟

الوطن الذي فقد أبناءه.

من انتصر؟.. بيان السلطة أم وطن أنهكته الخسارات

الوطن الذي أُنهكت مدنه.

الوطن الـذي تشظى بين الحروب والانقلابات والاقتتال والحصار والفساد.

الوطن الذي كبر فيه الأطفال قبل أوانهم لأن آباءهم كانوا مشغولين بتأمين الخبز بدل صناعة الأحلام.

الوطن الذي ما زال فيه العربي والكوردي رغم اختلاف الجراح والذاكرة يقفان في الطابور نفسه أمام الحياة...

ينتظران الراتب نفسه والخبز نفسه والمستقبل نفسه.

لقد تغيرت الأنظمة وتغيرت الشعارات وتغيرت الوجوه...

لكن المواطن ما زال هو المواطن والجائع ما زال جائعا والفقير ما زال فقيرا.

والأم ما زالت تخاف على ابنها والشاب ما زال يسأل هل أرحل أم أبقى؟

فربما لم تكن مشكلتنا يوما في نقص البيانات بل في كثرتها.

لم تكن مشكلتنا في غياب الخطابات بل في غياب الحقيقة.

لم نكن بحاجة إلى سلطةٍ تجيد إعلان الانتصار بل إلى سلطةٍ تملك شجاعة الاعتراف بالفشل.

لأن الاعتراف بالخسارة ليس هزيمة، الهزيمة الحقيقية أن تخسر ثم تكذب على شعبك وتقول له إنك انتصرت.

الهزيمة الحقيقية أن يموت الإنسان من أجل وطن ثم يكتشف أن الوطن لم يتعلم من موته.

والهزيمة الأكبر أن يظل الشعب بعد كل هذه العقود من الدم والتضحيات يركض خلف قطعة خبز.

في الثامن من آب لا أريد أن أتذكر البيان باعتباره انتصارا.

أريد أن أتذكره باعتباره سؤالا مفتوحا في وجه التاريخ، كم من الخسارات نحتاج حتى نتوقف عن تسميتها انتصارات؟

وكم من الأجيال يجب أن تدفع الثمن حتى نفهم أن الوطن لا يُبنى بالبيانات ولا بالتصفيق ولا بالشعارات؟

الوطن يُبنى حين لا ينام طفل جائعا. حين لا يموت شابٌ بحثا عن مستقبل. حين لا تضطر أمٌّ إلى تقسيم رغيفها بين أبنائها.

حين يشعر العربي والكوردي أن دماءهما لم تكن مجرد أرقام في دفاتر التاريخ.

وحين يصبح الإنسان اخيرا أهم من البيان.

ففي الثامن من آب، ربما انتصر البيان... لكن السؤال الذي ما زال يطاردنا حتى اليوم هل انتصر الوطن؟

أم أننا ومنذ عقود كنا نسمع صوت الانتصار من مكبرات الصوت...

بينما كان الشعب وبصمتٍ موجع يركض خلف رغيف الخبز؟

انعطافة تشريعية:

لجنة العدل البرلمانية تقر مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني

*** المرصد خاص /عن موقع البرلمان التركي**

تم قبول مشروع القانون المتعلق بتعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، والذي تم إعداده في إطار عملية «تركيا بلا إرهاب»، من قبل لجنة العدل في الجمعية الوطنية التركية الكبرى.

يهدف الاقتراح إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتأجيل تنفيذ الأحكام والإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها

بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والذي يؤكد أن منظمة PKK/KCK وجميع الكيانات ذات الصلة قد أوقفت وجودها النشط وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها.

سيغطي النظام الجرائم المتعلقة بإنشاء أو إدارة منظمة PKK/KCK ، أو أن يكون المرء عضواً في المنظمة أو أن يساعدها عن علم وإرادة، أو أن يشارك في الدعاية للمنظمة، بالإضافة إلى الجرائم المرتكبة في نطاق أنشطة المنظمة والجرائم المرتكبة لصالح هذه المنظمة على النحو المحدد في قانون منع تمويل الإرهاب.

في الاقتراح، تم تعريف «المنظمة» على أنها منظمة PKK/KCK وجميع الكيانات ذات الصلة، وتم تعريف «المجلس» على أنه المجلس الذي سيتم إنشاؤه وفقًا للأحكام ذات الصلة من اللائحة.

وبحسب الاقتراح، شريطة أن تقرر المؤسسات الأمنية أن المنظمة قد توقفت عن الوجود الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، وأن يتم نشر قرار من مجلس الأمن القومي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، فسيتم تأجيل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي تندرج ضمن نطاق الاقتراح والتي يعاقب عليها بحد أقصى ١٥ عامًا أو أقل، باستثناء القتل العمد الذي يرتكب في إطار أنشطة المنظمة والجرائم التي يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد التي ارتكبت قبل ١ يونيو ٢٠٠٥، لمدة ٥ سنوات، وسيتم تأجيل التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لأكثر من ١٥ عامًا أو السجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد لمدة ١٠ سنوات.

لا يسري التقادم خلال فترة التأجيل.

ويُحفظ ملف القضية والأدلة التي تثبت هذه الجرائم

البرلمان التركي يفتح باب التسوية: تأجيل الأحكام والملاحقات

طوال فترة التأجيل، بدءًا من تاريخ صدور قرار التأجيل. ويصدر قرار تصفية بشأن البضائع والأصول المصادرة مع قرار التأجيل، وتُسجل كإيرادات للخزينة العامة.

ويُبلّغ القرار لمن يحق لهم الاستئناف، مع بيان حقهم في الاستئناف والاعتراض، بالإضافة إلى المهلة الزمنية والجهة المختصة.

وفقًا لهذا البند، يجوز لمن يحق لهم الطعن في قرارات النيابة العامة التقدم بطلب إلى محكمة الصلح في غضون أسبوعين. كما يجوز تقديم الطعون في قرارات المحكمة المتعلقة بتأجيل الملاحقة القضائية في غضون أسبوعين أيضًا.

ستخضع التحقيقات التي بدأت بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بالجرائم المرتكبة قبل ذلك التاريخ ولكنها تندرج ضمن نطاق اللائحة، لموافقة المجلس.

وفقًا للائحة، تُقيّم الإجراءات الوقائية، كالتوقيف والمراقبة القضائية، المفروضة على الجرائم التي يُراد تأجيل البتّ فيها، من قِبل القاضي أو المحكمة المختصة في مرحلة التحقيق أو الملاحقة القضائية، وكذلك الدائرة الجنائية المختصة في محكمة الاستئناف الإقليمية أو محكمة النقض. وفي حال استيفاء الشروط، يُتخذ قرار برفع هذه الإجراءات.

فيما يتعلق بالحالات التي تم فيها اتخاذ قرار بالتأجيل، والتي تخضع حاليًا للاستئناف أو مراجعة النقض، سيتم إصدار قرار نقض.

10 سنوات لتأجيل أحكام السجن وإعادة ترتيب الملف الكردي

– تسجيل الأحكام الموقوفة التنفيذ وحالات العودة إلى ارتكاب الجرائم

ستُسجّل قرارات التأجيل في نظام مخصص. ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد بناءً على طلب المدعي العام أو القاضي أو المحكمة فيما يتعلق بالتحقيق أو الملاحقة القضائية.

إذا ارتُكبت جريمة إرهابية خلال فترة التأجيل التي تلي تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغى قرار التأجيل، ويستمر التحقيق والملاحقة القضائية.

وفي حالة الإدانة، لا يُؤجل تنفيذ الحكم بموجب البند ذي الصلة من هذه اللائحة، وتُطبق جميع تبعات الإدانة. وإذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب جريمة، يُصدر قرار بعدم وجود أسباب للملاحقة القضائية أو الإعفاء من العقوبة.

ينصّ المقترح على أنه في حال تأكدت السلطات الأمنية من توقف المنظمة عن الوجود الفعلي وتسليمها جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، ونُشر قرارٌ من مجلس الأمن القومي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية، يُؤجل تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين بالسجن لمدة ١٥ عامًا أو أقل عن جرائم تندرج ضمن نطاق هذا النظام لمدة ٥ سنوات بقرار من قاضي التنفيذ.

وينطبق هذا التأجيل أيضًا على المدانين بالسجن لمدة تزيد عن ١٥ عامًا أو بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد عن جرائم ارتُكبت قبل ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، باستثناء المدانين بالقتل العمد الذي ارتُكب في إطار أنشطة المنظمة، والمدانين بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد عن جرائم ارتُكبت قبل ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٥. ويُؤجل تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين بالسجن المؤبد أو السجن المؤبد المشدد لمدة ١٠ سنوات بقرار من قاضي التنفيذ. ولا يمنع تطبيق هذا الحكم تنفيذ أوامر المصادرة. لن يسري قانون التقادم خلال فترة التأجيل.

يجوز استئناف قرارات تأجيل النطق بالحكم الصادرة عن قاضي الإعدام. كما تُسجّل هذه القرارات في النظام المعتمد، ولا يجوز استخدام هذه السجلات إلا للغرض المحدد بناءً على طلب المدعي العام أو القاضي أو المحكمة في سياق تحقيق أو ملاحقة قضائية.

إذا ارتُكبت جريمة إرهابية خلال فترة التأجيل التي تلي تاريخ صدور قرار التأجيل، يُلغي قاضي التنفيذ قرار التأجيل ويأمر باستمرار تنفيذ العقوبة. أما إذا انقضت الفترة المحددة دون ارتكاب أي جريمة، فتُعتبر العقوبة منتهية. وتتولى النيابة العامة الرئيسية مسؤولية متابعة قرارات التأجيل.

- أحكام الرصد والتنسيق والتنفيذ

تتولى لجنة برئاسة نائب الرئيس، وتضم في عضويتها وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع الوطني، والأمين العام لرئاسة الجمهورية، ورئيس جهاز المخابرات الوطنية، والأمين العام لمجلس الأمن القومي، مهمة رصد وتقييم تنفيذ الأنشطة الواردة في نطاق هذا المقترح، وذلك بعد نشر اللائحة في الجريدة الرسمية. ويجوز للجنة، عند الضرورة، تشكيل لجان فرعية، ودعوة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات، فضلاً عن أي أفراد آخرين تراهم اللجنة مناسبين، لحضور اجتماعاتها واجتماعات اللجان.

–يجوز للمجلس تعيين أعضاء في لجان فرعية

لضمان سير العملية داخل المنظمة.

-بعد نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، والـذي يؤكد توقف منظمة حزب العمال الكردستاني/مجموعة كوشين كارناتاكا الإرهابية وجميع الكيانات التابعة لها عن الوجود الفعلي وتسليم جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، يجوز للمجلس تقييم التصفية الكاملة للمنظمة بشكل دوري، وفقًا لغرض ونطاق هذا النظام، واستنادًا إلى تقارير المراقبة. وإذا رأى المجلس ضرورة لذلك، فله أن يطلب إصدار أنظمة قضائية وإدارية وقانونية.

وبحسب الاقتراح، سيتم تقييم قـرارات التأجيل بشكل دوري من قبل المجلس بعد أن تقرر المؤسسات الأمنية أن منظمة PKK/KCK وجميع التشكيلات ذات الصلة قد توقفت عن وجودها الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، ونشر قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد هذا القرار في الجريدة الرسمية.

إذا رأت الهيئة ضرورة لذلك، فإنها ستطلب إزالة جميع عواقب الحرمان من الحقوق الناجمة عن التحقيقات والملاحقات القضائية من محكمة الصلح أو المحكمة المختصة، وإزالة جميع عواقب الحرمان من الحقوق الناجمة عن أحكام الإدانة من محكمة التنفيذ.

ستبتّ الجهة المختصة في الطلب. ويجوز الطعن في هذه القرارات. ولإلغاء الحرمان من الحقوق الناجم عن الإدانة بشكل كامل، يجب أن يكون قد مضى عامان على تاريخ صدور القرار في حالة تعليق الحقوق لمدة خمس سنوات، وثلاثة أعوام في حالة تعليقها لمدة عشر سنوات.

سيُطلع المجلس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بانتظام على أعماله. وستُشكل رئاسة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لجنة مراقبة لمتابعة الأنشطة في نطاق اللائحة. وستُراقب لجنة المراقبة الأنشطة في نطاق

بعد 17 ساعة من النقاش.. لجنة العدل التركية تقر القانون

القانون، ولها أن تُقدم توصيات. وستُقدم الأمانة العامة لرئاسة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا خدمات أمانة المجلس.

- تسليم الأسلحة والمعدات

سيتم تسجيل جميع الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات والمتفجرات وغيرها من المواد التي يتم إدخالها أو الإفصاح عنها من قبل أعضاء المنظمات المشمولة بهذا المقترح. وستحدد وزارتـا الداخلية والدفاع الوطني، بعد التشاور مع المؤسسات الأمنية، الإجراءات والمبادئ اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

ستنطبق أحكام هذا المقترح على أولئك الذين يقومون، في غضون ستة أشهر من قرار مجلس الأمن القومي الذي يؤكد أن منظمة PKK/KCK وجميع الكيانات ذات الصلة قد توقفت عن وجودها الفعلي وسلمت جميع الأسلحة والذخائر التي كانت تحت سيطرتها، بإخطار مكاتب المدعي العام المختصة أو المؤسسات التي عينها المجلس كتابةً بنيتهم الاستفادة من هذه الأحكام في مواقعهم المعنية.

ستتولى المؤسسات والمنظمات العامة المعنية تنفيذ المهام الموكلة إليها في إطار هذا المقترح على وجه السرعة. ولن يتحمل الأفراد الذين ينفذون هذه المهام أي مسؤولية قانونية أو إدارية أو جنائية.

***استمرت المناقشات في لجنة العدل بالبرلمان ١٧/٥ ساعة.**

فيغن يوكسكداغ:

يجب الدفاع عن الحل لا عن استمرار الانسداد

موقع حزب(DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أجابت الرئيسة المشتركة السابقة لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، فيغن يوكسكداغ، عن أسئلة قناة « İlke TV» فيما ياتي ابرز ما جاء في الحوار:

سيفدا تشيتينكايا: زرت فيغن يوكسكداغ، الرئيسة المشتركة السابقة لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، والمحتجزة منذ نحو عشر سنوات في سجن كوجايلي رقم ١ من النوع F، شديد الحراسة والمغلق لتنفيذ العقوبات، وسألتها، لصالح قناة « İlke TV »، عن رأيها في قانون الإطار، وعن تقييمها لمسار السلام المستمر منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، وكيف تقرأ مجمل التطورات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة.وقد أُحيل مقترح قانون الإطار يوم الجمعة إلى لجنة العدل في البرلمان، وأصبح السؤال: «ماذا يتضمن هذا المقترح بالنسبة إلى فيغن يوكسكداغ وصلاح الدين دميرتاش والمعتقلين الآخرين في قضية كوباني؟» واحدا من أكثر الموضوعات التي تثير الفضول والاهتمام.

وعندما خرجت من اللقاء في السجن، قرأت أن نقاشا دار داخل لجنة العدل بشأن دميرتاش. ولهذا السبب، فإن الإجابات التي قدمتها فيغن يوكسكداغ عن الأسئلة التي طرحتها عليها حول ما إذا كانت تنتظر الإفراج عنها، وما رأيها في مقترح قانون الإطار، تكتسب أهمية خاصة.

كانت قد جاءت إلى لقائنا بعد مشاركتها في فعالية يحق فيها للسجناء الاجتماع والتحدث معا لمدة أقصاها خمس ساعات أسبوعيا، موزعة على يومين، وبمشاركة عشرة سجناء كحد أقصى. سألتها: «هل تحدثتم عن من سيستفيد من قانون الإطار، ومن يمكن أن يطلق سراحه؟».

فأجابت قائلة:

«الأشخاص الذين يعيشون تجربة السجن لفترة طويلة يتعلمون ألا يشغلوا أنفسهم كثيرا بهذه الأمور. ولا سيما إذا كنت سجينا سياسيا. صدقني، لم نتحدث عن ذلك، لكننا احتفلنا لأن تبليغ قرار الإفراج عن زميلتين لنا من السجينات وصل أثناء جلستنا. فقد أبلغت إدارة ومجلس المراقبة السجينتين سونا وغزيل، اللتين أنهتا تنفيذ عقوبتيهما، بموعد الإفراج عنهما. ضحكنا، ولعبنا، وأطلقنا الزغاريد».

وتذكرنا معا أن ممارسة إدارات ومجالس المراقبة، التي كانت تؤجل حتى الإفراج عن سجناء أمضوا ٣٠ عاما في السجن، تمثلت في الفترة الأخيرة أيضا في عدم الإفراج عن رئيس بلدية دياربكر الكبرى، عدنان سلجوق مزراقلي. ولم تنس فيغن يوكسكداغ كذلك رئيس بلدية وان الكبرى، بكير قايا.

وقالت يوكسكداغ:«ربما يمكنني الإجابة عن سؤالكم حول ما إذا كانت لدي توقعات بالإفراج عني على النحو التالي: نحن موجودون في السجن أصلا بصورة جائرة وغير قانونية، وقد حوكمنا وتلقينا أحكاما بسبب أنشطتنا السياسية. وهناك قرارات صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضيتي وقضية السيد صلاح الدين دميرتاش. لا حاجة إلى قانون إطار من أجل حريتنا نحن. لكن لهذا القانون الإطار معنى أكبر وتاريخيا أوسع بكثير من مجرد الإفراج عني، أو عن السيد صلاح الدين، أو عن السجناء السياسيين المحتجزين في السجن بصورة جائرة».

«المرحلة التي وصلنا إليها لم تظهر من تلقاء نفسها»

وقالت يوكسكداغ إنها ترى أن الانتقادات الموجهة إلى نطاق مقترح القانون محقة، لكنها شددت على ضرورة عدم إغفال النقطة الأهم، وأضافت:«اسمه قانون إطار، لكنه إطار ضيق. من الذي لا يريد أن يكون أكثر اتساعا وشمولا؟ وصلني النص بالأمس، وعندما قرأته قلت: «أجد نفسي مرة أخرى أمام نص كتب بدافع الهواجس الأمنية». إنه نص يبحث عن طريق إلى السلام من داخل مفاهيم الجريمة والعقوبة».

وأضافت:«لكن هناك أمرا لا ينبغي نسيانه أبدا. لقد أصبحت القضية الكردية في تركيا، للمرة الأولى،

موضوعا مباشرا لتنظيم قانوني، وهذه عتبة تاريخية. بعد مرور ١٠٠ عام على التخلي عن وثائق دستور عام ١٩٢١ وعن الفهم الذي لم ينكر وجود الكرد في تلك المرحلة، نتحدث اليوم عن تنظيم قانوني سيفتح الطريق أمام إدخال الكرد في إطار القانون. وهناك وراء ذلك نضال كبير جدا، وشاق للغاية، دُفعت خلاله أثمان باهظة. إن المرحلة التي وصلنا إليها اليوم لم تظهر من تلقاء نفسها».

وبما أن فيغن يوكسكداغ تنحدر هي الأخرى من تقليد اشتراكي، وكانت قبل توليها الرئاسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي رئيسة عامة لحزب الاشتراكيين المضطهدين (ESP)، فقد سألتها أيضا عن الانتقادات التي توجهها الأوساط اليسارية والاشتراكية إلى هذا المسار.

«عليكم، بقدر ما تنتقدون، أن تنخرطوا في هذا المسار وتبذلوا جهدا»

وقالت يوكسكداغ إن لهذه الأوساط الحق في الانتقاد، لكن لا ينبغي أن تكتفي بذلك، وأضافت:

«من حق الحركات اليسارية والاشتراكية، بطبيعة الحال، أن تنتقد. لكن إذا كانت لديكم مطالبة وادعاء اشتراكي، فعليكم، بقدر ما تنتقدون، أن تنخرطوا في هذا المسار، وأن تتحملوا المسؤولية، وأن تبذلوا الجهد. التحولات الكبرى لا تصبح ممكنة من خلال الانتقاد فقط، بل من خلال المشاركة في النضال.

وفي مقترح قانون الإطار، وكذلك في مسار السلام، فإن كل أوجه النقص التي شهدناها منذ البداية هي نواقص في السياسة الديمقراطية، وهي نواقصنا جميعا، ونواقص النضال».

وأضافت:«لا ينبغي لأحد، بعد نضال شاق وقيم إلى هذا الحد، أن يدخل في حالة من الراحة المفرطة التي تصل إلى حد الترف. فكما يجب القول إن هناك نواقص في المسار، يجب أيضا تحمل المسؤولية التي تتيح دفعه إلى الأمام».

وشددت يوكسكداغ على أنه لا ينبغي النظر إلى قانون الإطار باعتباره الهدف النهائي، وقالت:«نعم، هذا يمثل بداية. لكن يجب بسرعة أن نخرجه من كونه مجرد بداية، وأن نستكمله بتنظيمات ديمقراطية وقانونية أكثر شمولا».

«علينا ألا نبحث عن سبل إضعاف جبهة الديمقراطية، بل عن كيفية تعزيزها»

سألت فيغن يوكسكداغ أيضا عن تقييمها لموقف حزب المعارضة الرئيسي من هذا المسار. وهي ترى أن أوزغور أوزيل، الذي أصبح الآن زعيم حزب «يني» الجديد، يبذل جهدا رغم الإرث السياسي الذي يحمله على مدى ١٠٠ عام بحكم كون حزبه حزب تأسيس الجمهورية، وترى أن هذا الجهد مهم. وقالت يوكسكداغ :إن السلطة تدرك أيضا هذا الجهد، وتحاول دفعه نحو طرق جانبية ومسارات فرعية، بل وتحاول حتى دفعه إلى حافة الهاوية، مشيرة إلى أن من المهم ألا يفقد أوزغور أوزيل وحزب

المعارضة الرئيسي تركيزهما على الحل الديمقراطي للقضية الكردية وعلى السلام.

وأضافت: «السياسة الديمقراطية والحركات اليسارية والاشتراكية يجب، رغم كل شيء، أن تدافع عن الحل لا عن استمرار الانسداد. علينا ألا نبحث عن سبل إضعاف جبهة الديمقراطية، بل عن سبل تعزيزها في كل خطوة وعند كل عتبة».

«لا يمكن أن يكون السلام من دون النساء»

سألتها أيضا عن رؤيتها للحركة النسائية في هذه المرحلة، وعن طبيعة السلام الذي يمكن أن يتحقق إذا لم تكن النساء جزءا من هذا المسار.فأجابت:

«خلال السنوات العشر الأخيرة، كانت الحركة النسائية المنظمة، شأنها شأن المعارضة الديمقراطية، في موقف دفاعي؛ وهي تقاوم من أجل ألا تخسر المزيد. لا يمكن أن يكون السلام من دون النساء.

لكن الحركة النسائية، شأنها شأن السياسة الديمقراطية والاشتراكية، يجب أن تجد الطرق التي تدعو من خلالها إلى الانخراط تلك الكتلة الكبيرة التي نراها، مثلا، عندما ننظم مسيرة أو تجمعا، تراقب من جانب الصفوف مباشرة، لكنها لا تدخل إلى الداخل. بل لا ينبغي أن تكتفي بدعوتها، وإنما عليها أن تجد السبل التي تمكنها من أخذ هؤلاء الناس من أيديهم وإدخالهم إلى الداخل.

لقد أصبح تعبير «تجذير السلام في المجتمع» يتردد على ألسنتنا باستمرار، لكن الطريق إلى ذلك يمر عبر النجاح في الالتقاء محليا بالنساء والعمال والمضطهدين».

«السجن هو سلب لوقت الإنسان، وهو نوع من سرقة الوقت»

وقبل أن نفترق، علمت أنها بدأت، رغم أنها لم تكن تستطيع حتى رسم رجل عصا، في الرسم بالأكريليك والألوان الزيتية، وأنها أنجزت عددا كبيرا من اللوحات. كما أنها تعمل في فن النحت البارز «ريليف».

وبدأت أيضا العزف على آلة الباغلاما، وجربت العزف على الكمان، لكنها لم تواصل ذلك. وقد تعلمت كل هذه الأشياء في ورش العمل التي كان السجناء يشاركون فيها باعتبارها فرصة للالتقاء معا بصورة أكبر.

قلت لها: «أفهم من ذلك أنكم ستخرجون من هنا بأشياء جديدة، وأنكم ستخرجون أكثر غنى وتعددا».

فأجابت:«بل سنخرج ونحن أكثر غنى، وأكثر نقصا في الوقت نفسه».

وأضافت:«السجن هو سلب لوقت الإنسان، وهو نوع من سرقة الوقت. الحياة تعني الوقت. والإنسان يريد أن يعوض الوقت الذي سُرق منه».

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

طهران وواشنطن من حافة الحرب إلى حافة المفاوضات

***المرصد-خاص/ فريق الرصد والمتابعة**

تتأرجح التوترات بين إيران والولايات المتحدة باستمرار بين حافتي التصعيد العسكري والانفراج الدبلوماسي، في مشهد يفرض على الطرفين إدارة الأزمة ببراغماتية لتجنب الانزلاق نحو مواجهة شاملة لا تخدم حسابات أي منهما.

هذا النمط من سياسة حافة الهاوية تجلّى بوضوح ، حين كانت المؤشرات كافة توحي بقرب اندلاع مواجهة عسكرية واسعة، قبل أن يبدّد إعلان الرئيس الامريكي دونالد ترامب إلغاء الهجوم هذا التوقع، ليفتح الباب بتصريحاته أمام تساؤلات حول وجود قنوات خلفية واتصالات دبلوماسية مكثفة بدأت ملامحها تتكشف في الساعات التالية، ما يشير إلى تحوّل في

إيقاع الأحداث من لغة السلاح إلى لغة التفاهمات.

في هذا السياق جاءت تصريحات ترامب، في وقت مبكر يوم الاثنين، لتؤكد أن التطورات تتجه نحو انفراجة دبلوماسية، قائلاً إن اتفاقاً جرى التوصل إليه بشأن مضيق هرمز، متوقعاً التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومشيراً إلى أن واشنطن تتباحث مع طهران حول شكل المفاوضات المقرر أن تبدأ مساء اليوم.

وكان لمنشور بزشكيان عبر منصة «إكس» دلالاته الخاصة إذ أكد فيه أنّ «مذكرة تفاهم إسلام أباد» مع واشنطن ستشكل مركز ثقل العلاقات الخارجية الإيرانية في المستقبل. وبالنظر إلى تعليق العمل بهذا التفاهم وتوقف الجانبين عن تنفيذ التزاماتهما، يطرح تساؤل حول كيفية تحول هذا النص المعلّق إلى محور للعلاقات الخارجية الإيرانية. ويشير تحليل الموقف إلى أنّ التحركات الدبلوماسية الراهنة تصب في مسار عودة الطرفين إلى بنود المذكرة؛ إذ لا يمكن اعتبارها مرجعية للعلاقات إلا في حال إحيائها.

وفي هذا السياق، شدد بزشكيان في منشوره على أنه «يجب أن نسعى لإلزام العدو بما وقّع عليه»، في إشارة واضحة إلى أن المفاوضات الحالية تتمحور حول العودة إلى تلك المذكرة. وتشير ثمة معلومات أيضاً إلى أن المفاوضات تهدف أساساً إلى إحياء هذا التفاهم، وهو مسار يتطلب خطوات تمهيدية يجري العمل عليها حالياً، في مقدمتها فتح مضيق هرمز ورفع الحصار عن إيران. ويبقى الرهان معلقاً بين قدرة هذا الحراك الدبلوماسي المكثف في المنطقة على توفير مخرج مؤقت لخفض حدة التوتر، أو العودة مجدداً إلى نقطة التصعيد.

ترامب: الحرب ستنتهي و«هرمز» سيفتح قريباً

وقال الرئيس الامريكي دونالد ترمب إن مضيق هرمز، المغلق إلى حد كبير منذ اندلاع الحرب، قد يُعاد فتحه «قريباً»، مؤكداً أن المحادثات الجارية بشأن هذه القضية «تسير بشكل جيد للغاية»، وأنه يشارك شخصياً في المفاوضات.

وأضاف ترمب أن الحرب أيضاً ستتوقف «قريباً، جداً»؛ لأن إيران لن تستطيع الصمود طويلاً، وبعدها ستعود أسعار النفط في الولايات المتحدة للانخفاض بشكل أكبر.

وجاءت تصريحات الرئيس الامريكي بعد يوم من إعلان إيران توصلها إلى تفاهم مع سلطنة عُمان بشأن مسار جديد لعبور السفن في المضيق، إلا أن مصادر إيرانية أوضحت أن تنفيذ أي اتفاق سيظل مرتبطاً بالموقف الامريكي، في ظل استمرار الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية.

الرئيس الإيراني: ربما يغتالونني يومًا ما..

من جهته شدد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، على استعداده واستعداد حكومته لتحمل التكاليف خلال الحرب، وقال إنه يتمنى «الشهادة»، ولا يعتبر «احتمال مقتله» عائقًا أمام مواصلة أنشطته، على حد قوله.

وأضاف بزشكيان: «الاستشهاد هو أعذب ما أتمناه الآن. لا أخاف من القتال والبقاء؛ بل لا أخاف على الإطلاق، وإنما نعرّض أنفسنا للخطر في كثير من الأحيان من خلال هذا العمل».

وفي معرض حديثه عن مواصلة الأنشطة وعقد الاجتماعات، قال: «لا يمكنني، مثلاً الانسحاب من العمل، وألا أعقد اجتماعات، وألا أتابع الأمور. قد يغتالونني يومًا ما؛ حسنًا، فليغتالوني».

وقال الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، خلال مؤتمر صحافي، إن مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن الحرب ليست من ضمن المهام التنفيذية للحكومة، وإن مهمة الحكومة في مثل هذه الظروف هي توفير التجهيزات.

وأكد بزشكيان أن «مسؤولية الحرب ليست من مهام الحكومة؛ لا ينص القانون على أن تكون من مهام الحكومة، ولا هي

كذلك في الواقع. الحكومة هي الجهة التي يتعين عليها توفير التجهيزات».

وأشار، في معرض حديثه عن ضرورة التخطيط العملياتي في ظروف الحرب، إلى أنه «لا أحد يضع خطة، مثلاً، لتسلق جبل دون أن يعرف عدد الأيام التي يستغرقها الوصول إلى القمة، وما الذي يجب أن يتوافر معه خلال الطريق، وكيف ينبغي توفير الدعم له».

وأضاف بزشكيان: «عندما تقرر القيام بشيء ما، يجب أن تعرف كيف تريد تنفيذ ذلك الشيء».

فانس: مفاوضات إيران معقدة ونظامها منقسم

من ناحيته قال نائب الرئيس الامريكي جي دي فانس إن المفاوضات مع إيران ستكون «معقدة وشائكة» وستستغرق وقتاً، عادّاً أن التقدم فيها لا يسير في خط مستقيم، في وقت تواصل إدارة الرئيس دونالد ترمب الدفع نحو اتفاق يُعيد فتح مضيق هرمز، ويمنع طهران من امتلاك سلاح نووي.

وصرح فانس في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، الأربعاء، بأن المسار قد يتطلب «خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف، ثم ثلاث خطوات إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»، مضيفاً أنه يتفهم إحباط الامريكيين من بطء المحادثات وتبدّل مسارها.

وعزا فانس هذا التذبذب إلى الانقسامات داخل القيادة الإيرانية، قائلاً إن بعض المسؤولين يريدون إنهاء الحرب، في حين يتمسك «متطرفون مجانين» باستمرارها. وأضاف أن مهمة الإدارة الامريكية هي التعامل مع هذا الانقسام والوصول إلى «أفضل نتيجة للشعب الامريكي ولرئيس الولايات المتحدة».

ووصف الإيرانيين بأنهم «أناس يصعب التعامل معهم للغاية»، وقال إن لديهم «نظاماً منقسماً». وأضاف أن النتيجة النهائية ستأتي بعد مسار فوضوي يستغرق وقتاً.

وقال فانس إن المفاوضات ما زالت «في منتصف اللعبة»، وإن بعض المراقبين يحاولون الحكم مسبقاً على مآلاتها. ودافع عن دوره في الاتصالات، رافضاً انتقادات صقور السياسة الخارجية، وقال: «إذا أرادوا أن يجعلوني أتحمل مسؤولية محاولة إنهاء هذه الحرب بنجاح، فأنا سعيد بأن يفعلوا ذلك».

وتأتي تصريحات فانس بينما لا تزال طهران تؤكد أنها لم تحسم بعد قرارها بشأن الانتقال إلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع واشنطن في يونيو (حزيران)، إذ قال نائب وزير الخارجية كاظم غريب آبادي إن القرار لم يُتخذ بعد.

روبيو: أولوياتنا لم تتغير

وبينما واصل ترمب الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق، أكدت الإدارة الامريكية أن أولوياتها لم تتغير، وفي مقدمتها ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

وكتب وزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو، بعد اجتماع مع نظيره البريطاني إد ميليباند، أن واشنطن ولندن جددتا التزامهما بـ«المرور المفتوح» في مضيق هرمز، وضمان ألا تمتلك إيران سلاحاً نووياً.

وكان روبيو قد قال في وقت سابق إن المحادثات بين إيران وسلطنة عُمان بشأن الملاحة أحرزت تقدماً، لكنه أوضح أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي. وأضاف أن الولايات المتحدة تشارك في اتصالات تهدف إلى تمكين عدد أكبر من السفن من عبور المنطقة بأمان على المدى القصير.

وفي المقابل، قالت مصادر إقليمية وإيرانية لـ«رويترز» إن المقترح المطروح يمنح طهران سلطة على السفن الداخلة إلى الخليج، في حين يبقي دورها في السفن المغادرة موضع تفاوض، مع استمرار الخلاف بشأن الرسوم وآليات التفتيش

وتعريف «السيطرة» على الملاحة.

ووفق مصدر إيراني كبير، تُطالب طهران بفرض رسوم تتراوح بين ٥ و٧ في المائة من قيمة الشحنات، في حين تقترح سلطنة عُمان رسوماً تقارب ٣ في المائة، في حين ترفض واشنطن فرض أي رسوم على السفن العابرة.

وقال غريب آبادي إن الترتيب الجاري بحثه يقضي بمرور السفن التجارية عبر المياه الإقليمية الإيرانية في رحلتي الدخول والخروج، وإن المحادثات مع مسقط توصلت إلى «تفاهمات جوهرية» اقترب استكمالها.

ومع ذلك، قالت مصادر إقليمية إن اتفاقاً نهائياً لا يزال بعيداً، وإن قضايا أساسية تتعلق بالرسوم والصلاحيات وآليات الإشراف لم تُحسم بعد، رغم تأكيدات ترمب المتكررة بقرب إعادة فتح المضيق.

واشنطن والخطة «ج» في المواجهة مع إيران

وأثار تزايد التصعيد بين واشنطن وطهران تساؤلات عما إذا كانت سياسة الرد على إيران «بالمفرّق» قابلة للاستمرار. ويشي التلميح في الأيام الأخيرة إلى بدائل بأن الإدارة الامريكية عاكفة على البحث عن الخطة (ج)، بعدما فشل الخيار العسكري (الخطة أ) في تحقيق أغراضه، ولم تتمكن «مذكرة التفاهم» (الخطة ب) من الإقلاع، قبل أن يعلن الرئيس ترامب نهايتها، ومعها أيضاً وقف إطلاق النار.

الخيارات المطروحة، سواء المستندة منها إلى معلومات أو المبنية على تقديرات المراقبين، ليست جديدة، وقد تجاهلتها الإدارة في الفترة التي سبقت التوقيع على «مذكرة التفاهم». ومن بينها «السيطرة العسكرية على هرمز»، أو وضع اليد على جزيرة «خارج»، التي تشكل الميناء النفطي الرئيسي لإيران، إضافة إلى استهداف قطاعات اقتصادية حيوية. واستعاضت الإدارة عن السيطرة على المضيق بفرض حصار بحري على إيران، لكن هذا البديل لم يكن كافياً ليؤدي إلى «تحرير» هرمز.

ثم جاء تسخين الوضع من جديد ليطرح خيار إعادة الاستيلاء عليه، وسط دفع في هذا الاتجاه أكثر من السابق. «نحن لدينا القدرات العسكرية اللازمة للسيطرة عليه»، يقول القائد السابق للقيادة المركزية الامريكية، الجنرال فرانك ماكينزي. كما عادت سيرة «خارج» إلى التداول، ولو بصورة أقل إلحاحاً.

لكن البيت الأبيض لم يغادر بعد خيار الرد «بقوة» على أي عرقلة للملاحة في المضيق، مع أنه يعرف أن هذا ليس العلاج الكافي ولا المضمون. فطهران تعمل على «مأسسة سيطرتها على المضيق»، واستطراداً تحويله إلى أداة «للهيمنة على منطقة الخليج»، كما إلى وسيلة تضمن لها دور «اللاعب» في الاقتصاد الدولي، بحسب قراءات امريكية. وتراوح التعبير عن تحكّمها به بين منع العبور فيه وفتحه مؤقتاً، مع استهداف انتقائي لبعض الناقلات.

واستدعى هذا التوجه الإيراني الرد العسكري الامريكي، الذي رفعت واشنطن عياره بعد ما تردد عن «مؤامرة» إيرانية، استناداً إلى «معلومات إسرائيلية»، كانت تستهدف الرئيس ترامب بعد انتهاء قمة حلف «الناتو» في أنقرة الأسبوع الماضي، ما استوجب تبديل طائرة الرئيس في رحلة عودته من القمة. وبالمناسبة، طُرحت أكثر من علامة استفهام حول مصدر الرواية، لكن الإدارة تعاملت معها بجدّية، انعكست في إعلان الرئيس ترامب «نهاية» وقف إطلاق النار، وكذلك مذكرة التفاهم. ويبدو أن القصة ضاعفت من تشدده ومن الميل إلى تغيير قواعد اللعبة.

لكن الإدارة الامريكية ما زالت مرتبكة في حسم توجهاتها. ألغى الرئيس وقف إطلاق النار و«التفاهم»، لكنه أبقى على المفاوضات. وترك الباب مفتوحاً، وإن موارباً، يعكس عدم امتلاك البديل المناسب، إن لم يكن المرغوب. فالعودة إلى الحرب غير واردة في ضوء خسائرها السياسية وتعذر تحقيق أهدافها، وكذلك في ضوء المآخذ التي ما زالت تتوالى، حتى من بعض الجمهوريين، على دخول الولايات المتحدة في هذه «الحرب المغلوطة حساباتها» منذ البداية. وما زالت الانتقادات تتجه نحو التحذير من مواصلة الغوص في رمالها.

بزشكيان: لن نخضع للإكراه.. وإيران اختارت الصمود والإصلاح

*المرصد-خاص

في حوار شامل مع الشعب الإيراني، قدم الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عرضا لأبرز التحديات التي واجهت حكومته خلال العامين الماضيين، متحدثا عن الحرب والعقوبات والضغوط الخارجية، ومسار المفاوضات مع الولايات المتحدة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع الطاقة والنقل والتعليم. وأكد أن بلاده لا تسعى إلى الحرب، لكنها لن تقبل فرض الاستسلام عليها، مشددا في الوقت نفسه على أن الوحدة الداخلية والتعاون مع دول الجوار يمثلان ركيزتين أساسيتين لمواجهة الضغوط.

بعد عامين على توليه رئاسة الجمهورية، وضع مسعود بزشكيان أداء حكومته في إطار مرحلة وصفها بالأصعب في تاريخ إيران بعد الثورة، في ظل العقوبات الاقتصادية، والضغوط المالية، وأزمات الطاقة والمياه، والحرب والتوترات الإقليمية.

وقال بزشكيان إن حكومته واجهت منذ يومها الأول سلسلة من الأزمات المتلاحقة، مؤكدا أن تجاوزها لم يكن نتيجة جهود الحكومة وحدها، بل ثمرة تعاون مؤسسات الدولة والمحافظين والمسؤولين والموظفين والقوات المسلحة والشعب الإيراني.

وفي عرضه للتحديات، أشار إلى أزمة المياه والجفاف الذي وصفه بأنه غير مسبوق خلال نصف قرن، فضلا عن مخاوف انقطاع الكهرباء والغاز، ثم العقوبات والحرب التي فرضت على البلاد، مؤكدا أن الهدف من الضغوط الخارجية كان، بحسب تقديره، إحداث انهيار داخلي وإثارة السخط الشعبي.

ويرى بزشكيان أن الرهان على تفكك المجتمع الإيراني لم يتحقق، معتبرا أن تماسك مختلف شرائح الشعب كان عاملا حاسما في الحفاظ على استقرار البلاد.

الوحدة الداخلية في مواجهة الضغوط

ركز الرئيس الإيراني بصورة واضحة على مفهوم الوحدة الداخلية، مؤكدا أن الشعب، من وجهة نظره، يضم جميع من يعيشون على الأراضي الإيرانية بغض النظر عن العقيدة والقومية والجنس والتوجهات السياسية، وأن الدولة ملزمة بالتعامل

مع المواطنين على أساس العدالة والمساواة.

وقال إن خطط الخصوم الخارجية ركزت خلال الفترة الماضية على تفكيك الجبهة الداخلية وبث الانقسام بين الإيرانيين، معتبرا أن صمود البلاد يعود إلى مختلف شرائح الشعب، وليس فقط إلى من خرجوا إلى الشوارع دعما للدولة.

وفي هذا السياق، شدد على أن إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في إدارة الشأن العام يزيد قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، بينما يؤدي استبعاد الآخرين والانغلاق إلى إضعاف المجتمع والدولة.

ويستند هذا التصور أيضا إلى تجربة حكومته في تفويض جزء من الصلاحيات إلى المحافظين والمسؤولين المحليين، والتي قال إنها ساعدت على إدارة تداعيات الحرب والأزمات من دون أن تتوقف مؤسسات الدولة.

وأشار إلى أن ملايين الإيرانيين توجهوا خلال فترة الحرب إلى مناطق مثل مازندران، ومع ذلك لم تشهد تلك المناطق نقصا حادا في الخبز أو الوقود أو السلع الأساسية، عازيا ذلك إلى التنسيق المباشر بين المسؤولين المحليين وتفويض الصلاحيات.

الاقتصاد والإصلاح في ظل الحصار

لا ينكر بزشكيان صعوبة الوضع الاقتصادي، بل يقر بأن العقوبات والحصار يؤثران مباشرة في قدرة إيران على بيع النفط والحصول على العملة الأجنبية.

لكنه يرى أن الحل لا يكمن في انتظار انتهاء الضغوط، وإنما في بناء مسارات بديلة، خصوصا مع دول الجوار، وتوسيع التجارة والتبادل التجاري، واستخدام آليات مثل المقايضة عندما تعوق العقوبات عمليات تحويل الأموال.

ويؤكد أن علاقات إيران مع دول الجوار أصبحت، بحسب تقييمه، أفضل بكثير من السابق، وأن التعاون الإقليمي ساعد طهران على مواجهة جزء من آثار الحصار. كما أشار إلى أن دول المنطقة، وفقا لروايته، حالت دون استخدام أراضيها لإحداث اضطرابات داخل إيران خلال الحرب.

وفي الجانب الاقتصادي الداخلي، تحدث الرئيس عن برنامج لإصلاح الطاقة والنظام المصرفي وسياسات الدعم والخصخصة وإدارة المؤسسات الحكومية والبنية التحتية للنقل، معتبرا أن الإصلاح لم يعد خيارا، بل ضرورة لمستقبل البلاد.

كما شدد على أهمية إصلاح النظام المصرفي باعتباره إحدى الوسائل الأساسية للسيطرة على التضخم، متحدثا عن إعادة توزيع أكثر عدالة للدعم، بحيث تحصل الفئات ذات الدخل المنخفض على حصة أكبر من الموارد الحكومية.

الطاقة والنقل.. البحث عن شرايين بديلة

احتلت مشاريع الطاقة والنقل مساحة مهمة في حديث بزشكيان، الذي ربط بين تطوير البنية التحتية وقدرة إيران على تجاوز الحصار والأزمات.

ووصف الممرات التجارية وشبكات النقل بأنها «شرايين المجتمع»، مؤكدا أن تطوير السكك الحديدية يمكن أن يوفر قدرة أكبر على نقل البضائع، ويقلل استهلاك الوقود ويخفف الضغط على الطرق.

وأشار إلى مشاريع للسكك الحديدية، من بينها خط تشابهار ـ زاهدان، وخط رشت ـ آستارا، إضافة إلى مشروع الربط بين طهران وتبريز وتركيا، فضلا عن خطط لتوسيع شبكة القطارات التي تربط طهران بالمدن المحيطة بها.

وفي مجال الطاقة، أكد أن الحكومة تعمل على التوسع في الطاقة الشمسية، مشيرا إلى تركيب ألواح شمسية أسهمت في توفير قدرة تقترب من ٧ آلاف ميغاواط، مع استمرار العمل على زيادة هذه القدرة.

ويضع بزشكيان معالجة أزمة الطاقة ضمن أولويات حكومته، خصوصا مع استمرار العقوبات والحرب والقيود على الموارد، مؤكدا أن الاعتماد على الطاقة النظيفة يمكن أن يقلل استهلاك الوقود ويحسن وضع الطاقة على المدى الطويل.

التعليم بوصفه استثمارا في المستقبل

لم يقتصر حديث الرئيس الإيراني على الاقتصاد والسياسة الخارجية، إذ منح التعليم مكانة أساسية في رؤيته للمستقبل.

وقال إن كثيرا من المشكلات الاجتماعية تعود، في تقديره، إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال، مؤكدا أن المدرسة ينبغي ألا تكتفي بتلقين المعلومات، بل يجب أن تعلم الطالب كيفية التفكير وحل المشكلات.

ووصف التعليم بأنه «أهم ركيزة لبناء المستقبل» وأثمن رأس مال تمتلكه البلاد، معتبرا أن تعليم الصدق والأمانة واحترام الآخرين والسلوكيات الاجتماعية السليمة يمكن أن يسهم في معالجة عدد كبير من المشكلات التي يواجهها المجتمع.

لا حرب من أجل الحرب.. ولا استسلام تحت الضغط

في السياسة الخارجية، رسم بزشكيان معادلة واضحة: إيران لا تريد الحرب، لكنها لن تقبل الإكراه أو الاستسلام.

وقال إن بلاده لم تبدأ الحرب، وإنها كانت منخرطة في الحوار عندما اندلع القتال، مؤكدا أن الشعب الإيراني، بما في ذلك من لديهم اعتراضات على الحكومة، وقف في النهاية إلى جانب البلاد خلال الأزمة.

وانتقد استخدام الولايات المتحدة أراضي دول في المنطقة لشن هجمات على إيران، معتبرا أن بلاده لا تريد استهداف دول الجوار، لكنها ستدافع عن نفسها في مواجهة المواقع التي تنطلق منها الهجمات.

وأكد في الوقت نفسه أن إيران لا تسعى إلى احتلال أراضي دول أخرى أو توسيع حدودها، وأن سياستها تقوم على العيش إلى جانب دول المنطقة، مع رفض الخضوع للضغوط الخارجية.

المفاوضات مع واشنطن.. الدفاع عن مذكرة التفاهم

دافع بزشكيان بقوة عن المسار التفاوضي مع الولايات المتحدة، رافضا الانتقادات الداخلية التي تعتبر الاتفاق أو مذكرة التفاهم فشلا أو تنازلا إيرانيا.

وقال إن إيران حققت، بحسب تقييمه، مكاسب مهمة خلال المفاوضات، وإنه لا يرى بندا يمكن الاستناد إليه للقول إن بلاده تخلت عن حقوقها.

كما نفى وجود خلاف جوهري بين الحكومة والقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية بشأن المفاوضات، مؤكدا أن القرار اتخذ داخل المجلس الأعلى للأمن القومي، وأن المؤسسات العسكرية والأمنية أيدته.

وفي حديثه عن تفاصيل توقيع مذكرة التفاهم، أوضح أن الترتيبات السياسية تطورت وصولا إلى توقيعها على مستوى رئيسي الدولتين، لكنه أشار إلى أن بعض تفاصيل المفاوضات لا تزال سرية، وأن ما كشف عنه يمثل الجزء القابل للنشر منها.

وفي المحصلة، يقدم بزشكيان رؤيته لمرحلة ما بعد الحرب باعتبارها مرحلة اختبار لقدرة الدولة الإيرانية على الجمع بين الصمود الخارجي والإصلاح الداخلي. فالحكومة، وفقا لتصوره، مطالبة بمواجهة العقوبات والضغوط العسكرية، وفي الوقت نفسه بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والطاقة والمصارف والتعليم والبنية التحتية.

وبينما يرفض بزشكيان منطق الحرب الدائمة، فإنه يربط أي تفاوض بامتلاك عناصر القوة، مؤكدا أن إيران لن تقبل اتفاقا يؤدي إلى تجريدها من قدراتها الدفاعية أو فرض إرادة خارجية عليها.

وفي المقابل، يضع الرئيس الإيراني تحسين العلاقات مع دول الجوار، وتعزيز الوحدة الداخلية، وتوسيع مشاركة المجتمع، والإصلاح الاقتصادي، في قلب استراتيجية حكومته لمواجهة المرحلة المقبلة، معتبرا أن قدرة إيران على تجاوز الضغوط لا تعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل على تماسك المجتمع وكفاءة مؤسسات الدولة وقدرتها على إصلاح اقتصادها.

نعوم ريدان, فرزين نديمي:

التوصل إلى ترتيبات إدارية عملية في مضيق هرمز

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى**

منذ اندلاع الحرب مع إيران، أصبح مضيق هرمز أهم ورقة استراتيجية بيد طهران. فمن خلال إثارة حالة من عدم اليقين بشأن وجود ألغام في الممر المركزي التقليدي للمضيق، ومهاجمة أو تهديد السفن التي تستخدم الممر المحمي من قبل الولايات المتحدة عبر المياه العمانية، وإجبار حركة الملاحة التجارية على المرور عبر مياهها الإقليمية، نجحت السلطات الإيرانية فعلياً في فرض نظام ملاحي جديد. فقد أصبح نظام فصل حركة المرور (TSS) المعترف به دولياً، الذي اعتُمد في عام ١٩٦٨ تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية، غير قابل للملاحة فعلياً بالنسبة للعديد من المشغلين، بينما عمدت إيران إلى ترهيب البحارة لإجبارهم على الامتثال لتعليمات «الحرس الثوري الإسلامي» (IRGC)، وأظهرت استعدادها لضرب السفن التي لا ترضخ لشروطها (كما وثق ذلك متتبع الهجمات البحرية التابع لمعهد واشنطن).

وتسعى طهران الآن إلى تحويل هذا الواقع الذي فرضته الحرب إلى مكسب دائم. فبدلاً من الاكتفاء بالمشاركة في الترتيبات التي يبادر إليها الآخرون، تريد إيران أن تضطلع بدور مهيمن، أو على الأقل بدور قيادي، في أي إدارة مستقبلية للمضيق. ويتجلى هذا الطموح في رفضها مؤخراً للمقترح العماني بشأن الإدارة الإقليمية، الذي حظي وفقاً للتقارير بدعم من دول خليجية أخرى. ويبدو

> يتحتم على أي نظام لما بعد الحرب أن يحافظ على نظام «المرور العابر»

أن هذا الاقتراح مستوحى بشكل عام من آلية التعاون المنشأة في مضيق ملقا، والتي تركز على سلامة الملاحة، وحماية البيئة، وتقديم مساهمات طوعية مقابل خدمات المساعدة في الملاحة، بما يتماشى مع المادة ٤٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS). في المقابل، تصر إيران على أن إدارة مضيق هرمز يجب أن تقتصر على الدولتين الساحليتين، إيران وسلطنة عُمان، مع احتفاظ طهران بالكلمة الفصل بشأن السفن المسموح لها بدخول الخليج الفارسي والخروج منه.

تؤكد بيانات الشحن البحرية الحديثة نوايا إيران، فبعد انهيار مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة واستئناف أعمال العنف في أوائل تموز/يوليو ، انخفضت حركة مرور الناقلات عبر الممر العماني انخفاضاً حاداً. وكان إجمالي عدد العبور قد ارتفع إلى ما يقارب ٤٥ سفينة في اليوم في المتوسط عقب مذكرة حزيران/يونيو ، لكنه انخفض بشكل حاد إلى حوالي ١٣ سفينة في اليوم بعد انهيارها. وبالمثل، تُظهر بيانات Lloyd's List Intelligence) (انخفاضاً كبيراً في إجمالي عمليات العبور التجارية بعد ٧ تموز/يوليو، عندما هاجمت إيران ثلاث ناقلات محملة (اثنتان تحملان النفط الخام، وواحدة تحمل الغاز الطبيعي المسال) أثناء استخدامها للمسار العماني. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن عدداً أكبر من السفن يستخدم الممرات الإيرانية جنوب جزيرة لاراك مقارنة بالممر العماني، كما استمر عدد عمليات العبور «المجهولة» (أي السفن التي لا تبث بيانات نظام التعرف الآلي) في الازدياد. وفي أوقات مختلفة، قامت إيران أيضاً بتوجيه السفن عبر مسار أكثر شمالاً بين جزيرتي لاراك وقشم.

ومن الجدير بالذكر بشكل خاص عبور ناقلة الغاز الطبيعي المسال Al Areesh (رقم التعريف IMO ٩٣٢٥٦٩٧) في ٢٩ تموز/يوليو، وهي سفينة مرتبطة بشركة «قطر للطاقة»، خرجت من المنطقة عبر ممر خاضع للسيطرة الإيرانية. وكان هذا أول عبور لناقلة غاز طبيعي مسال مرتبطة بقطر عبر مضيق هرمز منذ ٧ تموز/يوليو، عندما تعرضت السفينة «الركيات» (رقم التعريف IMO ٩٣٩٧٣٣٩) لهجوم قبالة سواحل ليماه في عُمان، أثناء محاولتها الإبحار عبر المسار العماني. وقد أشارت هذه التطورات إلى أن الدوحة وغيرها من كبار مصدري الطاقة معرضون عملياً لتكتيكات طهران القسرية، حتى في الوقت الذي يضغطون فيه من أجل ترتيبات أكثر صلابة من الناحية القانونية من حيث المبدأ.

وفي الوقت نفسه، تعرضت أربع سفن أخرى على الأقل للهجوم منذ ٣١ تموز/يوليو، ولا تزال مئات السفن الأخرى وآلاف البحارة عالقين في الخليج منذ تعليق خطة الإجلاء التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية في ٢٥ حزيران/يونيو. وتُظهر هذه الاتجاهات عزم إيران على توجيه حركة الملاحة عبر المسارات التي يمكنها التأثير فيها، مع إظهار الممر الجنوبي الذي توفره الولايات المتحدة على أنه غير آمن.

السياق التاريخي والقانوني

منذ عام ١٩٦٨، تخضع حركة الملاحة عبر مضيق هرمز لنظام فصل حركة المرور الذي اعتمدته المنظمة البحرية الدولية، ويتألف من مسارين للدخول والخروج، يبلغ عرض كل منهما ميلين بحريين، ويفصل بينهما ممر فصل بعرض ميلين. يقع هذا النظام بأكمله داخل المياه الإقليمية العمانية، ويعكس اتفاقية «الجرف» القاري

بين إيران وعمان لعام ١٩٦٨، التي حددت الخط الوسطي بحيث تقع القنوات المائية العميقة الصالحة للملاحة في معظمها على الجانب العماني. وأضاف تعديل عام ١٩٧٩ منطقة ملاحة ساحلية أقرب إلى الساحل العماني على طول شبه جزيرة مسندم.

بموجب اتفاقية الأمـم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، يُعتبر مضيق هرمز مضيقاً دولياً يُستخدم للعبور «المستمر والسريع» (المواد ٣٧-٤٤). وبالتالي، فإن النظام الذي يحكمه هو نظام «المرور العابر»، الذي يُعرف قانونياً بأنه غير قابل للتعليق، وغير تمييزي، وخالٍ من أي ترخيص من الدولة أو رسوم مقابل مجرد فعل العبور. ولا يجوز للدول الساحلية اعتماد مخططات الفصل ولوائح السلامة إلا بالتشاور مع المنظمة البحرية الدولية (IMO)، وفقط إذا كانت تلك التدابير لا تنتقص من حق المرور العابر (المواد ٤١-٤٢).

وبطبيعة الحال، فإن إيران ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وقد رفضت منذ فترة طويلة نظام المرور العابر لصالح تفسير موسع لـ«المرور البريء»،استناداً إلى قانونها البحري لعام ١٩٩٣. ووفقاً لهذا الرأي، يخضع المضيق للسيادة الكاملة للدولة الساحلية، بما في ذلك الحق النظري في تعليق المرور وفرض الحصول على إذن مسبق. في المقابل، تُعتبر عُمان طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وتلتزم بواجبات المرور العابر غير التمييزي، الذي تعتبره معظم دول العالم قانوناً بحرياً عرفياً. ولذلك، تتردد مسقط في قبول أي ترتيب من شأنه تغيير مسار الممرات، أو فرض رسوم إلزامية على المرور نفسه، أو منح دولة ما حق النقض.

أهداف إيران وخطوطها الحمراء

يتمثل الهدف الاستراتيجي لطهران في السيطرة على الدخول إلى الخليج، سواء من خلال إضفاء الطابع

> **طهران تسعى لتحويل فوضى الحرب إلى نفوذ دائم**

المؤسسي على «هيئة مضيق الخليج الفارسي» التي أنشأتها في أيار/مايو، أو عبر تنفيذ آلية لاحقة تتطلب من السفن الحصول على إذن إيراني للعبور، ودفع رسوم تُصور على أنها «رسوم خدمة»، وقبول بروتوكولات تحديد المسار والتفتيش التي تفرضها. وطوال فترة الحرب، أكد مسؤولون حكوميون وضباط في «الحرس الثوري الإيراني» مراراً وتكراراً أن العبور عبر مضيق هرمز لا يُسمح به إلا بإذن من طهران. وتخدم هذه الادعاءات أغراضاً عملياتية وتفاوضية على حد سواء: فهي تُظهر ما تبقى من قدرة إيران القسرية، وترفع التكلفة المتصورة لأي ترتيب يستبعد السيطرة الإيرانية. وعلى المدى القصير، توفر العمليات العسكرية ومخاطر زمن الحرب (مثل الألغام المشتبه بها والذخائر غير المنفجرة) لطهران مبرراً مؤقتاً لتغيير تدابير إدارة حركة المرور، لا سيما في ظل التأخيرات المستمرة في عمليات إزالة الألغام.

وكما أشير أعلاه، فإن الوضع النهائي الذي تفضله طهران هو إقامة إطار ثنائي بين إيران وعُمان يستبعد الرقابة الدولية، ويعامل الدولتين الساحليتين باعتبارهما صانعي القرار الوحيدين. ومنذ حزيران/يونيو، وصف وزير الخارجية عباس عراقجي المناقشات مع مسقط بأنها ممارسة لـ «حقهما الطبيعي «في تنسيق ترتيبات المرور الآمن والاحتفاظ بالسلطة النهائية لإيران وعُمان وحدهما. ومن خلال تصوير استراتيجيتها على أنها تعاون ثنائي براغماتي، تحاول طهران تبرير ما يمكن اعتباره استيلاء أحادي الجانب على السلطة. علاوة على ذلك،

هرمز يتحول إلى ساحة صراع.. وإيران تفرض قواعدها الجديدة

أشار مسؤول إيراني لم يُذكر اسمه، نقلت عنه مؤخراً وكالة أنباء فارس التابعة لـ»الحرس الثوري الإيراني»، إلى أنه، بغض النظر عن أي اتفاق مع عُمان، تعتزم طهران إبقاء المضيق مغلقاً حتى تقوم الولايات المتحدة برفع حصارها البحري، وإلغاء العقوبات المفروضة على النفط والبتروكيماويات، وإطلاق سراح أصول النظام المجمدة.

يبدو أن هذه الخطوط الحمراء صارمة. بعد رفض مفهوم «الاتحاد الإقليمي» الذي طرحته عُمان، قدمت إيران اقتراحاً مضاداً يقضي بأن يكون الممر الداخلي بأكمله وأجزاء من الممر الخارجي ضمن مياهها الإقليمية، الأمر الذي يمنحها عملياً السيطرة المادية على كلا مساري المرور الرئيسيين. ومع ذلك، ولأسباب ستُناقش أدناه، فإن منح إيران السيطرة على ممر بأكمله يجب أن يكون أمراً غير وارد بالنسبة للولايات المتحدة، حتى لو اقتصر ذلك على أجزاء من المسار فقط.

توصيات سياسية

-ينبغي أن تكون الأولوية الفورية لواشنطن وشركائها هي تفعيل خطة مركزة ومحددة زمنياً لمرافقة مئات السفن التجارية التي لا تزال عالقة في الخليج الفارسي. ولإعادة استئناف حركة المرور المحدودة في الاتجاهين على المدى القريب، وتخفيف الضغط على أسواق الطاقة، فإن المسار الأكثر عملية هو إنشاء آلية تنسيق منظمة بعناية مع إيران وعُمان، تعمل وفقاً للمبادئ الواردة أدناه وتدعمها قوات بحرية بقيادة الولايات المتحدة. ويمكن أن تستمر محادثات الحوكمة طويلة الأجل بالتوازي مع بدء تنفيذ هذه الأولويات الأولية. وطوال عملية الانتقال، ينبغي لإدارة ترامب حشد دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع للقيام بما يلي:

-رفض أي محاولة إيرانية لتحويل الإكراه الذي مارسته خلال الحرب إلى سيطرة مهيمنة على الممر المائي.

-مواصلة دعم الترتيبات التي تحافظ على استمرارية الممر العماني حتى التوصل إلى حل دائم وتنفيذه.

-إعطاء الأولوية لاستئناف حركة مرور الناقلات في كلا الاتجاهين عبر المضيق. فقد كان التخفيف المؤقت الذي وفرته عمليات الإفراج الطارئة عن مخزونات النفط، وزيـادة الإمـدادات من مختلف المناطق، وغيرها من التدابير التخفيفية مفيداً، لكنه لا يمكن أن يدعم أمن الطاقة العالمي إلى الأبد - لا سيما إذا أدت التوترات المتجددة في البحر الأحمر إلى مزيد من الاضطراب في الأسواق.

-ضمان أن تستند أي ترتيبات طويلة الأجل إلى ثلاثة مبادئ أساسية: الحفاظ على حرية الملاحة بما يتوافق مع نظام المرور العابر المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ؛ ورفض أي حق إيراني أحادي الجانب في منح التراخيص أو استخدام حق النقض (الفيتو) على الشحن التجاري؛ واتخاذ تدابير عملية للسلامة وإدارة حركة الملاحة تتوافق مع ولايات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمنظمة البحرية الدولية .

-الإصرار على عدم قبول أي آلية ثنائية بين إيران وعُمان ما لم :

(١) تُطور بالتشاور الوثيق مع الدول الساحلية الأخرى في الخليج.

(٢) تظل مفتوحة بشكل دائم للمساهمات المناسبة من الدول المستخدمة الرئيسية والمنظمة البحرية الدولية،

(٣) تؤكد صراحة نظام المرور العابر من دون أي أحكام

تسمح بالتعليق أو التمييز أو الإذن المسبق الإلزامي.

وينبغي للولايات المتحدة أن تنخرط بشكل بناء في أي إطار يفي بهذه الشروط، مع مواصلة أي عمليات عسكرية ضرورية لاستعادة حرية الملاحة وتعزيز النظام القانوني.

-الحفاظ على نظام فصل حركة المرور الذي كان سارياً قبل الحرب، والمفروض بموجب تفويض المنظمة البحرية الدولية ، باعتباره خط الأساس التشغيلي في المياه الإقليمية العمانية. ولا ينبغي النظر في أي تعديل للممر الداخلي باتجاه الشمال إلا كجزء من حزمة شاملة تقبل فيها إيران إشراف المنظمة البحرية الدولية على المخطط المعدل، وتعترف رسمياً بأن المرور العابر يعكس القانون الدولي العرفي. إن تغيير المسارات من دون هذه الالتزامات قد ينطوي على خطر تحويل الأنماط التشغيلية المؤقتة إلى نفوذ إيراني دائم.

-علاوة على ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن ترفض المطالب الإيرانية بنقل مسار الدخول بالكامل إلى داخل المياه الإقليمية الإيرانية. فمن شأن ذلك أن يضع السفن العابرة - بما في ذلك سفن البحرية الأمريكية - داخل منطقة محتملة للقبض عليها أو استهدافها من قبل «الحرس الثوري الإيراني»، ومحاطة بالسواحل الإيرانية من ثلاث جهات؛ ولذلك ينبغي استبعاد هذا الخيار لهذا السبب وحده. وسيكون الممر الداخلي الواقع في أقصى الجنوب - أي الذي يقع جزئياً في شريط ضيق من المياه الدولية الفاصلة بين المياه العمانية والإيرانية، وجزئياً في المياه الإقليمية الإيرانية - بديلاً أكثر قبولاً.

• يجب قصر أي رسوم على المدفوعات الطوعية مقابل خدمات فعلية مقدمة، مثل الإرشاد البحري، ومساعدة حركة المرور، والدعم الهيدروغرافي، وحماية البيئة، أو البحث والإنقاذ. ولا ينبغي فرض أي رسوم على مجرد ممارسة حق العبور. ومع ذلك، قد يكون فرض بعض الرسوم الطوعية مبرراً بالنظر إلى حقيقة أن مئات السفن

واشنطن أمام معركة استعادة حرية الملاحة

التي لا تزال عالقة في الخليج ستحتاج إلى ضمانات أمنية قبل مغادرة المنطقة، حتى إذا أدى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران إلى إنهاء الحرب. ومن المرجح أيضاً أن تحتاج هذه السفن إلى مرافقة و/أو توجيه لضمان الملاحة الآمنة.

وفي نهاية المطاف، توفر النماذج التي تجمع بين ممارسات السلامة التعاونية المستخدمة في مضيق ملقا وطابع العبور المفتوح لمضيق جبل طارق المرجع الأنسب لترتيبات دائمة ومتوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مضيق هرمز. ونظراً للتكتيكات القسرية التي تنتهجها إيران ونواياها المعلنة بوضوح، فإن الترتيبات التي تدعم حق المرور العابر، وترفض السيطرة الأحادية أو الرسوم الإلزامية، وتحافظ على نظام فصل حركة الملاحة الحالي التابع للمنظمة البحرية الدولية كأساس مرجعي، هي وحدها القادرة على استعادة الملاحة الموثوقة عبر المضيق - وهو شرط أساسي لحماية المصالح التجارية العالمية والقانون الدولي.

-نعوم ريدان هي زميلة أقدم في معهد واشنطن، وتكتب حول المواضيع المتعلقة بصناعات الطاقة والشحن في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان والعراق.

-الدكتور فرزين نديمي هو زميل أقدم في معهد واشنطن ومحلل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج العربي.

رئيس الأركان الامريكي:

التصعيد العسكري قد يأتي بنتائج عكسية

أوضح رئيس هيئة الأركان المشتركة الامريكية الجنرال دان كين، في محادثات خاصة مع كبار مستشاري ترمب الآخرين، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إيجاد مخرج من الحرب مع إيران، موضحا أن الخيارات العسكرية المطروحة لتصعيد النزاع قد تأتي بنتائج عكسية، كما أنه من غير المرجح أن تحقق القوة الجوية وحدها الأهداف المعلنة للرئيس الامريكي دونالد ترمب، وفق ما نقلته شبكة «سي إن إن» عن ٣ مصادر مطلعة على الأمر.

وقالت الشبكة إن أحد المصادر قال بصراحة، إن «كين يبحث عن مخرج، وهو ليس وحده من يرى أن الحرب قد وصلت إلى مفترق طرق. فقد ناقش مخاوفه بشأن الخيارات العسكرية لتصعيد النزاع، وأثار احتمال إيجاد مخرج من الحرب مع مسؤولين رئيسيين آخرين في الإدارة (الامريكية)، بمن في ذلك مدير وكالة المخابرات المركزية جون راتكليف، ووزير الخارجية ماركو روبيو، ونائب الرئيس جي دي فانس».

وعقد كين مؤخرا اجتماعات جانبية مع بعض هؤلاء المستشارين الرئيسيين المتشابهين في الرأي، في محاولة لتسهيل التنسيق بين الوكالات، وضمان توافق وجهات النظر قبل الاجتماعات مع الرئيس ترمب. ويهدف ذلك إلى توضيح القيود والمزالق التي تنطوي عليها الخيارات العسكرية المتاحة، بما في

ذلك تلك التي لا تشمل نشر قوات برية امريكية، حسبما أفادت المصادر شبكة «سي إن إن».

ترمب يرفض نشر قوات برية

وقال أحد المصادر للشبكة، إن ترمب باستمرار كان مناهضا لفكرة نشر قوات برية في إيران؛ مشيرا بدلا من ذلك إلى اعتقاده بأن القصف الجوي يمكن أن يجبرهم على الموافقة على صفقة بشروطه. ويرى كين وآخرون في واشنطن، من خلال محادثات خاصة، أن هذه النتيجة غير مرجّحة، وبدلا من ذلك سعوا إلى تطوير خيارات أخرى تتناسب مع المعايير التي حددها الرئيس نفسه.

وأشاد مسؤول في البيت الأبيض بمساهمات كين في فريق الأمن القومي لترمب، قائلا لـ«سي إن إن»: «الجنرال كين هو أصل لا يُقدّر بثمن لفريق الأمن القومي للرئيس ترمب»؛ لأنه «دائما ما يقدم معلومات دقيقة وغير متحيزة، ومجموعة من الخيارات للقائد الأعلى، الذي يتخذ القرارات في النهاية بناء على ما يراه أفضل للأمن القومي الامريكي».

> **كين يحذر: القصف وحده لن يحقق أهداف الحرب مع إيران**

«للقوة الجوية حدودها»

ووصلت الحرب إلى نقطة يعتقد فيها كثير من كبار مسؤولي الأمن القومي لترمب -بدعم من العقيدة العسكرية وتقييمات مجتمع الاستخبارات الامريكية والفطرة السليمة- بما قاله كين نفسه للمشرعين خلال جلسة استماع علنية في نهاية الشهر الماضي، من أن «للقوة الجوية حدودها».

ولهذه الأسباب، كان كين ومسؤولون آخرون في واشنطن حذرين من الخطة الأخيرة في أواخر يوليو (تموز) لشن ضربات جديدة وأكثر عدوانية، بسبب المخاوف من التداعيات المحتملة التي قد تنجم عن تصعيد النزاع، حتى مع ظهور ترمب مستعدا للموافقة مبدئيا على ما وصفه بعملية «ضخمة»، حسبما قال أحد المصادر لـ«سي إن إن».

وأوضح المصدر أن «المؤيدين الوحيدين للعملية كانوا عناصر من القيادة المركزية الامريكية (سنتكوم)»؛ مشيرا إلى أن إسرائيل أيضا دعمت بشدة مسار تصعيد النزاع المسلح.

وقال مسؤول آخر في الإدارة، إن ترمب قرر في النهاية التراجع بعد التحدث مع حلفاء في الشرق الأوسط، مضيفا أن ترمب لم يستبعد الضربات المخطط لها في تاريخ مستقبلي.

تناقص مخزونات الذخائر الرئيسية

وكان تناقص مخزونات الولايات المتحدة من الذخائر الرئيسية أيضا عاملا مؤثرا، حسبما ذكرت «سي إن إن». وهدد ترمب مرارا بقصف البنية التحتية للطاقة الإيرانية، وهي خطوة قالت مصادر إنها من غير المرجح أن تجبر إيران على الاستسلام.

وقالت مصادر عدة إن القيام بذلك من شأنه أيضا أن يزيد من تنفير السكان الإيرانيين، بدلا من تغذية اللوم تجاه النظام.

كما نظر ترمب في قصف الجسور، ولكن القيام بذلك غير مرجح أيضا أن تسفر عنه نتائج مثمرة.

لكن بينما أثار كين مخاوفه، فقد كان أيضا حريصا على الحفاظ على علاقته مع ترمب، وحذرا في كيفية نقل العيوب المحتملة للخيارات العسكرية عند عرضها

مباشرة على الرئيس. وأشارت المصادر إلى أن كين عمل بجد منذ توليه منصبه لضمان أن تكون له أذن تسمعه عند ترمب؛ حيث حاول في إحدى المرات الحصول على مكتب داخل البيت الأبيض، ليتمكن من إطلاع الرئيس بانتظام، وفقا لأشخاص مطلعين على الأمر.

العيوب المحتملة للخيارات العسكرية

وقال مصدران مطلعان على المناقشة، إن كين كان «يقوم بواجبه» بإثارة العيوب المحتملة للخيارات العسكرية لتصعيد النزاع، بما في ذلك المخاوف بشأن مخزون الذخائر الامريكي المستنفد بالفعل، خلال اجتماع في البيت الأبيض مع ترمب وكبار المسؤولين الآخرين، في نهاية الشهر الماضي.

كما أوضح كين للرئيس أنه إذا أراد المضي قدما في تصعيد العمليات العسكرية: «يمكننا بالتأكيد تدميرهم» في إشارة للإيرانيين.

لكن على انفراد، كان كين أكثر مباشرة في الاعتراف بحدود القوة الجوية، وتكرار رأيه بأن القصف وحده غير مرجح أن يحقق أهداف ترمب المعلنة، في هذه المرحلة من الحرب.

ويقول البعض إن كين لم يكن حازما بما يكفي مع ترمب؛ إذ إن محادثاته في البيت الأبيض تختلف عن مناقشاته الخاصة مع القادة العسكريين حول احتمال شن الحرب. ولكن يبدو أن كين أصبح أكثر صراحة بشأن الآثار المحتملة للتصعيد العسكري في الأسابيع الأخيرة، وفق ما ذكرت «سي إن إن».

وفي الوقت نفسه، كرر كين خلال تلك الاجتماعات أن الجيش الامريكي يمكن أن يلحق أضرارا جسيمة بإيران، إذا قرر ترمب في نهاية المطاف المضي قدما في عملية من شأنها تصعيد الحرب.

تحذيرات ما قبل الحرب

قبل بدء الحرب، حذّر كين وقادة عسكريون آخرون ترمب، بالمثل، من أن حملة عسكرية طويلة قد تؤثر على مخزونات الأسلحة الامريكية. ولكن الآن، يعتقد كبار القادة العسكريين أن مخزون الذخائر «منخفض بشكل خطير»، حسبما قال مصدر لـ«سي إن إن». وأصبح ترمب محبطا بشكل متزايد من كيفية تقويض هذه القضية لقدرته على إظهار القوة بشكل موثوق في المفاوضات مع إيران.

> **مخزونات الذخائر تنخفض.. والبنتاغون يعيد حساباته**

وأشارت «سي إن إن» إلى أن كين أثار مخاوف بشأن تناقص مخزون الذخائر خلال اجتماعين على الأقل مع ترمب، نوقشت فيهما الخيارات المحتملة لتصعيد النزاع. وفي الوقت نفسه، يبدو ترمب أكثر إحباطا من حقيقة أن تأثير الحرب على الذخائر قد تم الإبلاغ عنه علنا، معبرا عن هذا خلال اجتماع مع مجلس وزرائه في اجتماع كامب ديفيد الأخير.

نقص الذخائر هو أيضا أحد الأسباب التي دفعت «البنتاغون» والقيادة المركزية الامريكية إلى إعادة تقييم الاستراتيجية العسكرية. وعلى سبيل المثال، أرسل مسؤول عسكري كبير في القيادة المركزية مؤخرا رسالة إلكترونية للاستعانة بمصادر خارجية، للحصول على طرق جديدة ومبتكرة وغير تقليدية، للضغط على إيران ومعاقبتها.

«اتفاقية مكة»... شراكة دفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان

تضمنت اعتبار أي اعتداء على إحداها استهدافا للدول الثلاث

وقّعت السعودية وتركيا وباكستان، الجمعة، «اتفاقية مكة المكرمة للدفاع المشترك»، التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنها، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، سعيا إلى مستقبل آمن ومزدهر.

جاء ذلك خلال «قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك» بين الدول الثلاث، حيث وقّع الاتفاقية الأمير محمد بن

سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، والرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف.

وتأتي الاتفاقية انطلاقا من الروابط التاريخية الراسخة بين الدول الثلاث، وبناء على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي التي تجمعها، واستنادا إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة والتعاون الدفاعي الوثيق.

نص البيان المشترك لقمة مكة المكرمة للدفاع المشترك

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، قام كل من فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية السيد محمد شهباز شريف بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٤٨هـ الموافق ٧ / ٨ / ٢٠٢٦م.

وقد استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، فخامة رئيس الجمهورية التركية، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، في الديوان الملكي بقصر الصفا في مكة المكرمة.

وعقدت قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك، واستُعرضت خلالها العلاقات المتميزة بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التركية، وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وانطلاقا من الروابط التاريخية الراسخة، بين الدول الثلاث، وبناء على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي التي تجمعها، واستنادا إلى المصالح الإستراتيجية المشتركة والتعاون الدفاعي الوثيق، وقّع كُل من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، وفخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ رجب طيب أردوغان، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية محمد شهباز شريف، "اتفاقية مكة للدفاع المشترك"، التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنهم المشترك وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم سعيا إلى مستقبل آمن ومزدهر.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع، كما تُعنى الاتفاقية بتطوير كافة أوجه التعاون الدفاعي بينهم.

تعزيز الردع المشترك

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث يُعد هجوما على الجميع، كما تُعنى الاتفاقية بتطوير جميع أوجه التعاون الدفاعي بينها.

يُشار إلى أن زيارة إردوغان وشهباز شريف إلى السعودية جاءت تلبية لدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث استقبلهما الأمير محمد بن سلمان في قصر الصفا بمكة المكرمة.

واستعرضت «قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك» العلاقات المتميزة بين السعودية وتركيا وباكستان، وعددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، قال الرئيس التركي، في منشور على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي، إن «الاتفاقية القائمة على مبدأ الردع الجماعي، ستُسهم في تعزيز تعاوننا الأمني والدفاعي، وتطوير مشاريع مشتركة في الصناعات الدفاعية، ومكافحة الإرهاب»، مؤكدا أنها «مفتوحة لمشاركة جميع الدول الشقيقة التي تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في منطقتنا».

أكيد حق الدفاع

أشار إردوغان إلى أن هذه «الاتفاقية تُعيد تأكيد حق الدفاع كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا تستهدف أي دولة»، مشددا على «مواصلة تركيا بحزم موقفها المبدئي في حل النزاعات والأزمات عبر الحوار والدبلوماسية، استنادا إلى احترام القانون الدولي، وانطلاقا من رؤيتها للسيادة الإقليمية».

بدوره، رحّب الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري بتوقيع الاتفاقية، واصفا إياها بأنها تطور مهم من شأنه تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد أن الاتفاقية «ستعزز القدرات الدفاعية المشتركة للدول الثلاث، وتجسد التزامها ببناء مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لشعوبها»، بحسب بيان نشرته وكالة الأنباء الباكستانية.

وأشار زرداري إلى أن الاتفاقية تمثل محطة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول الثلاث، معربا عن أمله في أن تسهم الاتفاقية التاريخية في تعزيز الأمن والسلام والازدهار، وأن تحقق الخير للأمة الإسلامية.

من جهته، أكد شهباز شريف، عبر حسابه الرسمي على «إكس»، أن هذا الاتفاق «يمثّل محطة مفصلية في مسار التعاون بين ثلاث دول شقيقة، ترتكز علاقاتها على الثقة المتبادلة، ووحدة المصير، والإيمان بأهمية ترسيخ الأمن والاستقرار وصون السلم الإقليمي».

وأضاف أن توقيع الاتفاق «في رحاب مكة المكرمة، وبجوار الحرمين الشريفين، يُضفي عليه بُعدا تاريخيا ورمزيا يعكس عمق المسؤولية المشتركة تجاه أمن دولنا، وخدمة مصالح شعوبنا، والإسهام في تعزيز استقرار العالم الإسلامي»، متطلعا لأن تكون «أساسا لشراكة استراتيجية مستدامة تحقق مزيدا من الأمن والازدهار لدولنا الثلاث، وتُسهم في خدمة الأمة الإسلامية والأمن الإقليمي».

من ناحيته، قال الأمير خالد بن سلمان وزير الدفاع السعودي، عبر حسابه على منصة «إكس»، إن «الاتفاقية تُرسّخ إطارا لشراكة دفاعية طويلة المدى، تُعزّز الردع والتنسيق والتكامل بين بلداننا الشقيقة، وتُسهم في دعم أمن واستقرار المنطقة والعالم».

حماية الأمن والاستقرار

في السياق ذاته، أوضح الأمير فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، أن التوقيع على الاتفاقية «يؤكد عمق العلاقات الأخوية والاستراتيجية بين الدول الثلاث»، مؤكدا أنه «يشكّل محطة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي بينها، وتتويجا للرغبة المشتركة في توحيد الجهود لمواجهة التحديات والتهديدات التي تمس أمن المنطقة واستقرارها».

وأضاف الأمير فيصل بن فرحان، في منشور على «إكس»، أن «الاتفاقية تأتي تجسيدا للإرادة السياسية المشتركة للدول الثلاث نحو حماية الأمن والاستقرار، ودعم بيئة إقليمية أكثر أمنا، بما يخدم دولنا وشعوبها، وينعكس إيجابا على المنطقة بأسرها، ويمهد لمستقبل آمن تتعزز فيه فرص التنمية والازدهار».

من جانب آخر، ذكرت وزارة الخارجية السعودية، عبر حسابها على منصة «إكس»، أن الاتفاقية تؤكد الروابط الأخوية بين الدول الثلاث لمواجهة التحديات الأمنية والتهديدات العسكرية، وتتيح لها تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، والردع الاستراتيجي، ورفع الجاهزية، والعمل على تطوير وتكامل القدرات الدفاعية.

تكامل القدرات الدفاعية

إلى ذلك، علّق الدكتور رائد قرملي، وكيل وزارة الخارجية السعودية للدبلوماسية العامة، بالقول إن الاتفاقية «تأتي تجسيدا لعمق العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين الدول الثلاث الممتدة لعقود، وتتويجا لمفاوضات تفصيلية

استمرت سنوات»، مضيفا أنها «تتيح للدول الثلاث المؤسسة تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، والردع الاستراتيجي، ورفع الجاهزية، والعمل على تطوير وتكامل قدراتها الدفاعية في التصدي المشترك لأي تهديد لأمن وسلامة أراضيها».

وأبان وكيل الوزارة أنه بموجب الاتفاقية «يُعد أي هجوم خارجي مسلح على أي من الدول الثلاث بمنزلة هجوم على الجميع»، مشددا في الوقت نفسه على أنها «لا تمثل أي توجه لبناء محور عسكري أو تكتل طائفي/مذهبي، وهي ليست مرتبطة بمساعٍ نووية أو سباق تسليح، بل ببناء قدرات ذاتية مستدامة».

ولفت قرملي إلى أن «الاتفاقية لا تأتي على حساب علاقات السعودية الاستراتيجية والقوية خليجيا وعربيا ودوليا، وليست تهديدا لأمن أي دولة في المنطقة، ولا تصعيدا في التوتر بين أي دولتين»، موضحا أنها «لا تلغي أو تحل محل أي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين هذه الدول أو مع الأطراف الأخرى من الدول والمنظمات».

وتعليقا على ذلك، وصف أستاذ الإعلام السياسي، الدكتور عبد الله الرفاعي، الاتفاقية بأنها «بالغة الأهمية»، حيث «تمثّل مكسبا للعالم» باعتبار أنها «تصب في ضمان توازنات القوى في المنطقة، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في قلب العالم ومصدر الطاقة الرئيسي وممرات الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب»، ولذلك «هي تعزز فرص الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي».

دعم التنمية العالمية

يعتقد الرفاعي، في تصريحه لـ«الشرق الأوسط»، أن الاتفاقية «ستكون لها انعكاسات إيجابية على الأمن والاستقرار والمنطقة والتنمية في العالم»، لافتا إلى أن «وجود قوة إقليمية توازن بين القوى الأخرى المتنافسة في المنطقة سيكون داعما لعملية الأمن والسلام والاستقرار، خصوصا أن الدول الثلاث تستهدف الأمن والاستقرار والتنمية، والاتفاقية تأتي في هذا الجانب».

ونوّه أستاذ الإعلام السياسي إلى أن الاتفاقية «لا تستهدف أي دولة بعينها، بل تستهدف تعزيز فرص السلام، والتوازن الذي يؤدي إلى السلام»، عادّا صيغة الاتفاقية «أهم ما فيها»، إذ إنها «تؤكد الهدف الواحد من خلال الدفاع المشترك بين الدول الثلاث، وهذا الالتزام سيكون له أثر على التوازنات وحسابات الأنشطة التي قد تستهدف زعزعة المنطقة».

وفي سياق متصل، يقول الخبير الاستراتيجي والعسكري فيصل الحمد، لـ«الشرق الأوسط»، إن «توقيع الاتفاقية يعكس حرص السعودية على التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي»، مبينا أن «جميع الدول الثلاث تسعى لإرساء الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة والعالم».

حق سيادي للدول

شدّد الحمد على أن «الاتفاقية الدفاعية تُعد حقا سياديا لأي دولة، ولا توجد إملاءات خارجية في الحق السيادي لهذه الدول»، مضيفا أن «هذا الاتفاق لم يأتِ بوصفه ردة فعل للأوضاع الراهنة، وإنما بُنِي على مباحثات دامت لعدة سنوات، ولا يُشكّل محاور، أي إنه اتفاقية دفاعية ترتبط بثلاث دول لحفظ أمنها واستقرارها، بما ينعكس على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط».

وأشار الخبير الاستراتيجي والعسكري إلى أن «هذا الاتفاق دفاعي بحت، أي إنه ليس موجّها لمهاجمة أي دولة أو الإضرار بمصالح أي دولة أخرى في المنطقة وخارجها، ولن يؤثر على مختلف العلاقات الاستراتيجية للدول الثلاث مع الدول الأخرى، سواء كانت علاقات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية».

وحول مجالات التعاون التي تضمنتها الاتفاقية، علّق الحمد بالقول إن «هذا التحالف الدفاعي أساسه أن أي اعتداء على أي دولة سيكون اعتداء على الدول الباقية، ولكن هي ليست فعلا ورد فعل، بل إنها عندما تطلب إحدى الدول التي يتم الاعتداء عليها طلب تجهيز الدول الأخرى ومساعدتها في العمليات العسكرية والدخول في الحرب، ستقوم الدول الأخرى بالدخول معها، وهذا مشابه للمادة الخامسة في نظام حلف الناتو».

أما مجالات التعاون المستقبلية فتوقّع الخبير الاستراتيجي والعسكري أن «تكون هناك تمارين عسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون في الصناعات الدفاعية، والبحث والتطوير ونقل التقنية العسكرية، ورفع مستوى التنسيق العملياتي بين القوات المسلحة للدول الثلاث»، مؤكدا أن الأهم أن «الاتفاق الموقّع اليوم هو المرحلة السياسية والقانونية لهذا التحالف الدفاعي الثلاثي».

ترحيب عربي وإسلامي بـ«اتفاقية مكة للدفاع المشترك»

حظيت «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» ، بترحيب دول ومنظمات عربية وإسلامية التي أشادت بأهميتها لتعزيز الردع الجماعي، وإسهامها في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم.

ترسيخ الأمن والاستقرار

وصف نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الباكستاني محمد إسحاق دار، هذه الاتفاقية بأنها محطة تاريخية في مسيرة التعاون بين الدول الثلاث، وتمثّل خطوة مهمة لتقوية روابط الأخوة الراسخة التي تجمعها، والارتقاء بالتعاون الدفاعي والاستراتيجي، متطلعا إلى أن تُسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي، وتعزيز السلام والازدهار المشترك لشعوبها والأجيال المقبلة.

وأعربت الرئاسة الفلسطينية عن تقديرها لقيادات الدول الثلاث على هذه الخطوة، مؤكدة أن تعزيز قدرات دول الأمة وتكاملها وتعاونها في حماية أمنها وسيادتها ومصالحها المشروعة يمثّل ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة وصون مقدرات شعوبها.

وعدّت الرئاسة، في بيان، الاتفاقية خطوة استراتيجية مهمة من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون بين دول العالم الإسلامي، وترسيخ مبادئ التضامن ووحدة الأمن والمصير في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة.

وأعرب البيان عن تطلّع فلسطين إلى أن تشكل الاتفاقية منطلقا نحو تعزيز منظومة الأمن الجماعي العربي والإسلامي، بما يُسهم في حماية دول المنطقة وشعوبها ومقدساتها، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

التزام بالعهود والمواثيق

نوّهت وزارة الخارجية البحرينية بما تتمتع به السعودية وتركيا وباكستان من قدرات دفاعية وخبرات عسكرية، وأدوارٍ في خدمة أمن المنطقة واستقرارها، والتزامها بالعهود والمواثيق، عادّة الاتفاقية شراكة استراتيجية تُسهم في صون الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتعزز أثر الردع المشترك.

وأشارت «الخارجية البحرينية»، في بيان، إلى أن الاتفاقية تمثّل إضافة نوعية تكمل منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، وتُسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي على أسس من التضامن

والتكامل والشراكة.

وجدّد البيان تأكيد البحرين أن أمن السعودية جزء لا يتجزأ من أمنها، ودعمها كل جهد يُسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وصون سيادة دولها وسلامة أراضيها وحماية مصالحها، وترسيخ الحلول السياسية لمعالجة قضاياها.

إرادة سياسية مشتركة

عدّت وزارة الخارجية اليمنية الاتفاقية خطوة استراتيجية ومحطة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث، وتجسيدا لإرادتها السياسية المشتركة في توحيد الجهود، وتعزيز الأمن الجماعي والردع المشترك، ومواجهة التحديات والتهديدات التي تمسّ أمن المنطقة واستقرارها.

وأكدت «الخارجية اليمنية»، في بيان، أن الاتفاقية تكتسب أهمية خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحديات وتهديدات متصاعدة، وفي مقدمتها الهجمات الإرهابية وتهريب الأسلحة، والتهديدات التي تستهدف دول الجوار والممرات البحرية الدولية.

وأشاد البيان بدور السعودية القيادي في بناء شراكات إقليمية ودولية مسؤولة، وإسهامها الفاعل في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، مؤكدا دعم اليمن للجهود والشراكات القائمة على التعاون والاحترام المتبادل، والهادفة إلى حماية سيادة الدول وسلامة أراضيها، ومواجهة التحديات المشتركة، وترسيخ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

تعزيز قدرات الردع

واعتبرت وزارة الدفاع الصومالية الاتفاقية خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز منظومة الأمن الجماعي، وتوسيع آفاق التعاون الدفاعي، وبناء شراكة فاعلة للتعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة، مؤكدا أنها تمثّل إسهاما مهما في دعم جهود ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتعزيز قيم التعاون والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، ويدعم مساعي تحقيق السلام والاستقرار.

تحقيق الازدهار الدولي

نوّه الدكتور محمد العيسى، أمين عام رابطة العالم الإسلامي رئيس هيئة علماء المسلمين، بتثمينٍ كبير، بهذه الاتفاقية، و«لا سيّما أنها قامت على روابط الأُخوة والتضامن الإسلامي؛ لتعزيز الأمن المشترك، وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة خصوصا، والمجتمع الدولي عموما»، سائلا الله «أن يبارك في هذه الجهود، وينفع بها، ويُجزل مثوبة القائمين عليها».

وأعرب حسين طه، أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، عن تثمينه البالغ وتزكيته لهذه الخطوة الاستراتيجية المهمة التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي، مؤكدا أن الاتفاق يمثّل ركيزة أساسية لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة ودول العالم الإسلامي، ويجسّد إرادة مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، وترسيخ مفاهيم التضامن والشراكة البناءة بين أعضاء المنظمة.

وأشاد طه، في بيان، بالجهود الحثيثة والقيادة الحكيمة للدول الثلاث التي أثمرت توقيع هذا الاتفاقية التاريخية، متمنيا أن تحقق السلام والازدهار في المنطقة خاصة والمجتمع الدولي عامة.

اتفاق مكة في تناول الصحف الإيرانية

رصدت الصحف الإيرانية الصادرة، يوم السبت ٨ أغسطس، المواقف حول «اتفاق مكة» الدفاعي، وانتقد رئيس تحرير صحيفة «كيهان» الأصولية المتشددة، ممثل المرشد الإيراني فيها، حسين شريعتمداري، اتفاق مكة الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان، وتحالفات البحر الأحمر التي يراها موجهة ضد الحوثيين، وما تسميه إيران «محور المقاومة»؛ لخدمة المصالح الامريكية والإسرائيلية، وقلل من فرص نجاح هذه التحالفات، بدعوى أنها أخفقت سابقًا في تغيير موازين القوى، مدعيًا وجود تعاطف قطاعات في الجيشين الباكستاني والتركي مع إيران والمقاومة، مما يعكس تحولات إقليمية أوسع. كما هاجم وساطة إسلام آباد، وأكد أن إيران لن تقبل بوساطة من طرف منحاز.

ويعكس «اتفاق مكة»، بحسب صحيفة «جوان» الأصولية المتشددة، تراجع ثقة الرياض في المظلة الامريكية وفشلها في حماية حلفائها، ويمثل بحثًا عن بدائل إقليمية لمواجهة تحديات البحر الأحمر والضغط على صنعاء واحتواء النفوذ الإيراني.

ووفق صحيفة «قـدس» الأصولية، يمثل الاتفاق إطارًا للتنسيق الأمني وتبادل المعلومات، وليس تحالفًا دفاعيًا كـ «الناتو»، ويهدف لربط القدرات المالية السعودية بالتكنولوجيا التركية والخبرة الباكستانية، مع سعي الرياض لتقليص اعتمادها على واشنطن.

ورصدت صحيفة «آرمان ملي» الإصلاحية تباينًا بين رؤية الدبلوماسي الإيراني، حسام الدين آشنا، بأن «اتفاق مكة» يؤسس لنظام أمني جديد بقيادة الرياض وأنقرة وإسلام آباد، وتشكيك الرئيس السابق لشعبة إيران في الاستخبارات الإسرائيلية، دانيس سيترونوفيتش، في استعداد باكستان وتركيا لمواجهة إيران دفاعًا عن السعودية.

وترى صحيفة «دنياي اقتصاد» الأصولية أن الحديث عن «اتفاق مكة» كتحالف إسلامي مستقل يبدو مبالغًا فيه، وحذرت من تحول الاتفاق إلى عامل عسكرة للمنطقة وتصعيد البيئة الأمنية حول إيران، بالنظر إلى تزامن التوقيع على الاتفاق مع التصعيد في البحر الأحمر.

نوزاد المهندس:

اتفاقية مكة..بين مقتضيات المناورة التكتيكية وآفاق التحالف الاستراتيجي

يوم الجمعة، الموافق السابع من أغسطس/آب عام ٢٠٢٦، شهدت مدينة مكة المكرمة توقيع اتفاق ثلاثي بين ثلاث دول إقليمية كبري ذات نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري ضارب في المنطقة: المملكة العربية السعودية، جمهورية تركيا، وجمهورية باكستان الإسلامية. ورغم أن هذه الدول تنتمي إلى ثلاث قوميات مختلفة (العرب، الترك، والباكستانيون)، وتجمع بينها المظلة السنية، إلا أن جامعها الأكبر هو الدين الإسلامي الحنيف. وقد أضفى اختيار بيت الله الحرام بمكة المكرمة مكانا لإبرام هذا الميثاق بُعدا روحيّا ورمزية قدسية تتجاوز حدود التحالفات السياسية والعسكرية والمالية المجردة.

وأمام هذا الحدث الجلل، يفرض التساؤل الجوهري نفسه: ما دوافع هذا الاتفاق الثلاثي في هذا التوقيت بالذات؟ وهل نحن أمام مناورة تكتيكية ظرفية أم حلف استراتيجي ممتد؟ وما هي المبادئ والأهداف الغائية التي يبتغيها هذا المحور؟

تكمن الإجابة عن هذه التساؤلات في كنة الاتفاق ومضامينه الثانوية خلف ظاهره، والتي تتجلى في المحاور التالية:

أولا: دوافع الاتفاق وموجبات التوقيت (لماذا الآن؟)

إن بزوغ هذا النجم الثلاثي في هذه المرحلة الحساسة ليس محض تصادف، بل هو وليد تدافعات إقليمية ودولية متسارعة:

-تراجع المظلة الأمنية الأمريكية: إدراك هذه الدول (ولا سيما السعودية) استحالة الاعتماد المطلق والدائم على التحالف الكلاسيكي مع واشنطن، لا سيما بعد إعادة توجيه الأولويات الأمريكية نحو شرق آسيا لكبح جماح النفوذ الصيني.

-تنامي التهديدات الإقليمية: تصاعد حدة التوترات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مما فرض ضرورة خلق قوة ردع إقليمية ذاتية ومستقلة، تسد الطريق أمام التدخلات القادمة من خلف البحار.

-التكامل الاقتصادي والصناعي: تعيش الدول الثلاث مخاضا واضطرابا اقتصاديا؛ ففي حين تحتاج تركيا وباكستان إلى رؤوس الأموال والتدفقات النفطية السعودية، ترنو الرياض إلىالتكنولوجيا العسكرية التركية والقوة البشرية والردعية لباكستان.

ثانيا: ماهية الاتفاق (مناورة تكتيكية أم تحالف استراتيجي؟)

يتجاوز هذا المسار مفهوم «الاتفاق الظرفي المؤقت» ليتجه صوب «التحالف الاستراتيجي البنيوي»، وذلك لعدة عوامل:

-احتمالات التكتكة والظرفية: قد يقرأ البعض هشاشة ما في التحالف نظرا لتفاوت الأولويات السياسية في بعض الملفات الإقليمية، أو بفعل الضغوط المزاحمة من القوى الكبرى (واشنطن، نيودلهي، وتل أبيب)، فضلا عن حالة الاضطراب الاقتصادي الداخلي لدى بعض أطرافه.

-العمق الاستراتيجي الممتد: في المقابل، فإن مقومات الاستدامة هي الأرجح؛ نظرا لوجود تكامل جيوسياسي (إذ لا توجد تنافسات جغرافية أو إقليمية مباشرة بين الدول الثلاث)، وتبادل للمنافع الحيوية (المال مقابل التكنولوجيا والردع النووي)، ناهيك عن مأسسة التحالف عبر غرف عمليات عسكرية واستثمارات ممتدة لا تقف عند حدود البيانات الصحفية.

-الخلاصة: إننا أمام تحالف استراتيجي بنيوي؛ لأنه قام علىمنطق «المصالح الهيكلية المتبادلة»، لا علي مجرد التكتل المؤقت ضد عدو مشترك.

ثالثا: الأهداف والغايات الكبري

تتلخص أهداف هذا المحور في ثلاثة أبعاد رئيسية:

-الأبعاد العسكرية والأمنية: بناء مثلث دفاعي متكامل (رأس المال السعودي + الصناعة العسكرية والدرونز التركي + القوة البشرية والردع النووي الباكستاني)، تحقيق الذاتية والتصنيع المستقل في سلاح

الردع، وتأمين الممرات البحرية الحيوية كالبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب.

– الأبعاد الاقتصادية والطاقية: ربط الأسواق والخطوط التجارية بين الخليج وآسيا الوسطى وأوروبا عبر الجغرافيا الحاكمة لباكستان وتركيا، وضخ الاستثمارات السعودية في البنى التحتية للدولتين.

– الأبعاد الجيوسياسية والدبلوماسية: تشكيل قطب إسلامي مستقل يمتلك القدرة على المناورة بين الشرق (الصين وروسيا) والغرب (أمريكا)، وإيجاد توازن قوى أمام الهيمنة الهندية في جنوب آسيا والقوى المزاحمة في الشرق الأوسط.

رابعا: توزيع الأدوار والمستفيد الأكبر

يقوم الاتفاق على قاعدة «المنافع المتوازية والتكامل» (Mutual Complementarity)، حيث تسد قوة كل طرف ثغرة الآخر:

– السعودية (المستفيد الأكبر أمنيا): تنويع مظلة الأمان الأمني، وامتلاك غطاء صناعي (تركيا) وردعي نووي (باكستان) دون الانصياع للشروط الأمريكية.

– باكستان (المستفيد الأكبر اقتصاديا): الانفكاك من طوق الأزمة المالية الخانقة، واستعادة الشرعية الإقليمية عبر بوابة الاستثمار السعودي.

– تركيا: فتح سوق عريضة لصناعاتها الدفاعية، وترسيخ حضورها الاقتصادي والدبلوماسي في الخليج.

خامسا: الخارطة الضدية (من يناوئ هذا الاتفاق؟)

رغم أن الاتفاق لم يعلن العداء لأحد، إلا أنه يرسل رسائل ردع مبطنة لعديد الجهات:

–إقليميا: يثير قلقا بالغا لدى الهند (بسبب القوة الباكستانية المضافة)، ويحد من اليد الطولي لـ إسرائيل في المنطقة، كما يعمل كـ قوة توازن (Counter-balance) لتأطير النفوذ الإيراني.

–دوليا: يوجه رسالة لـ واشنطن مفادها أن دول المنطقة لم تعد رهينة التبعية المطلقة، بل تملك خياراتها البديلة لبناء أقطابها المستقلة.

سادسا: غياب مصر.. الدوافع والخلفيات

إن استبعاد القاهرة أو نأيها عن هذا المحور لا يعود لسبب واحد، بل هو محصلة لتعقيدات شائكة:

– المنافسة المحورية التاريخية: رغم الهدوء الظاهري، لا تزال رواسب «عدم الثقة الاستراتيجية» قائمة بين المؤسسة المصرية والسلطة التركية على خلفية صراعات العقود الماضية ودور أنقرة في ملفات ليبيا والمتوسط.

-قيود السلام مع إسرائيل والارتباط بواشنطن: التزام مصر بمعاهدة «كامب ديفيد» ساهم في تقييد هامش تحركها العسكري وخضوعها لشرط المساعدات الأمريكية، مما يمنعها من الانخراط في حلف يضم قوة نووية كباكستان أو مناوئة لشركائها الغربيين.

-غياب العامل التكاملي: تعاني مصر من أزمة اقتصادية وتفتقر إلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والردع النووي، مما يجعلها غير قادرة على تقديم «القيمة المضافة» التي تتبادلها الدول الثلاث.

-سياسة «الحياد الحذر»: إيثار إدارة السيسي التركيز علىالبعد الإفريقي والعربي المباشر (مثل ملف سد النهضة)، وتجنب الخوض في صراعات جنوب آسيا وحسابات رأس المال الخليجي.

سابعا: العراق وسوريا في ظل المعادلة الجديدة

العراق (شريان التنمية والتوازن):

رغم عدم عضويته المباشرة، يقع العراق في قلب هذا الاتفاق كربط جغرافي ذهبي بين الرياض وأنقرة. تجلى ذلك في مشروع «طريق التنمية» الذي يربط الخليج بأوروبا. ويهيئ هذا التوافق البيئة لرفع الاستثمارات في العراق وتخفيف حدة الصراع الإقليمي على أرضه، شريطة قدرة بغداد على التوازن وعدم الوقوع في فخ الاستقطاب الطائفي أو التنازع الإيراني-الخليجي.

سوريا (جسر الاستقرار الإقليمي):

تستعيد سوريا مكانتها كبوابة جيو-اقتصادية للخليج نحو المتوسط والحدود التركية. ومن شأن التقارب السعودي-التركي أن يسرّع إعادة دمج سوريا في محيطها العربي والإسلامي، وإنهاء بؤر التوتر، وإرساء دعائم الإعمار والأمن الإقليمي.

خاتمة:

نجاح «اتفاق مكة الثلاثي» واستمراره، أو تعثره وانكفاءه، يظل مرهونا بالتحولات الجسام المتوقعة في المنطقة؛ فهل نحن بصدد إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للنظام الإقليمي على غرار ما شهدته المنطقة قبل الحرب العالمية الأولي؟ أم أن أزمات الشرق الأوسط ستظل تدور في حلقة مفرغة من الصراعات المدمرة ليظل المستقبل مكتنفا بالغموض والظلمات؟

التاريخ هو الكفيل بالترجيح؛ فإما أن يثبت هذا الميثاق أقدامه كحلف استراتيجي غير مسبوق، أو أن يلقي مصير «حلف سعد آباد» و«حلف بغداد (سنتو)» في القرن الماضي، والتي ذهبت أدراج الرياح رغم أن أبطالها كانوا هم أنفسهم صناع القرار في هذه المنطقة.

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily